وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2017 /2018

قسم:العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر البطالة على النمو الاقتصادي

" دراسة حالة الجزائر"

تخصص:اقتصاد نقدي و بنكي

.....

من إعداد الطالب:

- بضياف سليمان

تحت اشراف:

الدكتورة دحماني نور الهدى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى عرض تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1980-2016) ، ومن ثم تسليط الضوء على أهم برامج وسياسات التشغيل التي أنشأت خلال العقدين الأخيرين. كذلك تبيان طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، ومن ثم تحديد العلاقة السببية بينهما خلال الفترة (2000-2017) باستخدام اختبار غرانجر للسببية ونموذج تصحيح الخطأ.

وخلصت الدراسةإلى أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الاقتصاد الجزائري ظلت تتسم بالتقلب بشكل واضح، مع ارتفاع مقلق بمعدلات التشغيل ولكن في القطاع غير الرسمي. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين البطالة والنمو الاقتصادي باتجاه واحد.

الكلمات المفتاحية:

البطالة، النمو الاقتصادي، قانون أوكن.

Résumé

Cette étude a présenter le développement de la marché du travail en Algérie au cours de la période (1980-2016) et a faire la lumière sur les programmes et les politiques d'emploi les plus importants qui ont émergé au cours des deux dernières décennies.

La nature de la relation entre le chômage et la croissance économique en Algérie est différente et donc la relation causale entre eux a été déterminée au cours de la période (2000-2017) en utilisant le test de granger du causalité et du modèle de correction d'erreur.

L'étude a montré que les taux de croissance économique enregistrés dans l'économie algérienne sont restés très instables, avec une hausse inquiétante des taux d'emploi mais dans le secteur informel. L'étude a également trouvé une relation causale entre le chômage et la croissance économique dans une direction.

Les mots clés :

Le Chômage ,le croissance économique, la loi d'Oken.

الإهداء

إلهي،لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلابعفوك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

إلى نور حياتي و منبع أملي وسعادة قلبي:

إلى" أبيرحمه الله" و" أمي لالة وناسة "حفظها الله؛

إلى عزوتي و سندي في الحياة:

إلى إخوتي و أخواتي

إلى كل من جمعتني بهم الصداقة والزمالة في دروب الحياة؛

إلى كل من علمني حرفا من مرحلة الابتدائية إلى مرحلة الجامعية؛

إلى كل من ناضل في سبيل الحصول على العلم؛

إلى كل من أحب واحترم؛

إلى كل هؤلاء....

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة"**دحماني نور الهدى**" التي أنارت لي الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث كما أتمنى لها بحياة سعيدة.

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد.

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لوالدي وأسرتي لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء أقول: شكرا

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	نسب النمو اللازمة لتخفيض البطالة ب 1%	(29)
1-3	توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987- 2016	(86)
2-3	نسب التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية منذ 2007 – 2016	(87)
3-3	توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية 1992-2010	(88)
4-3	مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	(91)
5-3	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الصناعي	(92)
6-3	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الفلاحي	(93)
7-3	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع البناء والاشغال	(93)
8-3	تطور العمل في القطاع الموازي إلى إجمالي التشغيل(2010-2015)	(96)
9-3	بطالة الشباب في الجزائر للفترة 2004- 2015	(99)
10-3	توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي 2011	(100)
11-3	الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني	(102)
12-3	الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)	(104)
13-3	مشاريع مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 2008-2014	(105)
14-3	عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC	(105)
15-3	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	(106)
16-3	المشاريع التي تم تمويها من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن 2004-2010	(106)
17-3	نتائج اختبار ديكي– فولر الموسع (ADF)	(113)
18-3	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	(116)
19-3	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	(117)
20-3	نتائج اختبار غرانجر للسببية	(118)

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Résumé.....	(II)
- إهداء.....	(III)
- شكر و عرفان	(V)
- قائمة الجداول.....	(VI)
- جدول المحتويات.....	(VI–IX)
- **المقدمة**.....	(1)
- **الفصل الأول:الإطار النظري للبطالة**	(8)
- **تمهيد**	(9)
- **المبحث الأول:.ماهية البطالة**.....	(10)
- **المطلب الأول:** مفهوم البطالةوأسبابها.....	(10)
1.مفهوم البطالة.....	(10)
2.أسباب البطالة.....	(12)
- **المطلب الثاني**:أنواع البطالة.....	(14)
- **المطلب الثالث**:آثار ظاهرةالبطالة.....	(18)
1.الآثار الاقتصادية.....	(18)
2.الآثار الاجتماعية.....	(19)
3.الآثار السياسية.....	(19)
4.الآثار النفسية والجسدية.....	(20)
- **المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقةبين البطالةوالنمو**.....	(21)
- **المطلب الأول**:أساسيات حول البطالة.....	(21)
1.حساب معدلات البطالة.....	(21)
2.حساب الخسائر الاقتصادية للبطالة.....	(24)
3.مشكلات قياس البطالة.....	(25)

المطلب الثاني:الدراسات السابقة للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي.....	(26)
1. البطالة والنموالاقتصادي.....	(26)
2.الدراسات السابقة	(26)
– المطلب الثالث: توصية قانون أوكن.....	(27)
– المبحث الثالث: **العولمة وآثرها على البطالة والتشغيل**.....	(31)
المطلب الأول:أهم انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل.....	(31)
1. التباعد بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل.....	(31)
2. تغير محتوى النشاط الإنتاجي وهيكل التشغيل.....	(32)
3.انعكاسات أخرى للعولمة على البطالة والتشغيل.....	(33)
المطلب الثاني: موقف التيارات النيوليبرالية من البطالة والتشغيل.....	(34)
1. موقف المدرسة النقدية.....	(35)
2. موقف مدرسة العرض.....	(36)
3. موقف مدرسة رأس المال البشري.....	(38)
- **خلاصة الفصل**.....	(39)
- **الفصل الثاني: النمو الاقتصادي ونماذجه**	(40)
- **تمهيد**.....	(41)
- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي**.....	(42)
- **المطلب الأول**: مفهوم النمو الاقتصادي.....	(42)
1.تعريف النمو الاقتصادي	(42)
2.ماهية التنمية الاقتصادية	(42)
- **المطلب الثاني**: أهمية وخصائصالنموالاقتصادي.....	(49)
1.أهميةالنموالاقتصادي.....	(49)
2. خصائص النمو الاقتصادي.....	(49)
- **المطلب الثالث**: أساسيات حول النمو الاقتصادي.....	(50)
1.أنواع النمو الاقتصادي.....	(50)
2.قياس النمو الاقتصادي.....	(50)
3.محددات النمو الاقتصادي.....	(52)
- **المبحث الثاني:نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو"**.....	(55)
- **المطلب الأول**:النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....	(55)
- **المطلب الثاني**: النمو الاقتصادي عند "شومبيتر" و"كينز".....	(60)

- **المطلب الثالث:** نموذج "هارود- دومار".....	(62)
- **المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي**.....	(66)
-**المطلب الأول:** نموذج " سولو"ونموذج "رامسي"للنمو الاقتصادي.....	(66)
-**المطلب الثاني:** النماذج الخطية للنمو الاقتصادي.....	(71)
-**المطلب الثالث:**النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.....	(74)
- **خلاصة الفصل**.....	(81)
- **الفصل الثالث:دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالتطبيق على حالة الجزائر**.....	(83)
- **تمهيد**.....	(84)
المبحث الأول: ديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1980-2016).....	(85)
المطلب الأول:سوق العمل الرسمي.....	(85)
1.الاتجاه العام التشغيل في الجزائر:1980-2016.....	(85)
2. تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي.....	(86)
3. تطور العمالة في مختلف القطاعات.....	(88)
4. توزيع العاملين حسب الحالة المهنية.....	(89)
5. مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي 1980-2016.....	(91)
6.انخفاض إنتاجية العمل.....	(95)
7.أنظمة سوق العمل في الجزائر: مؤشر جمود التوظيف.....	(95)
المطلب الثاني:سوق العمل غير الرسمي (التشغيل الموازي)في الجزائر.....	(96)
المطلب الثالث: الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016.....	(98)
1. تطور حجم البطالة وحالة التعطل في الجزائر.....	(98)
2.البطالة بين الشباب وخاصة المتعلمين.....	(100)
3.بطالة طويلة الأجل.....	(101)
4.البطالة الدورية و البطالة الهيكلية.....	(102)
المبحث الثاني: عرض و تقييم مختصر لأهم البرامج و الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل.....	(102)
المطلب الأول:تطور أجهزة و برامج التشغيل.....	(103)
1.الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.....	(103)
2.أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات.....	(105)
3.جهاز الدعم والإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)ANSEJ.....	(106)
4.أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :CNAC.....	(106)
5.جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM.....	(107)

المطلب الثاني:تقييم لبرامج وسياسات التشغيل فيالجزائر.....	(108)
المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	(110)
المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....	(110)
1.معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة.....	(110)
2.اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع.....	(111)
3.اختبار التكامل المشترك.....	(115)
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.....	(117)
المطلب الثالث:نتائج اختبار غرانجر للسببية.....	(119)
خلاصة الفصل.....	(121)
- **الخاتمة**.....	(122)
- **قائمة المصادر والمراجع**.....	(125)

المقدمة

المقدمة

1. تمهيد

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستوي تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة. ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

تشكل البطالة أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة لمعالجتها.

وتتجاوز مشكلة البطالة بعدها الاقتصادي إلى حدود أكبر وفضاءات أوسع حيث ينسحب ذلك التأثير على الواقع السلوكي والنفسي والاجتماعي لشرائح كبيرة في المجتمعات المتخلفة حيث تؤكد التقارير الصادرة عن معهد السياسات الاقتصادية التابع لصندوق النقد العربي، أن خطورة مشكلة البطالة في الدول العربية لا تنبع من تأثيرها الاقتصادي فحسب ولكن من تأثيرها النفسي والاجتماعي. كما أن نسبة البطالة بلغت 15% بالإضافة إلى حجم البطالة المقنعة الذي يصل إلى 25% باستثناء نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي والبالغة 35% من حجم قوة العمل حيث يتضح من هنا مدى عمق وحجم تلك المشكلة الاقتصادية في مجتمعات العالم النامي عموما والدول العربية خصوصا حيث أوضحت منظمة العمل العربية بأنه هناك البعض من البلدان التي كان يعتقد بأنها دول تستعصي على البطالة مثل دول الخليج حيث يؤكد التقرير على أن المعدلات العالية للبطالة في كثير من الحالات هي ليست قدراً محتوماً ولكنها تعود لأوضاع استثنائية لحالات غير مستقرة كانعدام الأمن وحالات الاعتداء الخارجي أو حالات سوء إدارة سوق العمل وهي حالات قابلة للتجاوز ويؤكد التقرير أن بطالة الشباب في البلدان العربية أصبحت مشكلة حيوية حيث تهدد السلام الاجتماعي فيها حيث تعد البطالة المقنعة أكثر إيلاما وخطرا في هذا الصدد.

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفعت نسبة البطالة. وكان من السهل على الاقتصاديين إدراك هذه الظاهرة، إذ حاول بعضهم تطوير علاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تراجع مستويات الناتج المحلي، ووجدت علاقة طردية بين هذين المتغيرين وسميت باسم مطورها. ويحدد قانون أوكن (**Okun's law**) العلاقة ما بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وهي عبارة عن علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

ومعدلات البطالة. وتحدد العلاقة نسبة مئوية معينة للنمو أو التراجع الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوياته الكامنة واللازمة لخفض معدلات البطالة. وتراوح هذه النسبة بين 2 و3 % نموا للناتج المحلي الإجمالي لكل خفض مقداره 1 % من معدلات البطالة. والعلاقة مشتقة من المشاهدة العملية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة. وهذه النسبة غير ثابتة وتتغير حسب البلدان التي تجري فيها عمليات المشاهدة.

غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغيير نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة. وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، فارتفاع النمو اقتصادي بنسبة 2% لا يؤدي بضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة بـ 2%.

وكذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة من خلال التحليل القياسي، فالولايات المتحدة تخلق 3 مرات أكثر من مناصب العمل التي يخلقها الاقتصاد الفرنسي ولكن مع نسبة نمو تقل عن تلك التي يحققها الاقتصاد الفرنسي. واعتماد المقارنة بين تغير معدلات النمو ونسب البطالة بالنسبة للبلدان أكثر تطورا تبين أنه رغم وجود علاقة ترابطية بين زيادة النمو و انخفاض معدلات البطالة إلا أن نسب التغيير في البطالة تختلف وكذلك حجم الانخفاض بالنسبة لكل الاقتصاد.

2.إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق حول كل من البطالة وكذا النمو الاقتصادي. ومن اجل معرفة الدور الذي تؤديه البطالة على اقتصاديات الدول والعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر و ما هو اتجاهها؟.

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن الإشكالية تتبلور الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبطالة؟ وما هي أهم أسبابها ؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر؟

- ما هي السياسات التي اعتمدت عليها الجزائر في معالجة ظاهرة البطالة ؟
- كيف يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

3. فرضيات الدراسة:

من أجل إلقاء الضوء على المشكلة والإجابة على الأسئلة المطروحة، تفترض الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: الحد من تفاقم ظاهرة البطالة والقضاء عليها يستوجب رسم سياسات ووضع آليات فعالة.

الفرضية الثانية: للإصلاحات الاقتصادية أثر على معدلات البطالة.

الفرضية الثالثة: تتعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر ولهذه الأخيرة دور فعال وكبير في التخفيف من حدة البطالة.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة.

الفرضية الخامسة: التغيير في النمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدلات البطالة.

4. أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة حقائق تجعل من الموضوع محل اهتمام الباحثين، لعل أهمها:

الأسباب الذاتية: تمثلت في:

- الرغبة الشخصية؛
- الموضوع ضمن مجال التخصص؛

الأسباب الموضوعية: تمثلت في:

- الدور الحيوي الذي تلعبه البطالة في اقتصاديات الدول؛
- كون البطالة من أهم الظواهر التي تحدد مستوى الاقتصاد للدولة؛

5.أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الأسباب الرئيسة للبطالة في الجزائر؛
- قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر في ضوء قانون أوكن ؛
- توضيح السياسات التي انتهجتها الجزائر وما مدى نجاعتها للحد من هذه الظاهرة؛
- معرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).
- تقديم بعض الاقتراحات المهمة التي قد تسهم في التقليل من ظاهرة البطالة؛

- لفت انتباه الباحثين والممارسين الأكاديميين إلى أهمية هذا الموضوع المتخصص.

6.المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، اقتضى الأمر استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لكل من البطالة والنمو الاقتصادي، وخلفية العلاقة بينهما. كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة عند عرض تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) مع عرض وسرد وتقييم أهم برامج وسياسات التشغيل التي أنشأت خلال العقدين الأخيرين. وتم الاعتماد على منهج التحليل الكمي عند القيام بالدراسة القياسية لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل واختبار العلاقة السببية بين البطالة والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017).

7. الدراسات السابقة:

فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي:

أ. دراسة صحراوي محمد نجيب بعنوان:

" دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980- 2014)، وهذا بناء على الأساليب القياسية المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى الكشف عن عدم وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم، وفضلا عن ذلك، فإنها تكشف عن عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الاتجاهين، بمعنى عدم تطابق الفرضية على الواقع الجزائري.

ب. دراسة سومية شاهيناز طالب بعنوان:

"أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة1990-2012"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كل من أثر النمو الاقتصادي، والتضخم والنمو السكاني، ورأسمال على معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية ما بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أظهرت أيضا وجود علاقة سببية ما بين هذين المتغيرين، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية (قانون اوكن). ومن جهة أخرى، أظهرت النتائج وجود علاقة ما بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني وهي واقعية اقتصاديا، إلا أن معدل التضخم والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لم تكن له أيه علاقة ذات دلالة إحصائية مع معدل البطالة.

ج. **دراسة سليم عقون بعنوان:**

"قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة، و محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر.حيث تشير نتائج هذه الدراسة أن معدلات البطالة سجلت انخفاضاً معتبراً خلال الفترة –2000 2007، إذ وصلت إلى 80.13%سنة 2007، وذلك راجع نتيجة تطبيق الجزائر برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له غلاف مالي قدر 525مليار د.ج بالنسبة إلى البرنامج الأول 2004-2001، مدعما برنامج آخر مكمل لدعم النمو الممتد من 2005إلى 2009 ورصد له 50 مليار دولار. لكن هذا الانخفاض كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي تحسن مداخيل الدولة.

د. دراسة سمية زيرار بعنوان:

"أثر سعر الصرف الحقيقيّ الفعال على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2013)، وبتطبيق اختبار التكامل المشترك ومنهجية المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات: عرض النقود، إنتاجية العامل، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الحقيقي الفعال، كما أظهر التقدير أن هناك أأثر سلبياً لسعر الصرف الحقيقي الفعال على النمو الاقتصادي.

هـ–دراسة جلال شيخ العيد بعنوان:

"قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011"

تهدف هذه الدراسة الى تقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، للفترة الممتدة بين سنتَيْ 1996 و2011، وتم الاعتماد على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الاجمالي في كل من الأراضي الفلسطينية عامة، وفي الضفة الغربية، وقطاع غزة كل على حده. وتهدف إلى معرفة مدى تحقق قانون OKUN في الواقع الاقتصادي الفلسطيني مستعيناً ببعض المؤشرات الاحصائية، وقد تم التوصل الى سلوك دالة البطالة في الضفة الغربية يختلف عن سلوك دالة البطالة في قطاع غزة، وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ولكن بمعدلات مختلفة عن الاقتصاد الامريكي، ترتبط الاوضاع الاقتصادية الفلسطينية بالاحتلال الاسرائيلي اكثر من ارتباطه بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية، اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والمنح الخارجية كمصدر رئيسي في موازنتها العامة، ولتخفيض معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية يتطلب توفير البيئة الملائمة، والاليات الناجعة لكي يتم رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية على اساس وحدة اقتصادية متكاملة رغم ان المنطقتين منفصلتان جغرافيًا.

8. هيكل الدراسة

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول بعنوان الاطار النظري للبطالة تم فيه التعرض إلى ثلاثة مباحث، المبحث الاول خصص لماهية البطالة والمبحث الثاني حدد للاطار النظري للعلاقة بين البطالة والنمو، اما المبحث الثالث فخصص للعولمة واثرها على البطالة والنمو.

أما فيما يخص الفصل الثاني فهو يتعلق بالنمو الاقتصادي وتم فيه التطرق إلى ثلاثة مباحث، المبحث الاول كان بخصوص الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، والمبحث الثاني خصص إلى أهم نماذج النمو الاقتصادي، اما المبحث الثالث خصص للنظرية النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي.

وفي الأخير الفصل الثالث الذي يحمل عنوان دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالتطبيق على حالة الجزائر وتم فيه التعرض الى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول الى ديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 أما المبحث الثاني خصص لعرض وسرد وتقييم أهم برامج وسياسات التشغيل التي أنشأت خلال العقدين الأخيرين. وفي المبحث الأخير تم القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة 2000-2016 بالاعتماد على تقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار غرانجر للسببية لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين المتغيرين واتجاهها.

الفصل الأول

الإطار النظري

للبطالة

تمهيد

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أسوء وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تواجهها جميع الدول على حد سواء تتمثل في تفاقم مشكلة البطالة، إذ أن هناك نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل موزعين على مختلف أنحاء العالم.

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الاقتصادية .ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: ماهية البطالة؛**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين البطالة والنمو؛**
- **المبحث الثالث: العولمة وأثرها على البطالة والتشغيل.**

المبحث الأول: ماهية للبطالة

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقا وحاضرا ولا يكاد المجتمع يخلو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل آخر، وقد شغلت البطالة حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على المستوى الاقتصادي الكلي.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأسبابها

تعتبر البطالة أحد أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول لتأثيرها على الاقتصاد والأمن لدى المجتمعات ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لظاهرة البطالة وأسبابها المتنوعة.

1- مفهوم البطالة

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الّدراسات الاقتصادية و الّدراسات الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، و يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأي حول تحديد مفهوم البطالة التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة.[1]

فقد ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بَطُل، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حّقه والبطَّال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حّقه و صلاحيته. وفي اللغة الفرنسية كلمة - Chomage -و التي تعني البطالة مشتقة من فعل بَطُل أي تعطل عن العمل لكن فعل - Chomer -يعني أيضا الاستظلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل ومن ثم يستأنف عمله.[2]

في الّدراسات الاقتصادية والاجتماعية تعرف البطالة على أنها:" عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال المرضى كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل :الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل و يبحثون عن أخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين".[3]

ان البطالة بالمعنى الاقتصادي مفهوم ينحصر في عنصر العمل، ويقصد به العاطلون عن العمل وقد يؤخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل الذين تشملهم أرقام البطالة نذكر منها:

-العاطلون عن العمل هم اولئك الاشخاص الذين يرغبون في العمل ولا يجدون فرصا له؛

[1] زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة و العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر و التوزيع، الرياض، 2001، ص 13.

[2] انيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي، سورية، 2004

[3] مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 238.

-العاطلون عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم معطلون عن العمل وقت اجراء الإحصاء؛

-العاطلون عن العمل هم أولئك الأشخاص القادرون عن العمل، والمستعدون له، ولكنهم عاجزون عن العثور على العمل المناسب.

بشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل؛
- البحث على العمل.

تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل[1]: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؛
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء[2]:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15سنة و 64سنة) ؛
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل :"كل من هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى".[3]

تعرف البطالة بأنها:" ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل".[4]

[1] Bureau international du travail , la normalisation international du travail, nouvelle série 53,GENEVE, 1953, pp 48-49.
[2] l'office national des statistiques ,*l'emploi et le chômage, (*données statistiques, nr226, éditions ONS), ALGERIE, 1995, p8

[3] عبد المجيد قدى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص37.

[4] مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر، ص 372.

المفهوم الرسمي للبطالة : نعني هنا بالبطالة أنها:" الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عند مستوى أجر معين".

وتعرف أيضا:" بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معنية".[1]

وتعرف كذلك على أنها:" عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل".[2]

من خلال هذه التعاريف تبين أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير أو الشروط الذي حددها المكتب الدولي للعمل.

على العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي:البطالة هي التوقف الشخص عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه وباحث عنه.

2-أسباب البطالة

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد استقرار وتماسك ولكن نجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى مجتمع حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى فهناك أسباب اقتصادية، اجتماعية وأخرى سياسية ولكن كلا منها يؤثر على المجتمع ويزيد من تفاقم المشكلة، ومن بين الأسباب نذكر ما يلي :

2-1الاسباب الاقتصادية:

لتحديد أسباب البطالة الاقتصادية يجب تقسيمها إلى أسباب خاصة بالدول المتقدمة وأخرى خاصة بالدول المتخلفة كما يلي:

- في الدول المتقدمة:

- تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة أنها بدأت تنشأ مع نشؤ ونمو الصناعة والتقدم الصناعي ولوحظ أيضا أن ازدياد التطور الصناعي يرافقه زيادة في معدلات البطالة وذلك ناجم عن إحلال الآلة محل الإنسان، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية حيث حلت الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري؛
- البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية وهذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسية التي اتسع نطاق نشاطها حتى عم أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تأدية العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات، مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها ؛

[1] مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2004، ص 32.

[2] طارق كمال ، أنور حافظ، مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الادمان والبطالة، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص14.

- بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن الربح الكثير بأقل عمالة ممكنه مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعياً أن يتم تحجيم الإنفاق العام الجاري الاستثماري في مختلف المجالات. وكان من نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

- **في الدول النامية :**

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية. حيث أوجد أحد الخبراء الاقتصاديين arthir okun علاقة عكسية بين الناتج القومي و معدل البطالة.فتدني الناتج بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بنصف تلك **النسبة؛**
- ارتفاع معدل نمو العمالة في كثير من الدول ومنها الدول العربية ، مقابل انخفاض نمو الناتج القومي؛ حيث أن نمو الناتج القومي الإجمالي لا يسير بالتوازي مع معدل نمو العمالة في كثير من الاقتصاديات وخاصة النامية منها؛
- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية في كثير من البلدان نتيجة عزوف العمالة المحلية عن الالتحاق بكثير من المهن والوظائف في إطار ما يسمى بثقافة العيب؛
- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف التي يحتاجها السوق وبمعنى آخر ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل؛
- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة ، بمعنى اعتماد أسلوب إحلال الآلة محل اليد العاملة؛
- تفاقم المديونيات الخارجية للدول النامية والتي دفعتها الى سياسات التقشف مما نجم عنها ضعف مرونة التوظيف؛[1]
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي؛
- تراجع دور الدولة في كثير من الدول في إيجاد فرص عمل بالحكومة، والمرافق العامة وانسحابها تدريجيًا من ميدان الإنتاج؛
- الاستغناء عن خدمات كثير من العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي التي تستجيب لمتطلبات صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص والتي تعتبر استحقاقا لمتطلبات العولمة الاقتصادية .

2-2الأسباب الاجتماعية

لعل ابرز الأسباب الاجتماعية للبطالة محددة فيما يلي:

- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاديات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل؛

[1] عبد الله النفيعي، التعطل في دول الاسكوا. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، الاردن، 1993، ص 63.

- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول(ثقافة العيب) والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف معينة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل واحلال عمالة اجنبية محلها في مثل هذه الوظائف؛
- تراجع معدلات هجرة الايدي العاملة الى الخارج مما يؤدي الى تكدسها داخل الدولة وبالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها .

2-3 الأسباب السياسية

تتمثل الأسباب السياسية للبطالة فيما يلي:

- تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات ؛
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الاكفياء ويتعطل من هم اقدر واكفاء على تولي الوظائف؛
- استئثار السلطة بالاموال وعدم استثمارها في ايجاد مشروعات عامة توفر فرص عمل للعاطلين .

المطلب الثاني: أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة،لكن بصفة عامة سوف نركز على ثلاثة أنواع رئيسية :البطالة الاحتكاكية البطالة الهيكلية والبطالة الدورية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها ضمن هدا المطلب.

1- البطالة الاحتكاكية

تتميز الحياة البشرية بالتحرك الاجتماعي والجغرافي والوظيفي والتطور السريع،فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى،كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت والانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى ،كما أن العديد من المهن اختفت الآن وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومراحل التعليم المختلفة،[1] وتسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي،انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا، ولعل السمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة وأن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك وان الاحتكاك في سوق العمل لابد أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة.

[1] خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص268.

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم.[1]تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات ...الخ. يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح ؛
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق؛
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

2- البطالة الهيكلية

تعرف على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة بحيث أن الفصل بين الأمرين أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى . أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف ،حيث تجد شريحة من الموظفين أن إمكاناتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا.

أي أن البطالة الهيكلية هي البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني لأسباب متعددة اهمها:[2]

-تغيرات هيكل الطلب على المنتجات؛

-حدوث تغيرات تكنولوجية جذرية على الفن الإنتاجي المستخدم، أو حدوث تجديد في أساليب الانتاج التي كانت مستخدمة؛

-انتقال بعض الصناعات إلى أماكن أخرى؛

-تغيرات في سوق، العمل ذاته؛

-أو نتيجة انخفاض الطلب على نوع معين من العمالة، مما يتطلب إعادة تأهيل أو إعادة رسلكة هذا النوع من العمالة حتى ينسجم مع الوضع الجديد.

[1] إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص 131.

[2] روابح عبد الباقي، البطالة في الجزائر-دراسة تقييمية-، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يومي 22و23 نوفمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ص 8.

لقد أرتبط هذا النوع من البطالة في عصر العولمة بإستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات الهادفة إلى زيادة قدراتها التنافسية وتحقيق المزيد من الأرباح، حيث نقلت الكثير من الصناعات إلى البلدان المتخلفة بسبب انخفاض الجور بهذه البلدان، فضل عن المزايا الضريبية والجمركية ... أو بسبب طبيعة بعض الصناعات الملوثة التي تتطلب الكثير من التكاليف المرتفعة نظرا للمتابعة اللصيقة والمراقبة المستمرة من طرف الحكومات في البلدان المتطورة.

3- البطالة الدورية

تعتبر البطالة الدورية من أكثر أنواع البطالة انتشارا في الأقطار المتقدمة، وتعود أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش والكساد في الفعاليات الاقتصادية عندما يكون الطلب الكلي اقل بكثير من مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج أو الدخل الكلي، ويبدو أن الوسيلة الوحيدة للتقليل من حدة هذه البطالة إلى أقصى حد ممكن هي بمعالجة مشكلة الدورات الاقتصادية نفسها، وذلك بالقضاء على فترات الكساد الاقتصادي والتقليل من حدة فترات الانكماش في الفعاليات الاقتصادية.[1]

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعددت أنواع البطالة التي وردت في النظريات والدراسات المختلفة كما ظهرت أنواع مستحدثة منها نتيجة للتغيرات المعاصرة وفيما يلي أهم تلك الأنواع:

4- البطالة السافرة والمقنعة

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. اي تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه فهم عاطلون تماما عن العمل.[2] أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو ناقصة لا تنتج شيئا تقريبا.[3]

---

[1] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص137.

[2] عافلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية :سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة، الجزائر، ص15.

[3] كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، 2004، ص 14.

5- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

- البطالة الاختيارية: هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته ،فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل .

- البطالة الإجبارية: فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري ،فهي تحدث عن طريق تسريح العمال أو عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف

6- البطالة الموسمية

تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية فهنالك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في مواسمها مثل القطاع السياحي والزراعي ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدي إلى حدوث بطالة في فترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.[1]

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل.[2]

7- البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

بالإضافة إلى ما سبق ظهرت أنواع مستحدثة للبطالة من أهمها:[3]

[1] مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل النشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص 196.

[2] conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 , p 3 5

[3] زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة ، القاهرة، مصر، 2003، ص 78.

– **البطالة طويلة الأجل** :التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد لعام أو أكثر.

– **بطالة المتعلمين:** وجود فائض ملموس في القوى البشرية المتعلمة من خريجي الجامعات والمدارس على ما يتطلبه سوق العمل ويقوم فعلا بامتصاصه.

– **البطالة عن طريق مستوى التحصيل العلمي**: أي العاطلون نتيجة استمرارهم في التحصيل العلمي.

– **بطالة كبار السن:** وهم الذين مازالوا يتمتعون بالمقدرة الطبيعية على المشاركة في العمل الدائم أو المؤقت إذا أتيحت لهم الفرصة.

– **بطالة المهمشين:** وهم الذين بلغوا سن العمل ويرغبون فيه ولا يتمكنون من الحصول على عمل. ومن ثم فهم دائما على هامش العملية الإنتاجية ويعتبرهم المجتمع فائضا سكانيا لا لزوم له.

– **بطالة التقاعد** :حيث تحدث باستبعاد فرد أو فئة من سوق العمل كنتيجة عقابية أو جزائية أو بلوغ السن القانونية للتوقف عن العمل.

المطلب الثالث: آثار ظاهرة البطالة

إن للبطالة مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي.[1]

1–الآثار الاقتصادية :لعل أهمها تتمثل فيما يلي:[2]

–انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل، من جراء تعطل إعداد من العاملين عن العمل والإنتاج؛

–ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لان الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراده والإنتاج مرتبط بالعمل؛

–خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي انفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل؛

–انخفاض حجم الإيرادات للدولة جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.

ومن هنا ننطلق في النظر إلى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضفي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة إلى تحقيق عامل الاستدامة الكفيل برفد الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتامين النمو الاقتصادي وبالنسب

[1] كريا سعد الدين الاسدي، **"البطالة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية –أسس المواجهة"–**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، **2009**، ص ص 39-40.

[2] أسامة السيد عبد السميع، **"مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص53.

المعقولة. فلا يمكن ترك الحابل على الغارب كما يقول المثل الى القطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة وحيدا دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لا يمكن إطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الأمام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الإنتاجية. فإذن أن إتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الأزمات.

2-الآثار الاجتماعية

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع.

فالبطالة قد تقود بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فوقت البطالة نفسه ربما يقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم.[1]

- البطالة تؤدي إلى نشوء إحباط نفسي سيئ لدى العاطل وتخلق لديه جو نفسي مضطرب؛[2]
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإيواء؛
- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك أثار سيئة على الإناث والذكور.

3-الآثار السياسية

نجد للبطالة تأثير على المجتمع من الناحية السياسية، ذلك بظهور التيارات السياسية المختلفة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعشها المواطنين في هذا المجتمع مما يهدد الأمن السياسي للدولة، فتكون الذريعة لتيارات المعارضة من خلال وجود مشكلة البطالة وارتفاع معدلات في المجتمع فتبدأ بتشكيل التنظيمات المناهضة لنظام الحكم القائم مما يهدد الأمن السياسي للوطن؛ فأصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمرا حتميا لضمان سلامة الدولة وهدفا رئيسيا لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة

[1] سامية فقير، محمد امين لعروم، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 22و23 نوفمبر 2017،ص4.

[2] سامة السيد عبد السميع، **"مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 47

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة وعلى الاحتفاظ بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان.[1]

تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة[2].

- البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب؛
- تؤدي بالشخص العاطل إلى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب العدو؛
- تؤدي إلى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل؛
- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة؛
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات لها.

4-الآثار النفسية والجسدية[3]

- يؤدي العجز عن القيام بشؤون الأسرة وأعبائها إلى حالة من الإحباط والاضطراب النفسي، بل أن بعض العاطلين عن العمل يصاب بحالات هستيرية ونوبات من الغضب الشديد تساهم في تقويض الآمن الاجتماعي وتزيد من أعباء الدولة في توفير المصحات والمستشفيات والمستلزمات اللازمة للمعالجة ؛
- يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية، كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من البؤس والعجز؛
- إصابة كثير من العاطلين عن العمل بالأمراض وحالة الإعياء البدني كمرض السكري الناجم عن الضغوط النفسية وارتفاع ضغط الدم، وارتفاع الكولسترول والذي من الممكن يؤدي إلى أمراض القلب فبالعمل والحركة يزداد الجسم نشاطاً, وتزداد العضلات قوة، في حين أنّ الكسول لا يتمتع بكمال الصحة الجسدية، لأن جسمه خامل؛
- الشعور بالعزلة : حيث يفقد الشباب الثقة في أنفسهم وقدراتهم، فينعزلوا عن المجتمع، ولا يجدوا طريقًا إلا الاكتئاب أو الانحراف.

[1] عبد الصمد سعودي، الهام بوروبة، دور برامج الاستثمارات العمومية وسياسات التشغيل في خلق مناصب الشغل في الجزائر-دراسة تحليلية كلية-، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 22و23 نوفمبر 2017،ص 6.

[2] سامية فقير، محمد امين لعروم، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] عارف حمو وآخرون، محاضرات في الاقتصاد، دار الهلال، عمان، 1990، ص 96.

المبحث الثاني: الإطار النظري للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي تتحدد من خلال ما يعرف بقانون اوكن وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المبحث من أساسيات حول البطالة وقانون اوكن والدراسات السابقة التي توضح العلاقة بين البطالة والنمو.

المطلب الأول: أساسيات حول البطالة

1- حساب معدلات البطالة

إن حساب معدلات البطالة هي المشكلة الأولى التي تواجه المخططين المعنيين بإيجاد الحلول لهذه الظاهرة، فليس من المستبعد إن تتضارب الأرقام بحسب مصادرها من مؤسسة إلى أخرى. وتعد التعدادات السكانية والمسوح الأسرية المصدر الرئيسي لحساب معدلات البطالة، وذلك لكونها توفر في آن واحد المعطيات البيانية بشان العاطلين ومجموع قوة العمل، إلا أن التباعد الزمني في إجراء التعدادات، مرة كل عشر سنوات أو أكثر عادة والمدة الزمنية الطويلة نسبيا للتجهيز الآلي لبيانات مسوح الأسر تحد من إعطاء أرقام دقيقة لمعدلات البطالة.[1]

كما تشكو بيانات مكاتب التشغيل المتعلقة بالبطالة من قصور واضح في التسجيل، فضلا عن أن نسبة العاطلين المسجلين في هذه مكاتب لا تتجاوز 20% في أفضل حالاتها.

وللوقوف على حجم وأبعاد مشكلة البطالة يتطلب الأمر حساب معدل البطالة، والبرغم من بساطة هذا المعدلفان حسابه يواجه صعوبات كثيرة، منها ما يتعلق بتحديد ما المقصود بالعاطل، كذلك هناك صعوبات إحصائية تتعلق بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم، وكذلك بشان حصر قوة العمل.

كما أن هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، بمعنى هل يعلن معدل البطالة شهريا أم كل ثلاثة أشهر أم كل ستة أشهر أم سنويا، ففي بعض الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية والإحصائية، كالبلدان النامية يكتفي بتقدير إعلان هذا المعدل سنويا، وأحيانا حسب الظروف، أما في الدول الصناعية المتقدمة، فان هذا المعدل يعلن شهريا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتفاوت أيضا مناهج قياس معدل البطالة، ففي الكثير من الدول ذات الإمكانيات المحدودة غالبا ما يعتمد على التعدادات السكانية في حساب هذا المعدل، وفي الدول الصناعية المتقدمة يحسب هذا المعدل من خلال المسوحات الإحصائية التي تقوم بها مكاتب إحصاءات العمل. ونظرا لصعوبة سؤال جميع الأفراد لمعرفة من يعمل ومن لا يعمل، فانه عادة ما يكتفي بسؤال عينة من العائلات وتحليل نتائج هذه العينة وحساب معدل البطالة عنها، وعند مسح الاستطلاع يصنف كل فرد في فئة من الفئات التالية:[2]

- يعمل،

[1] عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 4، العدد 8،العراق، 2012، ص ص 84-85.

[2] مرجع سابق، ص 85.

- لا يعمل،
- خارج قوة العمل.

وفي الفئة الأولى يسجل جميع الذين كان لديهم عمل خلال الأسبوع الذي تم فيه الاستطلاع وكذلك من يعمل جزئيا أي لبعض الوقت وبغير إراداتهم، حتى لو عمل لساعة واحدة في ذلك الأسبوع، ويسجل في الفئة الثانية من سرح من عمله بشكل مؤقت وينتظر العودة إليه، وكذلك الذي ينتظر التحاقه في وظيفة جديدة خلال أربعة أسابيع فضلا عن أولئك الذين يبحثون بجدية عن عمل ومستعدون له في أي وقت وكانوا قد بذلوا جهدا ملموسا لإيجاد وظيفة خلال الأسابيع الأربعة التي سبقت إعداد العينة. أما فيما عدا ذلك فيعد خارج قوة العمل، مثل المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقا باجر، وكذلك ربات البيوت.

وفي ضوء ذلك يحسب معدل البطالة على أساس نسبة عدد العاطلين القادرين على العمل إلى إجمالي قوة العمل.

حيث ان معدل البطالة عبارة عن نسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوى العاملة[1]، حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما وأن السياسة الاقتصادية بالكلية لكل بلد تركز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان.

القوى العاملة: يقصد بها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة ولحساب نسبة البطالة في أي مجتمع يتم الاستناد إلى القانون الآتي:[2]

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن:

قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل:[3]

[1] خضر عبد المجيد وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد، دار الامل للنشر والتوزيع ، اربد ، 1992، ص 159.

[2] نبيل حشاد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، ج1، النسر الذهبي للطباعة،الدوحة، 1996، ص 52

[3] حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص 186..

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{عدد السكان القادرين}} \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى انه طبقا لإحصاءات العمل في بعض الدول الصناعية المتقدمة ينسب معدل البطالة إلى قوة العمل المدنية، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة وفي دول أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيها العاملون في القوات المسلحة، وفي الحالة الثانية يكون المعدل اقل مما لو حسب على أساس قوة العمل المدنية فقط.

وتتلخص طريقة حساب معدل البطالة في الاقتصاد، بحساب قوة العمل من خلال طرح عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة، زائد من يقعون خارج قوة العمل، وإذا طرحنا من يعلمون في القوات المسلحة، والمتبقي يمثلون قوة العمل المدنية.

وبالرغم من بساطة حساب معدل البطالة أعلاه، إلا أن كثيرا من النقد قد وجهت إلى هذا الحساب، أولها، هي أن هذه الطريقة في الحساب ربما تغالي في تقدير عدد العاطلين لسبب بسيط، وهو انه لا توجد لدينا وسيلة للتأكد تماما من صحة ما يدعيه بعض المتعطلين من قولهم أنهم كانوا جادين في البحث عن فرصة العمل. ففي اغلب الدول والتي فيها نظام للضمان الاجتماعي كثيرا ما تصنف الإحصاءات بعض الأفراد على أنهم في حالة بطالة، بالرغم من أنهم جادين في البحث عن عمل، بل وقد يرفضون فرص العمل المتاحة أمامهم، لان أجرها اقل معونة البطالة التي تمنح لهم، وفي حالات كثيرة قد يستمر بعض الأفراد في البقاء ضمن قوائم المتعطلين ولا يكونون جادين في البحث عن عمل ليستمروا في الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية الحكومية، ففي مثل هذه الحالات يصنفون على أنهم عاطلون، في حين انه طبقا للتعريف السائد للبطالة لا يجوز عدهم عاطلين ونتيجة لذلك يرتفع عدد العاطلين وتكون هناك مبالغة في حساب معدل البطالة.

وعلى العكس، قد لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من المتعطلين فعلا لمجرد أنهم توقفوا عن البحث عن فرص العمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم، لذا فإنهم لا يسجلون في قوائم المتعطلين، وبالتالي لا يدرجون ضمن قوة العمل أيضا، وهذا بلا شك خطا يعاب على حساب معدل البطالة طبقا للطريقة التي تم عرضها، وتبدو أهمية هذه النقطة بالتحديد في فترات الكساد.

كذلك يلاحظ انه في أوقات الكساد لا يجد عدد كبير من الأفراد وظائف لكل وقت، بل لبعض الوقت فقط وهؤلاء تدرجهم الإحصاءات الرسمية ضمن العاملين، حتى لو كان الفرد يعمل لمدة ساعة واحدة في الأسبوع بغير

إراداته، وكان جادا في البحث عن فرصة عمل توفر له عملا كل الوقت. فمثل هذا النوع من العمالة ذات التشغيل الناقص لا يظهر في معدل البطالة.[1]

ونظرا لان العاطلين لا يشكلون فئة متجانسة، فغالبا ما تكون معدلات البطالة بين النساء أعلى منها بين الرجال، كما أن معدلات البطالة بين المراهقين والشباب أعلى منها بين البالغين، كما أن هناك أسواق عمل يصيبها الضرر أكثر من غيرها، فهذا يعكس عدم التكافؤ في توزيع أعباء البطالة.

كل هذه الأمور تحد من توفير سلسلة زمنية محدثة باستمرار لمعدلات البطالة.

المقياس العلمي للبطالة :وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل و بالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المجتمع وإذا كان معدل البطالة الطبيعي و المسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلا .

قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي= 0.95 من قوة العمل الكلية.[2]

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{الإنتاجية المتوسطة الفعلة}}{\text{الإنتاجية المتوسطة المحتملة}}$$

حجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي

2-حساب الخسائر الاقتصادية للبطالة

يعد الاقتصاديون أي قدر من البطالة مهما كان ضئيلا فانه يشكل خسارة اقتصادية واجتماعية مركبة وعلى مدات زمنية مختلفة ومضاعفة ويجتهدون في حسابها ووضع المعايير والأساليب والطرق الرياضية ليبرهنوا على خطورتها.

ولعل أكثر طرق لحساب الخسارة الاقتصادية لبطالة أي عنصر من عناصر الإنتاج وضوحا هي تلك التي تعتمد على عدد عناصر الإنتاج وعدد العاطلين من كل عنصر ومعدل إنتاجية العنصر العاطل مقارنة بأقرانه المشتغلين وكذلك معدل الوحدة الواحدة من ناتج ذلك العنصر وطول المدة الزمنية التي استمر فيها العنصر الإنتاجي بحالة بطالة.

ويمكن حساب الخسارة الاقتصادية التي يتحملها المجتمع (حسابيا فقط) بسبب البطالة لأي عنصر من عناصر إنتاجه وحسب المعادلة التالية:[3]

[1] عيادة سعيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر، 2014، ص 262.

[3] الراوي، احمد عمر احمد، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الكتوم للعلوم، شارع المتنبي، العراق، 2009، ص 20.

مجموع خسارة المجتمع الاقتصادية بسبب بطالة أفراد = عدد العاطلين عن العمل × معدل الدخل النقدي الفردي السنوي في الاقتصاد × طول المدة الزمنية (عدد السنوات) التي يبقى فيها الفرد عاطلا عن العمل.

هذه الطريقة تفترض الخسارة الناتجة عن بطالة عنصر العمل تحديدا دون العناصر الإنتاجية الأخرى وتقوم على افتراض منطقي وهو أن الفرد يفترض أن يحصل سنويا على معدل من الدخل النقدي الفردي يتأتى من تقسيم مجموع الدخل القومي السنوي على عدد السكان وهذا الافتراض قائم على أن مجموع السكان يساهمون في تكوين الناتج القومي. وبما أن العاطلين عن العمل غير مشتركين فعلا في تكوين الناتج القومي، فان هذا الناتج كان ممكن أن يكون أعظم واكبر مما هو عليه فعلا فيما لو توافرت فرصة اشتغال جميع العاطلين عن العمل فعلا.

إن الطرق السابقة في حساب الخسارة الاقتصادية الناجمة عن تفشي البطالة في الاقتصاد القومي هي محاولات أولية لتقريب الصورة وكشف وتوضيح ومحاولة الاقتراب من حقيقة احد أنواع الخسائر، ولكنها لا تستطيع قياس الخسارة الاجتماعية والنفسية وحالات التشاؤم والاكتئاب لهذه الظاهرة.

3- مشكلات قياس البطالة

تمثل البطالة لغزا محيرا أمام العلماء والسياسيين والتنفيذيين على حد سواء وذلك لتعقد جوانبها وارتباطها بمتغيرات محددات عديدة، ومع ذلك ومهما اختلفت إحصائياتها، فلا يختلف احد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة هي الحل المثالي لمواجهتها.

إن المفهوم التقليدي للبطالة (الشخص القادر والراغب والباحث عن العمل ولا يجده) يؤدي إلى الحصول على تقديرات متدنية وغير حقيقية لواقع البطالة، فضلا عن ذلك فان هذا المفهوم يعجز عن تقدير البطالة المقنعة والاستخدام الناقص للعمالة.

فالتقدير الحقيقي لنسبة البطالة يجب أن يشمل هؤلاء الذين فقدوا الأمل في البحث عن فرصة عمل، فضلا عن البطالة المقنعة والاستخدام الناقص للعمالة التي قد لا تعمل سوى ساعة واحدة في اليوم، فضلا عن التسجيل غير كامل لمعدلات البطالة إناث والتسجيل غير كامل أيضا للعاملين تحت سن الخامسة عشر سنة ومن هم فوق الستين سنة، مما يؤثر كله على سلامة التوصل إلى معدلات بطالة صادقة تماما.[1]

إن بعض العاطلين قد يتراجع عن التقدم للعمل بسبب ضعف المرتبات التي قد تقل في بعض الأحيان عن نفقات الانتقال والترتيبات الحياتية اللازمة لشغل الوظيفة، أو بسبب اليأس من إمكانية الحصول على هذه الوظيفة أصلا في ظل محدودية فرص العمل التي تعلن عنها الحكومة مقارنة بعدد المتقدمين لها، أو بسبب اليقين من أن الواسطة سوف تقوم بدور مهم في تحديد من يشغل الوظائف المعروضة، وبالتالي فان من ليس له واسطة يتنحى عن التقدم للوظيفة، كما أن

[1] عيادة سعيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 88.

من بين من لا تنطبق الشروط عليهم أشخاص بدون مؤهلات. كما أن بينهم خريجي السنوات السابقة.وكان حداثة التخرج أو قدمه تخرج المتقدم من تصنيف العاطلين، كما أن هناك من يعمل في أعمال مؤقتة غير دائمة، كما أن بعضهم من النساء المتزوجات اللائي تزوجن ويعشن حياة مستقرة، فإذا استبعد كل هؤلاء فالمتبقي هو العاطل عن العمل وفق البيانات الحكومية الرسمية.

ومن أوجه القصور الأخرى لإحصائيات البطالة، إن مؤشر البطالة يحسب عدد العاطلين في لحظة زمنية محددة ومعينة ولا يعطينا المؤشر مقدار المدة الزمنية التي كان فيها العاطل عن العمل عاطلا قبل لحظة التعداد.

ومن المعلوم انه في وقت الكساد الاقتصادي عادة ما تكون هذه المدة طويلة نسبيا، إذ قد تتضاعف مقارنة بأوقات الرخاء الاقتصادي، وهذه المعلومة تعد مهمة في تحديد استراتيجيات وأساليب مواجهة البطالة.[1]

المطلب الثاني: الدراسات السابقة للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي

1- البطالة والنمو الاقتصادي

هناك ارتباط ما بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض نسب البطالة إذ أن أغلب الاقتصاديين يفسرون هذه العلاقة عن طريق قانون أوكن 1962، الذي ينسب للاقتصادي الأمريكي "Okun Arthur" الذي حاول من خلال الإحصائيات الموجودة تقدير نسب الخسارة في الناتج المحلى الإجمالي جراء ارتفاع معدلات البطالة .نجح أوكن في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي إذ بين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة1% فإن ذلك يكون ارجعا إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج.

2-الدراسات السابقة:

- دراسة 2010 M Fuad .Kreishan هدفت الدراسة الى تحديد العلاقة ما بين كل من النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1970-2008) وذلك من خلال اختبار قانون اوكن فتوصلت الدراسة إلي عدم إمكانية تطبيق قانون اوكن في الأردن كون ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تخفض من معدلات البطالة وعليه لابد من اللجوء الي سياسات جديدة تغير من هيكل الاقتصاد.

- دراسة كحلاوي 2010 :حللت الدراسة فعالية السياسات الاقتصادية المعتمدة من اجل تخفيض معدلات البطالة في تونس مستخدمتا في ذلك التحليل الوصفي وتوصلت الى ان معدلات النمو الاقتصادي تؤثرا إيجابيا على معدلات البطالة وعليه يجب الرفع منها أكثر من اجل تحسين الاقتصاد.

- دراسة جلال الشيخ العيد، عيسى بهدي 2012: تطرقت الى العلاقة التي تربط ما بين معدلات النمو الاقتصادي

[1] جامع، محمد نبيل، البطالة قنبلة موقوتة وفك شفراتها، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص 5-6.

والبطالة في فلسطين خلال المدة (1996-2011) فتوصلت الى تباين النتائج ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي بنسبة (1٪) تخفض من المعدلات البطالة بنسبة (31.0٪) في قطاع غزة و(057.2٪) في الضفة الغربية.

– دراسة الطلافحة 2012 :ناقشت مشكلة البطالة عند فئة المتعلمين في الدول النامية و كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل محددات البطالة الخاصة بالمتعلمين في الوطن العربي بهدف الوصول إلى سياسات تعمل على الحد منها، فقد اعتمد في تحليله على الفصل ما بين البطالة الدورية عن الاتجاه العام طويل الأجل على طريقةHodrick-filtre prescott، أما لتقيم العلاقة ما بين البطالة ومقاييس الإنتاجية تم استخدام ثلاث أسس هما منحني فليبس فكان الهدف منه تحديد العلاقة ما بين التضخم والبطالة حيث يسمح لنا تحديد المعدل الطبيعي الذي يتطلب سمات طويلة الأجل ترتبط بالاقتصاد، ونظرية البحث عن العمل التي تفسر البطالة من خلال ملاحظة التغيير في الإنتاجية والأجور، كما استخدم متغيرات السياسة النقدية والمالية في الدالة لتقدير دورها في حل مشكلة البطالة .

فتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يؤثر على معدل البطالة أي انه لا يمكن تطبيق قانون اوكن في الدول العربية بمعنى أن أسواق العمل العربية غير مرنة وخاصة الأجور.

المطلب الثالث: توصية قانون اوكن Law s'Okun

في دارسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي الأمريكي آرثن أكيون Okun Arthen، تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، بحيث فجوة الإنتاج هي تساوي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن.[1]

يشير قانون Okun[2] إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل تغيير البطالة، بحيث اعتبر Okun أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى taux de croissance minimum أو الحد الطبيعي للنمو.

ويرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل Okun بالعلاقة التالية:

$$U = a + b(Y - Y^{*})$$

[1] يقصد بالناتج الحقيقي أو الفعلي قيمة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أما الناتج الكامن فيقصد به ذلك المستوى من الناتج المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفاً كاملاً.

[2] Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.

وهو ما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية a حددها Okun في 3% و كذلك تحديد نسبة نمو فعلي Y^* وبتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج Okun من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على:

$$\Delta U = á + b\Delta Y + \varepsilon$$

ΔU : التغير في نسبة % البطالة

ΔY: معدل النمو الاقتصادي

b: المرونة بين النمو و البطالة

ε: نسبة الخطأ

وتسمح المعاملات á و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض فإذا لم يتغير معدل البطالة أي $\Delta U=0$ فإن الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

$$\Delta Y^* = - á / b$$

وهي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار معدل البطالة و النتيجة أن هناك هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير، و يبدأ التأثير بين النمو و البطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل الطبيعي أو الفعلي، و هنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو و معدل الانخفاض في البطالة.

ويشير b إلى العلاقة بين البطالة و النمو و هو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغيير وحدوي في النمو الاقتصادي. ويكون $b=\Delta U/\Delta Y$.

يعتبر قانون **'أوكن'** "**Okun**" بمثابة الأساس التجريبي و النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث توصّل **'أوكن'** نتيجة دراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947 و 1960 و البطالة. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مستواه الممكن بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة. كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين -0.35 و-0.40 [1].

وتؤكد الدراسات القياسية التي أجريت على نموذج Okun على وجود اختلافات بين الدول في مجال زيادة معدل النمو الاقتصادي فبينما يتحدد معامل Okun للدول الإتحاد الأوروبي مجتمعة في حدود 0.32- و 0.36- في منطقة اليورو و هو ما يعني ضرورة تحقيق نمو قدره 3% لتخفيض البطالة بنسبة 1% بالنسبة لهذه الدول

[1] الإشارة السالبة للدلالة على العلاقة العكسية : مجدي الشوربجي ، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر، 2005 ، ص 143-144.

جدول رقم(1-1): نسب النمو اللازمة لتخفيض البطالة ب 1%

الدولة	معامل Okun (b)	نسبة النمو الطبيعية	نسبة النمو اللازمة
لوكسمبورغ	-0.07	5.1	13.6
ألمانيا	-0.33	2.1	3.0
بلجيكا	-0.37	2.2	2.7
فرنسا	-0.32	2.1	3.2
هولندا	-0.19	2.7	5.4
البرتغال	-0.26	3.1	3.8
ايطاليا	0.03	2.0	-29.4
فنلندا	-0.28	2.3	3.6
ايرلندا	-0.28	5.7	3.6
النمسا	-0.09	2.3	10.7
اسبانيا	-0.83	3.0	1.2
اليونان	-0.05	2.2	19.6
بريطانيا	-0.22	2.6	4.5
السويد	-0.46	2.1	2.2
منطقة اليورو	-0.32	2.2	3.2
دول الاتحاد الأوروبي	-0.36	2.3	2.8

المصدر: notes de conjectures n° 2-04،STATEC

يجب الملاحظة أن معامل Okun بالنسبة ل ايطاليا، النمسا و اليونان لا يتوافق مع النتائج المتوقعة والمحصل عليها.

تأكيد الدراسات القياسية و إن كان يتوافق مع التحليل النظري لظاهرة تخفيض البطالة و علاقتها بالنمو الاقتصادي في بعض جوانبه إلى أنه يتعارض كلية مع السياسات الاقتصادية المعتمدة في البلدان العربية، بحيث يعتقد أن النمو وحده يكفي لتخفيض البطالة و لهذا نجد أن كل السياسات تقريبا في البلدان العربية تركز على كيفية تحقيق النمو الذي يضمن في نظر هذا التصور تخفيض نسبة البطالة.

ولعل الارتباط بين النمو و انخفاض نسب البطالة و السياسات الاقتصادية قد يكون صحيح في البلدان المتطورة نظرا لطبيعة البطالة وكذلك مصدر و طبيعة النمو المحقق في هذه البلدان. والملاحظ أن الدراسات القياسية تثبت أن ارتفاع النمو يجب أن يكون بنسب محددة لتبدأ البطالة أولا في الانخفاض و ثانيا في الانخفاض بنسب قد يكون لها أثر على النمو ذاته.

إذ يمثل قانون اوكن علاقة إحصائية بصورة أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد .وكما هو الحال مع أي علاقة إحصائية، ربما يخضع القانون الى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي .

إن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن إن تقدر بعدة طرائق. تتمثل الطريقة الأولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي الإجمالي وكما موضح في شكل النموذج الأول لقانون اوكن. فسر 'أوكن' العلاقة بين البطالة و النشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين[1]:

وفقاً لنموذج الفرق: يتم في هذا النموذج الربط بين التغير في معدل البطالة (ΔU) بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ΔY) ، فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي :

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t .....(1)$$

تعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

و وفقاً لنموذج الفجوة : يبين هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي و مستواها الطبيعي القريب من 4% (3.72%)، و الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي و مستواه الممكن(المحتمل) أو ما يسمى أيضا بفجوة 'أوكن' (gap) ، و يأخذ هذا النموذج الشكل التالي :

$$U_t = 0.36gap_t + 3.72 + \mu_t .....(2)$$

بشكل عام فان الصيغة الأولى و الثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين التاليتين:

$$\Delta u = \alpha - \beta \cdot \Delta y + \varepsilon_{1t} .....(3)$$

$$u - \bar{u} = -\delta(y - \bar{y}) + \varepsilon_{2t} .....(4)$$

حيث يمثل:

u : معدل البطالة الفعلي

$\bar{u}$: معدله الطبيعي

y : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$\bar{y}$: مستواه الممكن.

α ، β و δ : معالم النموذج.

ε : المتغير العشوائي.

[1]: Durand, J., Huchet-Bourdon. **« La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : peut-on parler de convergence des structures ? »** ; Communication , in Journées de l'Association françaises de sciences économiques ; Lille 26-27 , mai 2003, p 3. cite :www.lille1.fr/afsemedee/communications/huchetbourdon.marilyne.pdf. date de consultation :15/10/2010.

المبحث الثالث: العولمة واثرها على البطالة والتشغيل

إن فهم موقف التيارات الاقتصادية النيوليبرالية من البطالة والتشغيل، يمر حتما بفهم التحولات الاقتصادية والإجتماعية التي يعرفها العالم منذ السبعينيات من القرن العشرين، فالعالم يعرف منذ الحرب العالمية الثانية تحولات وتغيرات هامة، تسارعت وتائرها منذ السبعينيات مع تفاقم الأزمة المتعددة الجوانب التي مست معظم البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية، هذه التحولات هي شاملة وتمس كل البلدان دون استثناء، ولكن بدرجات مختلفة ونتائج متباينة كما تمس كل مجالات النشاط الإنساني، البنية التحتية والفوقية العالمية. ورغم المحتوى المختلف الذي يعطى لها، فإن هناك إجماعا الآن على تسميتها بالعولمة (Mondialisation)، أو بالكوكبة (Globalisation).

المطلب الاول: أهم انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل

إن عملية العولمة بمظاهرها، خاصة الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها، وبالشكل الذي تتم به تحت لواء الأفكار النيولبرالية، ولصالح عدد محدود من الدول الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية، وكذا لصالح حفنة من أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، كانت لها انعكاسات كبيرة على التشغيل. فالأرقام والإحصائيات، تجمع كلها أن هناك تراجعا في التشغيل، وأن أعداد البطالين قد ارتفع في العالم، كما أن ظروف العمل تعرف تدهورا خطيرا من يوم إلى آخر، وهو ما زاد من مظاهر الفقر والتهميش، ونقص التغطية الصحية والتعليم ...إلخ. والعولمة كعملية، وبحكم سرعة التحولات التي تحدثها، وعمقها وغموضها، يصعب حصر كل انعكاساتها، وفيما يلي عرض لأهم تلك الانعكاسات على البطالة والتشغيل في العالم:

1- التباعد بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل

هناك تباعد أكثر فأكثر بين النمو الاقتصادي وبالأخص نمو الإنتاج، وبين مستوى التشغيل. فقد كان من بين المسلّمات في علم الاقتصاد أن أي زيادة في الاستثمار تؤدي أوتوماتيكيا إلى زيادة في التشغيل، لكن في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح من الصعب ربط النمو بالتشغيل، فمن الممكن أن ترتفع معدلات النمو ومنه مستويات الإنتاج والإنتاجية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل حتى وإن خفضت ساعات العمل، وهذا المشكل بدأت تعرفه الدول الرأسمالية المتطورة وهو محل نقاش بين المفكرين، وصراع حاد بين الحكومات والأحزاب السياسية والنقابات..إلخ. والسبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين، **الأول** يكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الآلات واستغناء الرأسماليين على عدد دائما متزايد من العمال، وهذه مسألة طبيعية جدا في الظروف العادية لسير الاقتصاد، لكن بالمقابل فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة من المفروض، ودائما في ظل المنطق الاقتصادي، أن يؤدي إلى الرفع من المردودية ومنه الأرباح، وهذا بدوره من المفروض أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه التشغيل. لكن في ظل النظام الرأسمالي ومنطق الربحفإن الرأسماليين يعمدون دائما إلى توجيه أموالهم للقطاعات الأكثر ربحية، وهذا هو العامل الثاني في اعتقادنا.

فالباحثة الاقتصادية (Susan George) بيّنت ذلك في دراسة قامت بها حول أهم الشركات الما فوق قومية[1]، فقد قسمت هذه الشركات حسب نشاطها الصناعي وقامت بمقارنة رقم مبيعاتها أو رقم أعمالها بمناصب الشغل التي تحدثها ووصلت إلى الملاحظات التالية:

. بالنسبة لقطاع الإلكترونيك والإعلام الآلي، فإن مبيعات العشرين شركة التي تقع ضمن المائة شركة الأولى في العالم سنوات 1995 و1997 قد ارتفع بنسبة 16%، في حين انخفض التشغيل بها بنسبة 4.3%.

. في قطاع إنتاج السيارات، أرتفع رقم الأعمال بنسبة 25%، بينما التشغيل انخفض بنسبة 6.85.

. أما في قطاع البترول، فإن المفارقة تظهر بأكثر وضوحا، إذ عرف هذا القطاع ارتفاعا في رقم الأعمال بنسبة 19% ولكن التشغيل انخفض به بنسبة 24.4%.

. التشغيل ارتفع بنسبة ضئيلة جدا (1% فقط) في قطاع الخدمات وأساسا في شركات الوجبات السريعة والتبغ والمشروبات.

أما **العامل الثاني** يظهر في تنامي القطاع المالي على حساب القطاع الإنتاجي، فكما رأينا أعلاه، القطاع الذي يستقطب حاليا كميات هائلة من رؤوس الأموال، هو القطاع المالي الذي يحقق معدلات أرباح عالية جدا، خاصة أنه لا يخضع إلى ضرائب ورسوم، ولكنه بالمقابل فهو قطاع لا يخلق مناصب شغل. هذا الوضع يظهر جليا في سيطرة حاملي الأسهم على القرارات الإستراتيجية للشركات الكبرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة، وبطبيعة الحال فتكاليف العمل هي التي تستهدف، حيث أصبح هناك علاقة طردية بين تخفيض عدد العمال وارتفاع قيمة السهم. وهذان العاملان يجعلان من الصعب الربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة البطالة.

2- تغير محتوى النشاط الإنتاجي وهيكل التشغيل

إن محتوى النشاط الإنتاجي يتغير، وهو ما أدى إلى تحول في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات، فالمدة المخصصة للإنتاج المباشر أصبحت تتقلص لتترك المجال لمجموعة مختلفة من الأعمال الأمامية والخلفية للعمل الإنتاجي.

إن مناصب الشغل أصبحت تنخفض في قطاعات الإنتاج المباشر، بينما لا تعوض في مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالخدمات مثل البحث والتنمية، مراقبة الجودة، الإشهار والتسويق، الخدمات الصحية والاجتماعية..إلخ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتدهور ظروف العمل لأن هذه الأنشطة هي الأكثر خضوعا لشروط "المرونة" التي يتطلبها الرأسماليون (العمل بالقطعة، بوقت محدد، والعمل المؤقت..إلخ).

فهذه التحولات الجديدة تؤدي إلى تغيير في هيكل التشغيل وشروط العمل، فكما ذكرنا أعلاه، فإن التطور الكبير في

[1] Susan George, "L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui", International View point, N° 326 Décembre, 2000, P 21.

ميدان الإعلام والاتصال قد أدى إلى انتشار ظاهرة التشغيل عن بعد، كما أن تطور الشركات المافوق قومية وتكوين الشبكات، أدى ويؤدي إلى إعادة تشكيل الصناعات (Reconfiguration) بشكل يجعل الشركة الأم ترتكز على نشاطها الأساسي "قلب المهنة" وتترك الأنشطة الأخرى لمجموعة من المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات العائلية، سواء داخل البلدان الرأسمالية المتطورة أو داخل البلدان النامية، تحت شكل عقود المقاولة الباطنية أو إعادة توطين للصناعات. والهدف هو دائما تخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة المتنامية في اقتصاد مفتوح أكثر فأكثر، وبالطبع ستكون الأجور وتخفيضها الأداة الأساسية، وهو ما يؤدي بشكل عام إلى انتشار عقود العمل المؤقت، وبوقت محدود، والعمل بالقطعة وبالمنزل، وتشغيل النساء والأطفال..إلخ، الأمر الذي انعكس بتدهور كبير في ظروف العمل، وغياب تشريعاته، وانخفاض الأجور وغياب الحماية الصحية والضمان الاجتماعي. كما أن بعض الانعكاسات هذه للعولمة على التشغيل والبطالة ستؤدي إلى تفجير العمالة، فالحدود بين التشغيل والتكوين والبطالة تتقلص، والمرونة بينهم تصبح كبيرة لدرجة يصعب حصر وضع الشخص إن كان يشتغل أو في تكوين أم هو بطال، الشيء الذي يولد نقاشا حادا حول الإحصائيات المتعلقة بالبطالة، فهناك أشخاص في وضع مماثل، يعدون في البلدان الأوروبية من تعداد البطالين، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يدخلون ضمن المشتغلين، كما هناك أشخاص توقفوا عن البحث على عمل، سواء لفقدان الأمل في إيجاد منصب شغل، أو لنقص تأهيلهم ومستواهم التعليمي، ولا يدرجون في الإحصائيات ضمن البطالين. والأرقام تصبح محل تلاعب كبير خاصة في البلدان التي تتباهى بمرونة العمالة عندها، والتي شرعت منذ الثمانينيات في تطبيق الوصفات النيوليبرالية. كما أن البلدان النامية لا تفلت من هذا الوضع، إذ تساهم أجهزتها الإحصائية المتخلفة وكذا التلاعب بالأرقام لإغراض سياسية وانتخابية، في إعطاء صورة غير واقعية عن وضع التشغيل والبطالة في هذه البلدان.

3- انعكاسات أخرى للعولمة على البطالة والتشغيل

إن العولمة الجارية التي تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية، وفتح الحدود للمنافسة تنكر الفوارق في إنتاجية العمل بين مختلف مناطق العالم، فعندما توضع هذه المناطق في مبارزة شرسة على نفس قدم المساواة، وهذا خلافا لما يدعو إليه "دافييد ريكاردو" بضرورة مراعاة مستوى تطور البلدان التي تقوم بعملية التبادل، فإننا نضع البلدان والمناطق الأقل تطورا في خيار صعب: فإما أن ترقى لشروط المنافسة، وهذا يعني تلبية شروط المردودية التي يفرضها المستثمرون، وهي لا تقل عن 15%، وإما الانسحاب من المنافسة، لأنهم لا يستطيعون تحقيق هذا المستوى من المردودية، وبالتالي فهم يرون أن عملهم الاجتماعي غير معترف به باسم مقياس حدد خارج واقعهم وإرادتهم. فإذا كانت عملية التدويل الكلاسيكية تقوم على أساس نقل الفائض بين مناطق متباينة ومختلفة، وذلك بمختلف الأشكال المافوق اقتصادية، والتبادل غير المتكافئ فإن العولمة النيوليبرالية تعمل على خلق نوع من "المنطقة الحرة المعولمة"، أين تسود مقاييس المنافسة الشاملة التي تؤثر

بمختلف الأشكال المتداخلة على تسيير اليد العاملة والأجور، في مختلف البلدان التي تدخل المنافسة بغض النظر على الفوارق في إنتاجية العمل.

هذه المنافسة التي تمارس ضغطا قويا على البلدان النامية، من أجل تقديم المزايا للشركات الما فوق قومية لجلب الاستثمارات، تؤدي إلى تسوية نحو الأسفل لتخفيض تكلفة اليد العاملة، وذلك بتفكيك تشريعات العمل وقوانين الحماية الاجتماعية. كما أن البلدان التي فتحت حدودها كاملة للمنافسة، كالمكسيك، وبلدان أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، والتي اعتبرت كنموذج للانطلاقة الاقتصادية، والرفع من التشغيل، قد عاشت هذا الوضع. فالأزمة التي شملت هذه البلدان، خاصة بعد تخفيض قيمة البيزوس المكسيكي سنة 1994 م، والأزمات التي عرفتها كل البلدان التي وجهت اقتصادها كلية نحو التصدير، قد بينت أن هذه البلدان كانت كلما زادت من قدراتها التصديرية، كلما زادت وارداتها بقدر أكبر، وهذا ما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية، وإلى انهيار العملة المحلية لهذه البلدان، الشيء الذي أدى بأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى سحب أموالهم، وبالتالي فمناصب الشغل التي أنشأت في سنوات الرخاء، مع كل ما تتميز به من تدهور في الأجور وشروط العمل المواتية، قد تبخرت في أيام معدودات. ومهما يكن فالعولمة في شكلها الحالي، قد تفاقمت من أعداد البطالين في العالم، كما أدت إلى تدهور كبير لظروف العمل والتشغيل، فتقرير مكتب الشغل الدولي[1] حول التشغيل في العالم سنة 2000 م، يقول أن هناك 160مليون بطال عبر العالم من ضمنها 50 مليون في الدول الصناعية الكبرى، كما أنه وحسب نفس التقرير، فإن 500 مليون شخص يتلقون أجورا بأقل من واحد (01) دولار يوميا. وتأثير العولمة على عالم الشغل يظهر كذلك في الانخفاض المتواصل للأجور الحقيقية، واتساع الفوارق بين الأجور الأعلى والأجور الأدنى، وارتفاع معدلات الفقر والتهميش، وتدهور الحماية الصحية للعمال، والضمان الاجتماعي، والتأمين على البطالة، وتشغيل الأطفال والنساء..إلخ، وهو ما يطرح مسألة إعادة النظر في قانون العمل ومجموعة من القوانين الاجتماعية، التي من واجب المنظمات الدولية والأممية التكفل بها، كمنظمة العمل الدولية واليونسكو.

المطلب الثاني: موقف التيارات النيوليبرالية من البطالة والتشغيل

إن الليبرالية الكلاسيكية التي حملت شعارها المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، لم تختف مع انتصار الأفكار والسياسات الاقتصادية الكينزية، بل سوف تعاود الظهور مع نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، وتعرف رواجا منذ السبعينيات مع الأزمة التي يدخلها النظام الرأسمالي، كما تعرف بداية تطبيقها منذ الثمانينيات في البلدان الرأسمالية المتطورة والبلدان النامية عبر برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. إذن فالليبرالية تعيد تشكيل نفسها، في البداية مع تجمع أنصارها في "جمعية مونت بالران" (La société du Mont pèlerin)، التي أسسها سنة

[1] تقرير حول التشغيل في العالم سنة 2000 م، مكتب الشغل الدولي، جينيف، ص 56.

1947 م الاقتصادي النمساوي (Hayek Friedrich)[1] ، هذه الجمعية سوف تؤدي دورا كبيرا في الحفاظ على مبادئ الليبرالية الكلاسيكية وتطويرها، وأغلبية أتباعها درسوا ودرسوا بجامعة شيكاغو الأمريكية، كما نال معظمهم جائزة نوبل للاقتصاد.

ومن هذه الجمعية ستنبثق أهم التيارات الاقتصادية النيوليبرالية المعاصرة، وبالرغم من تشعب أفكارها واتجاهاتها لكنها سوف تتوحد في عدد من المواقف، كاعتبارها السوق هو الميكانيزم الوحيد الفعال في تخصيص الموارد، وفي موقفها القاطع ضد تدخل الدولة في الاقتصاد، وضد الكينزية سواء على مستوى النظرية أو التطبيق.

1- موقف المدرسة النقدوية

ترتبط هذه المدرسة باسم المفكر الاقتصادي (Milton Friedman) [2]، وتنطلق من أن الاقتصاد في استقرار دائم وللنقود دور هام في ذلك، وبالتالي فإنه يجب تجنب أي سياسة تدخلية للدولة. والنواة النظرية لأفكار هذه المدرسة تتمثل فيما يسمى بالنظرية الكمية في النقود، التي تنطلق بفكرة منذ القرن السادس عشر مفادها أن تدفق المعدن النفيس هو سبب ارتفاع الأسعار، هذه الفكرة تطورها كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية لتصبح قاعدة تفكيرها ونظرية متكاملة، ترى أن أي تغير في الكتلة النقدية ينعكس في المدى البعيد بتغير في نفس الاتجاه ونفس الحجم لمستوى الأسعار. ويعيد (Milton Friedman) الاعتبار لهذه النظرية فيقول[3]: " من دون شك، ليس هناك علاقة تجريبية في الاقتصاد، لاحظنا أنها تعاود الظهور بانتظام وفي ظروف مختلفة ومتنوعة، مثل العلاقة بين التغير في المدى القصير بين كمية النقود والأسعار، الواحدة هي وثيقة الارتباط بالأخرى وتسير في نفس الاتجاه.. ولدي اعتقاد أن هذا الانتظام هو نفسه يشكل القاعدة مثل العديد من الانتظامات التي تشكل قاعدة العلوم الفيزيائية".

ومن هنا ينطلق (Milton Friedman) في تحديد مجموعة من المواقف والمبادئ أساسها أن عرض النقود يحدد قيمة النقود ومستوى الأسعار، أن التضخم هو دائما وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية بحتة، وأن العلاقة بين التغيُّر في الكتلة النقدية والدورات الاقتصادية هي وطيدة، فالتغيُّر في كمية النقود هي مؤشر فعّال يزوِّدنا بصفة وافية بالمعلومات عن التذبذبات الاقتصادية، وأن الاقتصاديات العصرية مستقرة، وعمل السوق الحرة كفيل بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد

[1] **فريدريك هايك (1899-1992)** إقتصادي نمساوي، من أبرز المفكرين المدافعين عن الليبرلية ومن أشد خصوم كينز، مؤسس جمعية "مونت برلان" سنة 1947 والتي اشتهرت بدفاعها عن اقتصاد السوق الخالص والمنافسة الحرة، وبنشرها للإيديولوجية الليبرالية في شكلها الأكثر تطرفا، درّس ف. هايك بجامعة شيكاغو ونال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1974، من أهم مؤلفاته: "الأسعار والإنتاج" (1931)، و"النظرية الخالصة للرأسمال"(1941).

[2] **ميلتن فريدمان (1912)** اقتصادي أمريكي أستاذ بجامعة شيكاغو، رائد الفكر النيوليبرلي المعاصر وزعيم المدرسة النقدوية المشهورة، عضو جمعية "مونت برلان" وترأسها سنة 1970، مستشار الرئيس نيكسون (1968) ثم ريغان (1980)، نال جائزة نوبل للإقتصاد سنة 1976، من أهم مؤلفاته: "دراسات في النظرية الكمية للنقود" (1953)، و "التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية" (1963)، ، و"التضخم والأنظمة النقدية"(1968)، وكذلك "الرأسمالية والحرية"(1962).

[3]- Michel Beaud & Gilles Dostaler , La pensée économiques depuis Keynes, Ed. du Seuil, 1996, pp 273-276.

والتشغيل الكامل.

من هذه المواقف والمبادئ، تتحدد مجموعة من المقترحات والسياسات الاقتصادية لـ(Milton Friedman) والتي تركز على أن دور الدولة يقتصر على تأمين إطار مستقر لعمليات السوق (العرض والطلب). هذا يعني أنه يجب التراجع عن الفكرة التي مفادها أنه من الضروري تحقيق التشغيل الكامل، بل إن السياسات التي توضع لتحقيق هذا الهدف سوف تؤدي لعدم الاستقرار الاقتصادي. كما أن على الدولة أن تكتفي بتحديد بعض الأهداف الكلية كضمان الصرامة النقدية، والاستقرار في النفقات، وتحقيق توازن الميزانية.

فيما يتعلق بموقف المدرسة من البطالة، فهو ينطلق من أن هناك معدل طبيعي للبطالة [1] يميل إليه كل اقتصاد في حالة توازن، وأي ارتفاع أو انخفاض لمعدل البطالة عن معدله الطبيعي يكون سببه "الوفاقات المؤسستية Les arrangements institutionnels"[2]، كالتأمين على البطالة، والحد الأدنى للأجور، وقوانين العمل والنقابات..إلخ "عندما أتحدث عن معدل البطالة "الطبيعي"، فإنني لا أقول أنه لا يتحرك ولا يتبدل. بل بالعكس فالكثير من خصائص السوق التي تحدد هذا المستوى (من البطالة)، هي نتاج الفعل الإنساني والسياسات المتبعة.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، التشريعات حول الحد الأدنى للأجور... وقوة النقابات، تجعل معدل البطالة الطبيعي أكثر ارتفاعا مما هو عليه في الحالة العادية.[3] كما أن أي سياسة باتجاه دفع الطلب الفعال وتخفيض هذا المعدل الطبيعي للبطالة، كالسياسات النقدية والجبائية. (ويقصد هنا السياسات الكينزية)، هي غير مجدية في المدى الطويل وتؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ليس هناك وفاق دائم بين التضخم والبطالة... هذه الأخيرة لا يمكن تفاديها دون ارتفاع سريع ودائم للتضخم ".

2- موقف مدرسة العرض

هي أحد مدارس التيار نيوليبرالي تطوّرت مع التغيرات التي عرفتها السياسة الاقتصادية الأمريكية تحت رئاسة (Ronald Reagan).[4] فعندما كان هذا الأخير محافظا على ولاية كاليفورنيا، انفجرت حركة شعبية مدعمّة من طرف بعض الاقتصاديين للمطالبة بتخفيض الضرائب، توصلت إلى تحقيق تخفيضات هامة على رسوم الملكية، هذه الحركة توّسعت من بعد لتشمل باقي الولايات الأمريكية. وسنة بعد ذلك، أي في عام 1979، ينشر كل من (Arthur

[1] بالنسبة لميلتن فريدمان، معدل البطالة الطبيعي هو البطالة اللاإرادية بالمفهوم النيوكلاسيكي مضافا إليه البطالة المؤقتة الناتجة عن الاختلالات في سوق العمل.

[2] Michel Beaud & Gilles Dostaler, OP.CIT , p274

[3] Milton Friedman , Le rôle de la politique monétaire, The American Economic Review, mars 1968, pp. 1-17.

[4] – مدرسة العرض هي تيار فكري تطور مع بداية السبعينيات واشتهر مع فترة حكم الرئيس ريغن ابتداء من 1980، من أهم روادها:

*. **جورج جيلدر** (**1941**) مفكر اقتصادي أمريكي صاحب كتاب "الفقر والثراء" (1980) الذي يشن فيه هجوما شديد اللهجة ضد السياسات الاجتماعية للدولة، ويمدح فيه مزايا المبادرة الحرة.

*. **آرثر لافر** (**1941**) اقتصادي أمريكي يعتبر منظر هذه المدرسة وصاحب كتاب مشهور" اقتصاد الثورة على الرسوم" (1978)

Laffer) و (Jan p. Seymour) كتابا عنوانه " اقتصاديات الثورة على الرسوم" (the economics of the tax revolt). الكتاب يحمل عدة أفكار أساسها أن الضرائب المرتفعة على المداخيل والأرباح لا تشجع على المبادرة والادخار، وبالتالي لا تشجع على الاستثمار والمجهود الإنتاجي. كما أن الجباية المرتفعة والردعية تحفز على ظهور الأنشطة غير الرسمية، كتوسع التشغيل غير المصرح به تهربا من دفع الضريبة. لهذا فهم يقترحون تخفيضات معتبرة في الضرائب المباشرة، والتقليل من طابعها التدرجي، لأن الأغنياء هم الذين يدخرون ويستثمرون في النهاية.

ومفكرو مدرسة العرض لا يوافقون المدرسة النقدوية في اهتمامها المفرط بعرض النقود وإهمالها لعملية الإنتاج والابتكار فبالنسبة إليهم المشكلة لا تكمن في التضخم أساسا بل في ركود الإنتاج الناجم عن نظام جبائي يحطم المبادرة والاستثمار. إلا أنهم يؤيدون النقدوية في أفكارها حول مزايا السوق والمنافسة، وضد تدخل الدولة في الاقتصاد وكل أشكال القوانين الاجتماعية.

كما يعتبرون الاقتصاديات المعاصرة مستقرة، ولدعم موقفهم فهم يرتكزون على قانون المنافذ لجون "Jean-Baptiste Say" (1767-1832) ، ويعتبرون أن الاقتصاديات المعاصرة لا تعرف اختلالات ولا البطالة، وإن ظهرت فهي ناتجة عن عوامل خارجية. كما يؤيدون النقدوية في موقفها من السياسات الكينزية، حيث يعتبرونها ليست فقط غير فعالة، بل يمكن أن تكون لها نتائج معاكسة.

إن مطالب مدرسة العرض لا تقتصر على تخفيض الجباية، بل إنها ترى يجب أن يصطحب ذلك بتخفيض في نفقات الدولة، فهذه الأخيرة،حسب رأيهم، تحول مسار الأموال التي كانت بالإمكان أن توضع في خدمة القطاع الخاص.

ومن هذا المنطلق فهم يقترحون تخفيض كل النفقات الاجتماعية للدولة، لأن السياسات الاجتماعية تعتبر حاجزا أمام النمو وتهدد بالركود الاقتصادي، وقد قام (George Gilder) في كتابه "الثروة والفقر" (1981)، بمجهود تبريري لهذه الأفكار واعتبر أن المساعدات المقدمة للبطالين والمطلقين، والمنحرفين..إلخ، وكذا الخدمات الاجتماعية المجانيةلا تساعد إلا على التكاثر وتشكل بذلك خطر على المجتمع " الضمان الاجتماعي ينهك العمل والعائلة، ويبقي الفقراء في فقرهم.[1] وأكثر من ذلك فهو يعتبر أن السياسات الإجتماعية للدولة هي الحاجز الأساسي ليس أمام النمو الاقتصادي فقط، بل أمام استمرار الحضارة الإنسانية، وكأننا هنا أمام قانون السكان لـ (Thomas Robert Malthus) (1766 –1834) .

وفي نفس الاتجاه، فإن أصحاب هذه النظرية يطالبون بتخفيض تكاليف الأجور والأعباء الاجتماعية التي تدفعها المؤسسات، لأنها ترفع من التكلفة وتجعل المؤسسات في وضع تنافسي سيئ.

[1] Georges Gilder, Richesse et pauvreté, Ed. ALBIN MICHEL, 1981, p.127.

3- موقف مدرسة رأس المال البشري

ظهرت مع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، والمفكر الاقتصادي (Mincer Jacob) هو أول من استخدم عبارة "الرأسمال الإنسان" في مقال نشره سنة 1958 م، لكن المؤشر الحقيقي للنظرية الجديدة هو مقال "الاستثمار في الرأسمال البشري" الذي نشره سنة 1961 الاقتصادي تيودور شولتز (Schultz Théodore).

وترى هذه النظرية أنه بالإضافة للخيرات المستعملة لإنتاج خيرات أخرى، تعد الموارد البشرية بمثابة رأسمال لها نفس أهمية الموارد المادية الأخرى، وتسير بنفس المبادئ. المسألة ليست بجديدة، حيث أعطى الفكر الاقتصادي منذ نهاية القرون الوسطى إلى غاية الكلاسيك وماركس، وبدرجة متفاوتة، أهمية كبيرة للعمل الإنساني وأهميته في خلق الثروة والفائض الاقتصادي. إلا أن الجديد الذي تقدمه نظرية الرأسمال الإنسان هو اقترابها الجزئي (النيوكلاسيكي) لهذه المسألة واعتبار الإشكالية تخص الفرد الاقتصادي العقلاني، وليس المجتمع ككل.

وأصحاب هذه النظرية يرون أن تكاليف الصحة والتكوين والتعليم أصبحت مكلفة جدا، لهذا فالإنفاق فيها يعتبر استثمارا، بالنسبة للفرد العقلاني الذي سيفاضل بين المزايا التي سيتحصل عليها مستقبلا، والتكاليف الحاضرة. فإذا أخذنا مثالا عن التعليم، فالفرد هو الذي سيقرر فيما إذا سيتوقف في المرحلة الثانوية أو الجامعية، فيما سيقوم بتعليم قصير أو طويل المدة، وفي كل الحالات فهو يفاضل بين الوقت الذي يخصصه للترفيه والوقت الذي يخصصه للعمل، إذا اختار الحالة الثانية فسوف يكلفه ذلك نفقات إضافية (استثمار)، لكن ستعود عليه بالنفع مستقبل بمداخيل إضافية. هذا المثال يعمم على الصحة والتكوين، فاختيارات الأفراد بالنسبة لصحتهم وتكوينهم هي التي تحدد مستقبلهم.

إذن، وحسب أصحاب هذه النظرية فإن الاختلاف في الدخول يفسر باختيارات المستهلك العقلاني، وليس بوضعه الاجتماعي. وعقلانية الفرد الاقتصادي يوسعها (Becker Gary) إلى مختلف السلوكات والتصرفات الإنسانية للأفراد، فيمكن تفسير كل فعل إنساني مثل النشاط الإجرامي، والزواج، والإنجاب، والطلاق، وحتى تقسيم المهام داخل المنزل..إلخ، من خلال المقارنة العقلانية بين الفوائد والتكاليف التي تنجُر من كل تصرف. هذا الاقتراب الذي صنف **"بالإمبريالي"** يجعل من علم الاقتصاد نظرية عامة لتصرفات الأفراد، فليس هناك علوم اجتماعية، ولا علوم سياسية، ولا علم النفس.

باختصار، وحسب أصحاب هذه المدارس،[1] فإنه ليس هناك علوم اجتماعية أخرى سوى علم الاقتصاد: علم التصرفات العقلانية ، فليس هناك سوى علم اجتماع واحد (علم الاقتصاد)، والشيء الذي يمنح لعلم الاقتصاد سلطة الغزو الإمبريالي، هو أن أصناف التحليل التي نتمتع بها : الندرة، التكاليف، التفاضل، الفرص، والتي لها تطبيق كوني بالفعل، وبهذا فعلم الاقتصاد يشكل قواعد النحو الكونية لعلم الاجتماع.

[1] ج. هيرشليفر، مقال عنوانه "المجال الواسع لعلم الاقتصاد"، المجلة الاقتصادية الأمريكية، المجلد 75، رقم 6، سنة 1985 م، ص 127.

خلاصة الفصل

تعد مشكلة البطالة من أعظم المشاكل الاقتصادية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك لآثارها السلبية ليس على الفرد فحسب بل على الدولة ككل. وما زاد الأمر تعقيدا هو سرعة انتشارها في العالم بأسره مع التطورات التكنولوجيا الحديثة التي أخذت تلغي دور الأيدي العاملة في كثير من القطاعات الصناعية.

تشكل البطالة أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى أقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة لمعالجتها.

الفصل الثاني

النمو الاقتصادي

ونماذجه

تمهيد

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى الطويل، ناهيك عن كون النمو يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف تسعى كل اقتصادات العالم لزيادة معدلاته، هذه الأخيرة التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

وفق هذا السياق، سوف يتم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، من خلال التعرض إلى مفهومه، وعندما يتم الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا –تلقائيا– بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية بسبب الارتباط الوثيق بينهما، ثم يتم التطرق إلى أهمية وخصائص النمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنواعه، طريقة قياسه ومحدداته.

وفي المبحث الثاني نعرج إلى أهم نماذج النمو الاقتصادي ما قبل سولو والتي تتمثل في النظرية الكلاسيكية، نظرية شومبيتر وكينز وصولا إلى نموذج هارود– دومار.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه للتعرض إلى النظرية النيوكلاسيكية بدء بنموذج سولو ورامسي وكذلك بعض النماذج الخطية، ثم تم تسليط الضوء على النظرية الحديثة للنمو.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى الحكومات لتحقيقها، حيث أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة هدفا تسعى له الدول خاصة النامية، ذلك لأنه يعتبر الخلاصة المادية لمختلف الجهود المبذولة في المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر موضوع التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية من القضايا التي تمت مناقشتها من طرف العديد من الاقتصاديين. لذا من المفيد أن يتم توضيح الفرق بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.

1- تعريف النمو الاقتصادي

يقترن النمو الاقتصادي عادة بالسؤال عن كيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل، وهو بالتالي عملية مستمرة وطويلة الأجل. وقد تعددت التعاريف التي أعطيت له.

فيعرف بانه:"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".[1] ويعرف كذلك: "معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ارتفاع معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها".[2]ويعرف بانه: "الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا، والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج. كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد ".[3]

2-ماهية التنمية الاقتصادية

2-1- تعريف التنمية الاقتصادية

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي إلى الوصول إلى النمو الاقتصادي والعكس ليس صحيحا، حيث أن النمو شرطا ضروريا للتنمية ولكنه ليس شرطا كافيا لهذه التنمية. إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات رئيسية في مختلف المجالات، أي في البنيان الهيكلي للمجتمع بينما النمو لا تصاحبه مثل هذه التغيرات. بالتالي فإن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي وأعمق في تحقيق التغير المنشود في مستويات معيشة الأفراد ونقلها إلى مستويات أفضل.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "مجموعة التغييرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية بهدف تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة".[4] وتعرف كذلك بانها: "العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية–،قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر،2003، ص71.

[2] عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي–، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 268.

[3] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي–الواقع، العوائق، سبل النهوض–، دار جليس الزمان: عمان، الأردن، 2010، ص39.

[4] مصطفى حسين، محمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 1995، ص 120.

ومستمرة عبر فترة من الزمن، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب".[1]

وتعرف بأنها: "تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تشتمل على إعادة التنظيم والتوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة إلى التحسن في الدخول والناتج، وتشتمل على التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية الاجتماعية والإدارية، وبالمثل إحداث تحسن في اتجاهات الناس وفي أغلب الأحيان تمتد لتشمل معتقداتهم".[2]

بوجه عام يمكن فالتنمية الاقتصادية هي "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج".[3]

بالتالي أصبح من المألوف التمييز بين النمو والتنمية الاقتصادية، فالنمو يشير إلى زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو هو الركود. أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو كأحد عناصرها، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية.[4]

2-2- قياس التنمية الاقتصادية

من الصعوبة قياس المستويات المقارنة للتنمية، إن الطرق الإحصائية المتاحة يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة وفي ترتيب الدول حسب معدلات النمو.[5]

أ- المؤشرات الاقتصادية[6]

من الطبيعي أن المحللين يرغبون في استخدام مؤشرا وحيدا للتنمية، وهذا الاتجاه جذاب ليس لأنه يبسط واجب إعداد نماذج رياضية للتنمية، ولكن لأنه يسهل الاتصال والفكر لأخذ سلاسل من الأرقام وليس أرقاما عدة آنيا.

- **المبررات لصالح استعمال مؤشر الناتج القومي الفردي بوصفه مؤشر للتنمية:**

- إن (GNP) هو مؤشر لمجموعة من النشاطات الأساسية، ولتوفير السلع والخدمات، وهو يعبر عن زيادة تعد شرطا ضروريا للتنمية تقريبا وإن قواعد قياسه معقدة وقد تطورت عبر الزمن وهي معروفة جيدا ومفهومة؛

- إن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتج تقديرات للناتج القومي الإجمالي حتى تكون ضمن الإحصائيات الرسمية للأمم المتحدة.

- **المبررات ضد استعمال الناتج القومي الإجمالي الفردي بوصفه مؤشر للتنمية:**

- إنه مؤشر لبعض الخصائص الاقتصادية للتنمية، فقط أنه لا يأخذ في الحساب توزيع الدخل القومي المتغير، كما أن الـ(GNP) ليس له مضامين مباشرة للمعايير غير الاقتصادية الأخرى؛

---

[1] ميشيلتودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ: الرياض، السعودية، 2006، ص 230.

[2] إسماعيل شعباني،مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية،دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 53 .

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع سبق ذكره، 1999، ص 17.

[4] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق: الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 17-18.

[5] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،2010، ص ص 44-45.

[6] المرجع نفسه، ص ص45-46.

- إنه مؤشر محمل بالقيمة على نحو ثقيل، وإن العنصر الذاتي أكبر في أقطار مع إحصاءات فقيرة وقطاع حد الكفاف كبير مما عليه في دول أخرى لديها نسبة أصغر من المعاملات التي تتجاوز السوق؛

- بغض النظر عن أي عيوب في (GNP)، فهو ربما يكون فيه إمكانية أن يكون مقياسا للنشاط الاقتصادي القومي، فإن هناك مشكلات إضافية في استعمال (GNP) لأغراض المقارنات الدولية؛

- من أحدث الانتقادات هو أن هذا المؤشر يركز على كمية السلع والخدمات ويتجاهل كلية نوعية الحياة.

ب-المعايير الاجتماعية[1]

يقصد بالمعايير الاجتماعية مجموعة المؤشرات الاجتماعية التي تعتبر مقاييس مختارة لأحوال واتجاهات الرفاهية في المجتمع، يتم استخلاصها من الكم الكبير المتاح من الإحصاءات الاجتماعية، وذلك بعد تنظيمها في إطار متكامل. وتتمثل نقطة الانطلاق في تحديد هذا الإطار المتكامل هي تعيين مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد أو الأسر، والتي يهتم أو يجب أن يهتم بها صناع السياسات. وهذه المؤشرات تستخدم لأغراض الاستطلاع والمتابعة، أي وصف أوضاع الناس الاجتماعية، والفهم لهذه الأوضاع وتحليلها، واتخاذ القرارات بشأن تحسينها.

وبرغم تنوع تقسيمات المشاكل الاقتصادية، ومستوى تفضيلها في قوائم المؤشرات الاجتماعية العديدة التي أعدتها هيئات دولية وإقليمية عديدة، فإن ثمة موضوعات مشتركة تغطيها هذه القوائم. وهذه الموضوعات قريبة جدا من مجموعة مجالات القضايا والمشاكل الاجتماعية التي تتضمنها السلسلة التي أعدها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة وهي: السكان، العائلة، الأسرة، المعيشة، التعليم والخدمات التعليمية، أنشطة التكسب وغير النشيطين اقتصاديا الدخل وتوزيعه، الاستهلاك والتراكم، الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهة الاجتماعية، الصحة والتغذية، الإسكان والبيئة، النظام العام والأمان، وقت الفراغ والثقافة، التمايز والحراك الاجتماعيين. وإلى جانب هذه القوائم، قامت بعض الهيئات المتخصصة بإعداد قوائم بمؤشرات اجتماعية لغرض محدد مثل متابعة مدى التقدم نحو أهداف معينة في مجال الصحة، أو التغذية، أو مجال الإصلاح الزراعي، أو بالنسبة لوضع المرأة. تتمثل أهم المؤشرات الاجتماعية في:[2]

- **معايير صحية**: لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (معدل الوفيات من الأطفال الرضع، أقل من سنة)، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وسوء التغذية؛

- معدل توقع الحياة عند الميلاد، فكلما زاد دل على درجة من التقدم وكلما انخفض دل على التخلف الاقتصادي؛

- توجد مؤشرات عديدة أخرى من بينها عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير من المستشفيات.

- **معايير تعليمية**: إن التعليم له أهمية كبرى وأثر واضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك، وهناك إجماع أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا وليس استهلاكا، وإن هذا الضرب من الاستثمار-الاستثمار البشري- يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل. ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي:

[1] إبراهيم العيسوي، المرجع سبق ذكره، ص ص127-129.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص ص98-105.

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛
- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

➢ **معايير التغذية:** من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نذكر ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية؛
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

➢ **معيار نوعية الحياة المادية:** إن هذا المعيار الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام1977 معيار مركب، يعتمد على أكثر من جانب من جوانب الحياة، فهو أكثر شمولية عن المعايير الفردية. ويتكون هذا المعيار من:

- توقع الحياة عند الميلاد – مؤشر صحي للكبار؛
- معدل الوفيات بين الأطفال – مؤشر صحي للصغار؛
- المعرفة بالقراءة والكتابة – مؤشر تعليمي للكبار.

➢ **دليل التنمية البشرية:** نجح برنامج الأمم المتحدة عام1990إلى الوصول إلى مقياس جديد عرف بالتنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، وهو من المعايير المركبة، ويعتبر هذا المعيار محاولة الربط بين مفردات معيار نوعية الحياة المادية والناتج القومي المعدل بالقوة الشرائية، ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- التحصيل العلمي ويتكون من: معرفة القراءة والكتابة، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة على الشراء.

ج– مؤشر الحاجات الأساسية[1]

إن هذا المؤشر يتطلب أن تقيم التنمية بصيغ المدى الذي تشبع فيه حاجات السكان في بلد نامي. ويتضمن إشباع المستويات الدنيا من الحاجات المادية، وهي تشمل فئات مثل: استهلاك الغذاء وتوفير السكن ومنفذ على الخدمات العامة الأساسية مثل الماء الصافي للشرب وصيانة الصحة العامة والتعليم. والرقم القياسي التقريبي الذي يعبر عن هذا الأسلوب هو توقع الحياة عند الولادة، يركز أسلوب الحاجات الأساسية على نحو أكثر حدة على فقراء الدول الأقل تقدما. وهذا الأسلوب لا يهمل ضرورة ارتفاع الدخل في هذه الدول، وكذلك فإنه لا يهمل الأرقام القياسية للإنتاج الكلي أو لتوزيع الدخل، وشعاره الرئيسي هو تركيبة الإنتاج والمستفيدين منها. فبالنسبة للإنتاج فإنه يؤكد على خليط من السلع النهائية والخدمات التي تخدم الحاجات الأساسية للفقراء، ويتضمن هذا الخليط من الإنتاج أيضا خليطا من عناصر الإنتاج كثيفة العمل طالما أن معظم سلع الاستهلاك الواسع أو الشعبي يمكن أن تنتج بهذا الأسلوب من الإنتاج كثيف العمل. وهذه العملية تنتج فرص عمل أكبر، ولأن الاستخدام المتولد كبيرا فإنه يدعم أن

[1] محمد صالح تركي القريشي، المرجع سبق ذكره، ص 50.

يكون توزيع الدخل أكثر تساويا والذي بدوره يرفع الطلب على هذه المنتوجات. أما المستفيدين وما يتعلق بهم فإن التركيز هو على الناس الفقراء على نحو مطلق للذين تحاشتهم أية عملية تنموية بدون تدخل نشيط من الحكومة.

2-3- استراتيجيات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية، اهمها إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن.

2-3-1-إستراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ "نيركسه"[1] جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روزنشتين رودان"[2] في صيغة حديثة متكاملة سميت "إستراتيجية النمو المتوازن". يعتمد تحليه على تفسير الدائرة الخبيثة في الاقتصادات المتخلفة في علاقتها بمعدل تكوين رأس المال. يذكر أن عرض رأس المال تحكمه المقدرة في الادخار، بينما يتوقف الطلب على رأس المال على الحافز على الاستثمار، وهنا توجد علاقة دائرية في كل من جانبي تكوين رأس المال في الاقتصاد المتخلف.[3]

ففي جانب العرض: هناك المقدرة الضعيفة على الادخار الناشئة عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، الذي ما هو بدوره إلا انعكاس للإنتاجية المنخفضة التي ترجع بدورها إلى حد كبير- إلى نقص رأس المال-، ونقص رأس المال هو نتيجة لضعف المقدرة على الادخار، وهكذا تقفل الدائرة المفرغة.

وفي جانب الطلب: أن الحافز على الاستثمار ضعيف بسبب صغر حجم القوة الشرائية للسكان (ضيق السوق) بسبب ضآلة دخولهم الحقيقية، والتي ترجع بدورها إلى الإنتاجية المنخفضة. وانخفاض الإنتاجية هو نتيجة لصغر كمية رأس المال المستخدمة في الإنتاج والتي قد يسببها ضعف الحافز على الاستثمار، وهكذا تكتمل دائرة مفرغة أخرى.

وهكذا يبدو أن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، الذي يعكس في نظره الإنتاجية المنخفضة، يعتبر عاملا مشتركا في كلا الدائرتين. ولكسر هذه الدائرة المفرغة، يرى نيركسه ضرورة القيام بدفعة كبيرة من الاستثمار في عدد مختلف من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق، ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها.[4]

فعن طريق استخدام رأس المال على نطاق واسع في عدد من الأنشطة سيرتفع المستوى العام للكفاية الاقتصادية ويتسع السوق. ويعتقد نيركسيه أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى التخلص من ضيق السوق في الاقتصادات المتخلفة لصعوبة تصدير المنتجات الأولية بسبب قلة مرونة الطلب العالمي عليها، وثبات حجمه. فهو يرى أملا ضعيفا في تشجيع الصادرات الزراعية، وينصح بضرورة إنشاء صناعات تنتج سلعا تحل محل الواردات الأجنبية، وأن تفرض عليها الحماية الجمركية، وإن كان يعتقد أن هذا الإجراء لن يؤدي في النهاية إلى نقص حجم الواردات في مجموعها إذ أن زيادة الدخول نتيجة التنمية ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك لكل من السلع المنتجة محليا والمستوردة.[5] ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن، أهمها:[6]

---

[1] اقتصادي أمريكي، ولد عام 1907، من أشهر المنظرين في النمو الاقتصادي، توفي عام 1959.

[2] اقتصادي بولوني، ولد عام 1902، قام بتطوير نظرية النمو المتوازن، توفي عام 1985.

[3] كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان، 1986، ص 82.

(4) المرجع نفسه، ص ص 82-83.

[5] كامل البكري، المرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

[6] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص ص 160-162.

❖ يرى "ألبرت هرشمان" مقدم استراتيجية النمو غير المتوازن،أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بأوهى الصلات وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي للدول المتخلفة، وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصادات هذه الدول، ولكن يرد مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن على أن نيركسه ومن قبله رودان أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

❖ يؤيد انتقاد آخر لإستراتيجية النمو المتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها. فيقول "سنجر" أن مشكلة الدول المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العاملة في القطاع الزراعي الذي تنخفض إنتاجيتها بشدة، وأن مجهودات التنمية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة، وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضا كبيرا ورفع إنتاجيتها، وهذا يقتضي تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عدم تنمية القطاع الصناعي. كذلك يقتضي توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة الدول المتخلفة وإلا في ظل الموارد الاستثمارية المحدودة سينتهي الأمر بتطبيق إستراتيجية النمو المتوازن إلى مجرد الكفاية الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التغيير الهيكلي المطلوب في الاقتصاد المتخلف.

❖ انتقد بعض الاقتصاديين إستراتيجية النمو المتوازن على أنها تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلي. ولكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن نيركسيه يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل، ولأنهرودانمن قبله ينصح في إستراتيجيته تركيز الدول المتخلفة على إقامة الصناعات الخفيفة دون الثقيلة وصناعات سلع الإنتاج التي تتفوق فيها الدول الصناعية. واعتمادها على استيراد السلع الإنتاجية من البلاد المتقدمة وتقديره الواقعي للظروف المعاصرة التي تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية، هو الذي دعاه إلى دعوة الدول المتقدمة للاعتماد على تعبئة مواردها المحلية دون توقع الكثير من الاستثمارات الأجنبية.

❖ انتقد بعض الاقتصاديين تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة. ويقول النقاد أن الدراسات تشير إلى أن هذا ليس الأسلوب الأمثل في الأجل الطويل، لأن هذا الأسلوب سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار، وصحيح أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع بمعدل نمو الدخل القومي.

❖ يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح للدول المتخلفة، حيث أثبتت العديد من التجارب أن الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات والتي يمكن اعتبارها تطبق إستراتيجية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو غير المتوازن، ولكن لم يكن نيركسيه يتوقع أن حكومات هذه الدول سوف تنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية.

2-3-2-إستراتيجية النمو غير المتوازن

تعرضت نظرية النمو المتوازن لـ رودان ونيركسيه لانتقادات من بعض الاقتصاديين أمثال سنجر وهيرشمان. حيث أن سنجر، رغم تأييده للعمل الكبير دون العمل المجزأ، يعترض عليها على أساس أن فكرتها تتضمن تأكيدا مساويا أكثر أو أقل على تنمية الصناعة والزراعة، وتتجاهل حقيقة أساسية وهي أن العامل الجوهري في النمو هو التحويل

التدريجي للقوة العاملة من الأعمال الزراعية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأنشطة الأخرى ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة.[1]

وقد أيد هيرشمان هذه بشدة حيث يرى أن نظرية النمو المتوازن قد جاءت عن طريق مقارنة نقطة التوازن الأولية للتخلف بنقطة أخرى للتوازن حيث تكون التنمية قد تحققت بالفعل، بينما تتجاهل المرحلة التي تقع في الوسط مرحلة التنمية نفسها. ففي رأيه أن أحسن وسيلة لتحقيق النمو، هي عن طريق خلق اختلال متعمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة، فيرى أن النموذج المثالي للتنمية هو الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى. وهكذا فإن توسع الصناعة (أ) يؤدي إلى خلق وفورات تعتبر داخلية بالنسبة لـ (أ)، ولكنها تفيد الصناعة (ب)، وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع. هذا التوسع بدوره يجلب معه وفورات خارجية تفيد الصناعات (أ)، (ج)، (د). وفي كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الوفورات الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى.[2]

ويرى الاقتصاديين أن أهم انتقاد هو تبنيها المبادأة الفردية، وتتخذ اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حظ المنظمين على اتخاذ قرارات الاستثمار. ومؤدى هذا أن التنمية الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى وجوه النشاط الاقتصادي طبقا لما تقرره الدولة على أساس تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمارات.[3]

2-3-3-تقييم عام لإستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن

انتقد العديد من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المادي بشكل خاص. ونشير فيما يلي لآراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد:[4]

-يشير "هالبرونز" إلى أنه يترتب على التركيز لأهمية التكوين الرأسمالي إهمال عوامل التغير الاجتماعية والسياسية الهامة.

-يشير "كيرزكروس" إلى أن الدراسات الإحصائية قدرت مساهمة التراكم الرأسمالي لا تزيد عن25%من معدلات النمو التي تحققت، وأما الثلاثة أرباع الباقية فترد إلى عوامل أخرى منها: الكفاءة التنظيمية والإدارية والإستفادة من الابتكارات والأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.

-تشير الدراسة التي قام بها "دينسون" عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية المحددة في الفترة 1919-1957 إلى أن 15% فقط من الزيادة التي تحققت في الدخل القومي ترجع إلى الزيادة في حجم رأس المال المادي، على حين نجد أن تحسن نوعية وعدد ساعات العمل والتقدم الفني والتنظيمي مسؤولة عن بقية الزيادة.

-تشير الدراسة التي قام بها "Redaway" عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة 1948-1954 أنه يعزى إلى عنصري رأس المال والعمل نصف الزيادة في معدلات النمو، أما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات.

---

[1] كامل البكري، المرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] كامل البكري، المرجع سبق ذكره، ص ص 84-86.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص 166.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص ص 157-158.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص النمو الاقتصادي

1- أهمية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية، حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد، والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي. والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية، وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.[1] تتمثل أهميته كذلك في:

- **رفع المستويات المعيشية للسكان:** إن أحد الأسباب الرئيسية للرغبة في النمو هو العمل على تحسين مستويات معيشة الفقراء، حيث يعمل النمو على زيادة الأجور الحقيقية الذي يؤدي إلى القضاء على الفقر.[2]

- **تحقيق مستوى أكبر في التشغيل:** عادة ما يصطحب النمو الاقتصادي بارتفاع في الطلب على قوة العمل، فالدول التي تحقق معدلات معتبرة في النمو تمتلك فرصا أكبر للتشغيل، كما يؤثر النمو البطيء أيضا على مستوى التشغيل. لذلك نجد العديد من الاقتصاديين يدعون إلى تبني السياسات الرامية إلى زيادة معدل النمو لما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار والتراكم الذي يعمل بدوره على زيادة الطلب على العمال.[3]

- **دعم المساواة في الدخل:** يؤدي النمو الاقتصادي إلى التخفيف من حدة الاختلالات في التوزيع وتخفيف وطأة التوترات التي تنشأ على مستوى المجتمع وذلك على أساس أن زيادة الإنتاج تتبعها زيادة في توزيع الدخل، فإذا كان هناك نمو اقتصادي، وأعيد توزيع ما تحقق من زيادة في توزيع الدخل تبعا لهذا النمو فإنه من الممكن تحجيم التفاوت في دخول الأفراد دون الاضطرار إلى الهبوط بدخل أي فرد في المجتمع، كما أن فرصة إعادة توزيع الدخل بشكل عادل تكون أكثر احتمالا في دول تعرف نشاطا كبيرا في إنتاجيتها.[4]

2- خصائص النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو مفهوم يتعلق بالدرجة الأولى بالبلدان المتقدمة والتنمية الاقتصادية تتعلق عادة بالبلدان النامية، حيث أن البلدان النامية قد تحقق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في بعض السنوات ولكنها لا تصل إلى التنمية الاقتصادية. بالتالي فإن النمو الذي تم تحقيقه في البلدان المتقدمة يقودنا إلى معرفة الأسباب التي كانت وراء هذا النمو، والتي ترجع إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية على أساس النمو طويل الأجل لهذه البلدان.

---

(1) محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي-النظرية والمفهوم-، دار القاهرة للنشر: القاهرة، مصر، 2001، ص ص 10-11.

(2) ارنستو هيرناندیزکاتا، لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء ماذا يمكن عمله؟،مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2000، ص 30.

(3) الطالب مصطفى ولد حام، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004، ص 63.

(4) المرجع نفسه، ص 63.

قام "سيمون كزنتس"[1] بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة بعد إعطاء تعريفا واضحا للنمو، على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[2]

وتتمثل الخصائص الخاصة بالنمو الاقتصادي حسب كزنتس فيما يلي:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو السكاني؛
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج والمعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد؛
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي؛
- ميل اقتصادات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

المطلب الثالث: أساسيات حول النمو الاقتصادي

1- أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

1-1- النمو التلقائي

يتحقق هذا النمو بطريقة عفوية، وذلك بسبب قوى السوق التلقائية وليس بتخطيط، ويكون دور الدولة مكملا للسوق، وهو من النوع التدريجي والمتلاحق، بالرغم بمروره ببعض الهزات قصيرة المدى الراجعة إلى الدورات الاقتصادية.

1-2- النمو العابر

النمو العابر هو النمو الذي لا يتصف بالديمومة والثبات، فهو يظهر كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، يسود هذا النوع من النمو في الدول النامية بشكل كبير، فهو ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تختفي بنفس الوتيرة التي ظهرت بها.[3]

1-3- النمو المخطط

النمو المخطط هو نتيجة لعملية التخطيط الشامل للموارد المختلفة الخاصة بالمجتمع، وترتبط قوة وفعالية هذا النوع من النمو بقدرات المخططين وواقعية الخطط الموضوعة.[4]

2- قياس النمو الاقتصادي

تعتبر معايير الدخل من بين أهم المعايير التي تستخدم لقياس النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والإنفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي

---

[1] عالم اقتصادي متحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971.

[2] ميشال تودارو، المرجع سبق ذكره، ص175.

[3] حبيب كميل، البني حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان، 2000، ص 26.

[4] المرجع نفسه، ص 27.

الناتج القومي واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

2-1- طريقة الدخل

❖ **الدخل القومي الكلي**: يتم قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول وذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني عدم وجود نمو اقتصادي عند انخفاض عدد السكان.[1]

❖ **الدخل القومي الكلي المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي الاقتصاديين أن تؤخذ تلك المقومات عند احتساب الدخل.[2]

❖ **معيار متوسط الدخل**: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، كذلك فإن عقد المقارنات بين هذه الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق.[3]

في العادة يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، حيث يقيس الناتج المحلي الإجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع الأجور، ريع الأرض، الفوائد، دخول المالكين من غير المساهمات في الشركات، عوائد المستثمرين من استثماراتهم في الشركات امتلاك رأس المال، الضرائب التجارية غير المباشرة وأرباح الشركات. هذا يعني أن: الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني

2-2- طريقة الإنفاق[4]

في هذه الحالة يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الناتج المحلي الإجمالي سوف يكون مساوي لمجموع الاستهلاك، الاستثمار وصافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات.

إن إجمالي الإنفاق يتساوى مع إجمالي الدخل، حيث أن عملية شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين يتولد عنها دخل لطرف آخر هو البائع. حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل. وبما أن الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج المحلي الإجمالي فإن: الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الكلي

ولدينا الإنفاق الكلي: $Y = C + I + G + (X - M)$

حيث أن: Y : الدخل الوطني؛ C : الاستهلاك؛ I : الاستثمار الخاص؛ G : إنفاق القطاع الحكومي؛

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص 88.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] المرجع نفسه، ص ص 88-89.

[4] كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر-، الجزائر، 2009-2010، ص 76.

$(X - M)$: إنفاق القطاع الخارجي.

يقاس النمو الاقتصادي وفقا لأسلوبين هما:

أ- معدل النمو البسيط: يقيس هذا المعدل معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة إلى سنة أخرى[1]، ويتم التوصل إليه عن طريق المعادلة الآتية:

$$CMS = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}} \times 100 \dots\dots (2-1)$$

حيث: CMS : معدل النمو البسيط؛ y_t: الدخل الحقيقي في السنة الحالية (t)؛

y_{t-1}: الدخل الحقيقي في السنة $(t-1)$.

ب- معدل النمو المركب: يقيس معدل النمو المركب متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية:[2]

$$y_N = (1 + CM_C)^N \dots\dots (2-2)$$

$$CM_C = \sqrt[N]{\frac{y_N}{y_0}} - 1 \dots\dots (2-3)$$

حيث: CM_C : معدل النمو المركب؛ N :فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة؛

y_0: الدخل الحقيقي لسنة الأساس؛ y_N: الدخل الحقيقي لآخر الفترة (N).

3- محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول على الرغم من عدم وجود أية مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

3-1- كمية ونوعية الموارد البشرية[3]

يتمثل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر للنمو، والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في مقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية، كلية الاقتصاد: جامعة الإسكندرية، مصر، 2005، ص 279.

[2] المرجع نفسه، ص280.

[3] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج مع الأخذ شرط عدم زيادة السكان الراغبين في العمل، وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل والتي يمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال الموارد لتحولها إلى سلع وخدمات. وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها مؤثرة في النمو:

- ✓ معدل ساعات العمل في العدد الواحد والمستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل؛
- ✓ المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل والمهارة الفنية والخبرة المكتسبة له؛
- ✓ كمية ونوعية المصادر المتاحة ونوعية التكنولوجيا في إنجاز العمل.

3-2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية

هي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه...إلخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد. ويشترط فيه الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات. حيث أن أي بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو ما لم يتم استغلال الموارد لصالح المجتمع. ولتلبيته يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من المورد كما يجب أن تكون كلفته لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.[1]

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية هذه الموارد وكميتها، فالنوعية الرديئة من الموارد أو غير المناسبة لحاجات المجتمع لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها لوجودها بنوعية غير مناسبة او تكون غير كافية. وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغير كمياتها ونوعياتها حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة، وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد أو ما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور على المدى البعيد، يتيح الوصول لمستويات أعلى على منحنى إمكانات الإنتاج في الدولة.[2]

3-3- تراكم رأس المال

يعتبر رأس المال من أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدلات تراكم رأس المال تؤثر إيجابيا على مستوى الطاقة الإنتاجية. إن الزيادة في رأس المال تعرف بالاستثمار[3]، وإن زيادة فرص الاستثمارات تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يساهم في توفير فرص العمل وبالتالي زيادة الدخول.

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق، المدارس، المستشفيات وغيرها. وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية.[4]

---

[1] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[2] المرجع نفسه، ص42.

[3] الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض على القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة المرافقة للمستقبل.

[4] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص 44.

3-4- مستوى التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي مجموعة من النظم الحديثة التي تهدف إلى زيادة كمية الإنتاج بنفس الكمية من المدخلات أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات. بمعنى أن التقدم التكنولوجي يعتبر من أكثر العوامل النوعية أهمية في تحديد معدل النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث حتى وإن بقيت عناصر الإنتاج على حالها وحدث هناك تقدم تكنولوجي فإن ذلك سوف يؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.[1]

إن أي أسلوب تكنولوجي تستعمل فيه عناصر إنتاج بوصفها توليفة إذا تحسنت فإنها سوف تجعل الإنتاج أكثر كفاءة. والكفاءة هنا قد تأخذ شكل تحسن في المنتوج الذي هو أفضل نوعية، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل تكاليف الإنتاج. ومن ناحية أخرى فإن التقدم التكنولوجي يخفف القيود المتأتية من الندرة التي يواجهها الإنسان.[2]

3-5- التخصص وتقسيم العمل والإنتاج الواسع

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تقسيم العمل والتخصص يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج، وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل. والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصادات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصادات، مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية. وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.[3]

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر في النمو الاقتصادي نذكر منها:

أ- العوامل البيئية

إن النمو الاقتصادي يتطلب وجود عدة عوامل اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية، حيث توفر مناخ استثماري ملائم، نظام مصرفي متطور، نظام ضريبي يدعم الاستثمارات بأشكالها، من العوامل التي تدعم النمو الاقتصادي. كذلك توفر استقرار سياسي لأي دولة له تأثير مباشر وإيجابي على النمو الاقتصادي، حيث أن وجود حالة عدم استقرار سياسي تعيق النمو الاقتصادي من خلال إعاقة عملية الاستثمار، حيث يمتنع بالتالي المستثمرون على استثمار أموالهم، حيث كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر والمستقبل كان تكوين رأس المال أكبر والعكس كلما كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا.[4]

كذلك يعتبر المستوى الثقافي من أهم العوامل المتحكمة في النمو، حيث أن تدني المستوى الثقافي والتعليمي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، وهذا هو المشكل الذي تعاني منه الدول النامية على عكس الدول المتقدمة.

---

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي: عمان، الأردن، 2006، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص ص 57-58.

[3] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص45.

[4] سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية: القاهرة، مصر، 2000، ص 307.

ب- التضخم

يعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار".[1] ويمكن حساب معدل التضخم وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$$

تعود ظاهرة التضخم إلى العديد من الأسباب منها:[2]

- العامل النقدي: تعتبر كمية النقود من العوامل المسببة لزيادة الطلب على العرض، ومن ثم حدوث التضخم؛
- العامل المالي التوسعي: إن من أسباب زيادة الطلب على العرض، ومن ثم حدوث التضخم، زيادة الإنفاق الحكومي من جهة والتخفيضات الضريبية المتعاقبة وبخاصة الضرائب المباشرة من جهة أخرى؛
- تزايد الكلفة: تسبب تخفيض حجم العرض عن الطلب ومن ثم حدوث التضخم. وتزايد الكلفة يرجع إلى ارتفاع الأجور أو ارتفاع الأرباح، أو ارتفاع أثمان المواد المستوردة، أو ارتفاع الفوائد. وذلك يؤدي الى ارتفاع الأسعار.

أما بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي فقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول هذا الأمر. هناك من يرى أن التضخم يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، ذلك باعتبار أن ارتفاع الأسعار يساهم في زيادة الاستثمارات، حيث أن انخفاض الأجور الحقيقية تؤدي إلى زيادة الأرباح، بالتالي تحفيز المستثمرين على زيادة استثمار أموالهم مما يعمل على توفير فرص عمل أي تخفيض نسبة البطالة، هذا ما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن التضخم يؤثر سلبا أو بالتحديد عكسيا على النمو، حيث أن بسبب عدم سيادة حالة الثقة بسبب ارتفاع الأسعار وعدم التحكم في التضخم تولد حالة عدم ثقة لدى المستثمرين بالتالي تنخفض استثماراتهم المستقبلية والحالية، تنخفض نسبة الادخار، هذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي ما قبل "سولو"

اهتم الاقتصاديين عبر مراحل الفكر الاقتصادي بدراسة النمو الاقتصادي، وأدى ذلك إلى ظهور العديد من النظريات التي اختلفت في طريقة تحليله. تعتبر النظريات التي أتت قبل سولو منبع الأفكار التي اعتمد عليها في بناء نموذجه للنمو،إذ مثل مضمون أفكار هارود ودومار في تفسير النمو أحد أهم الأسباب التي دفعت سولو لكتابة مقاله الشهير عام 1956 بعنوان: " A contribution to the theory of economic growth ".

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (Adam Smith)، (Ricardo)، (Malthus)،(Marx) وغيرهم. وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة

---

[1] ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي-قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية-، مطبعة النخلة ودار الفكر، الجزائر، بدون سنة طبع، ص 215.

[2] منذر قحف، ندوة بعنوان قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003، ص 35.

النشاط. واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.[1] وسوف نقوم باستعراض أفكار أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية.

1- مفهوم"آدم سميث"

تمثل آراء سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو بصورة خاصة. ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص.[2]

ويؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار، الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي ومن تخصص العمل. وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق، ومع تحسن وسائط النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتتزايد الإنتاجية. ومن جهة فإن حجم السوق يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد. كما أن التجارة الخارجية تعتبر أداة مهمة في توسيع السوق، وأن التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء في الموارد، وأن الأسواق التي تنظم نفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية. وفي نظر سميث فإن ثروة الأمة تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل والمتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.[3]

ويعتقد سميث بأن التنمية الاقتصادية إذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية، لكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الإنتاج وأن المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات. وبهذا يعتقد سميث بأن هناك حدودا للتنمية الاقتصادية، ولهذا فالركود الاقتصادي أمر حتمي. ذلك لأن إنتاج الأرض والعمل يمكن أن تحدث بشكل كبير إلا نتيجة لرأس المال، ولهذا فإن زيادة رأس المال ضرورة حتمية.

ويؤكد سميث أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وهذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخار وتراكم رأس المال، وإن نموذجه للتنمية يحركه رأس المال المولد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي. وأن الاستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا انخفض معدل الربح ينخفض الاستثمار.[4]

2- مفهوم "ديفيد ريكاردو"

يعتبر ديفيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية، وقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء منها الريع والأجور والتجارة الخارجية.بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتس للسكان وقانون تناقص الغلة.

يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء والسكان. وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص

---

[1] مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية-نظريات، سياسات وموضوعات-، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، 2007، ص ص55-56.

[2] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] المرجع نفسه، ص ص56-57.

[4] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي. هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة. وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة هذا ما يؤدي إلى نشأة أو ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء. هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه عملية النمو.[1]

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي الرأسماليون، العمال الزراعيون وملاك الأراضي. حيث أن الرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو، إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف. أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة وإن زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة وهنا ينشأ الريع (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين) لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأقل خصوبة.[2]

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي. والنمو لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التراكم الرأسمالي. لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو.

مفهوم "توماس روبرت مالتس"

قام توماس روبرت مالتس بتبيان أثر النمو السكاني على النمو ، وقد كان ذو نظرة تشاؤمية حيث يعتبر أن سبب البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات وإنما إلى عدم وجود توازن ما بين حجم السكان والناتج في الاقتصاد المحلي.

ويعتبر مالتس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون "جون باتيست ساي" الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالتس بأنه يجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانية الإنتاج بهدف الحفاظ على مستوى الربحية. وقد ركز على نقطة عدم وجود توازن بين عرض المدخرات التي تم ادخارها من طرف ملاك الراضي وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل من الطلب على السلع. أما في حالة زيادة حجم المدخرات الخاصة بملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض يقترح في هذه الحالة فرض ضرائب على ملاك الأراضي.[3]

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، (2009): التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، متاحة عبر الموقع الالكتروني: faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.7265.pdfنظريات%20النمو Consulté le: 14/03/2018.

[2] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

[3] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

ولقد قام مالتس بتقسيم المجتمعات إلى قطاعين المتمثلان في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهو يرى أنه يجب إعطاء أهمية للقطاع الصناعي، ذلك لأنه يتميز بتزايد الغلة ويظهر فيه التقدم التكنولوجي الذي يجنب الركود.

4-مفهوم "ألفريد مارشال" و"كوستاف كاسل"

تعتبر فكرة نظام اقتصادي ينمو حصريا بسبب بعض العناصر الخارجية التي تجعله ينمو كانت قد وضعت في وضع متقدم في تاريخ الفكر الاقتصادي بوصفها مقارنة معيارية. على سبيل المثال في عام 1980أدخل ألفريد مارشال فكرته المشهورة التي تدعى "حالة مستقرة أو ساكنة" للكشف عن النتائج التي سوف تظهر بتغاير مع تلك النتائج في العالم الحديث. ومن خلال إرخاء الافتراضات الشديدة واحدا بعد الأخر تلك الافتراضات التي تعرف الحالة المستقرة أو الساكنة. لقد كان مارشال يسعى على نحو تدريجي ليكون قريبا من الحالات أو الشروط الفعلية في الحياة.[1]

يعتبر النظام الاقتصادي الناتج ينمو بمعدل ثابت والذي يساوي المعدل الخارجي لنمو السكان كما أن توزيع الدخل والأسعار النسبية هي نفسها في حالة الاستقرارية التي يتصف بها الاقتصاد الوطني. وهنا نواجه الفكرة نفسها على نحو أساسي في كتاب "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" لكوستاف كاسل في عام 1918، إن النموذج الذي خططه كاسل (نموذج النمو الخارجي) يمكن أن يعد نقطة بداية تقريبية لتطور النظرية الكلاسيكية الحديثة. لقد عرض نموذجين كان الأول للاقتصاد الوطني والآخر نموذج لاقتصاد ينمو على خط حالة الاستقرار.

افترض كاسلفي نموذجه الأول أن هناك عناصر أولية للإنتاج، إن كميات هذه الموارد وكذلك كميات الخدمات التي توفرها تلك الموارد أخذت بوصفها عرض. يتصف التوازن العام بالتساوي بين العرض والطلب على الخدمة التي يقدمها كل عنصر ولكل سلعة منتجة وتساوي سعر السلعة مع كلفة إنتاجها. إن المنظومة الناتجة من المعدلات تؤلف ما يعرف بوصفه نموذج" والراس– كاسل". وهذه تحقق عندئذ تطبيق معيار التمامية وهذا يعني أن عدد المعادلات يساوي عدد المجاهيل. وحسب رؤية كاسلف إن تعميم قضية أو حالة الاقتصاد الذي ينمو بمعدل خارجي ثابت ومعطى لا تسبب مشكلات مهمة في القطاع الزراعي التي يقوم بإتباع أساليب بسيطة لزيادة الإنتاجية.[2]

أما بخصوص نظرية مالتس في السكان، يقول بأن حجم السكان ينمو بمتتالية هندسية فيما ينمو مستوى الإنتاج بمتتالية عددية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم السكان عن حجم الإنتاج مما ينتج عنه مجاعات، وتتناقص عوائد الزراعة مما يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف.

5- نظرية النمو الكلاسيكية

رغم الاختلاف في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك إلا أن هناك العديد من الآراء التي يشتركون فيها بخصوص نظرية النمو الاقتصادي. حاول الاقتصاديون اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق. ومن أهم أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:[3]

[1] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 81-82.

[2] المرجع نفسه، ص ص 82-83.

[3] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

❖ اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها. واعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة. ولهذا فإن عملية الإنتاج للأراضي الزراعية تخضع لقانون الغلة. لكن صحة التحليل المذكور هي رهن بافتراض ثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

وتبعا لذلك اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال(الاستثمار). وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

❖ اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

ولا شك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقق افتراضاتها، وهي افتراضات غير واقعية حاليا، كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل.

❖ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب طبقا إلى سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

❖ يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

❖ حالة الثبات: إذ أن مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

❖ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري، حكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة نظام شرعي قانوني، نظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة.

وخلاصة لذلك فإن الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية هما شرطان ضروريان للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

6- نقد النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة. حيث أن هذا القطاع الفني لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة. ولكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا في الدول مما أدى بها إلى تصدير هذا الفائض إلى الخارج.[1]

[1] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود: الرياض، السعودية، 1985، ص ص 34-35.

بالإضافة إلى ذلك وجهت الانتقادات التالية للنظرية الكلاسيكية:[1]

- تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) والعمال وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي؛
- إهمال القطاع العام؛
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك إلى الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن؛
- القوانين غير الحقيقية: تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال ريكاردو ومالتوس على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد؛
- خطأ النظرة للأجور والأرباح، في الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو الاقتصادي حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند "شومبيتر" و"كينز"

1- نظرية "شومبيتر" في النمو الاقتصادي

وضع الاقتصادي جوزيف شومبيتر[2] نظريته في بداية القرن العشرين وتحديدا في عام 1911، ولكنها ترجمت إلى اللغة الانجليزية عام 1934. من خلال هذه النظرية بين شومبيترأن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا. وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار. إن اتجاه النمو الاقتصادي عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده، وإن هذه الحدود توجد عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مناسبة وذلك لسببين: الأول توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، والثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.[3]

ما يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم إنتاج

---

[1] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2013، ص 73.

[2] عالم اقتصاد واجتماع أمريكي، اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، يعتبر مؤسس التحليل الاقتصادي الحركي أو الديناميكي. نشر كتابه الشهير "نظرية التنمية الاقتصادية"، وفي عام 1932، حين كان أستاذا في جامعة بون، قبل شومبيتر كرسي الأستاذية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وبقي فيها حتى وفاته.

[3] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص70.

نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة والأرض[1]، ويفترض أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج.

1-1- دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات:

- إنتاج سلعة جديدة وإدخال وسيلة جديدة في الإنتاج وإقامة تنظيم جديد في الصناعة؛
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة والحصول على مواد أولية جديدة.

وتتمثل الابتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو مستمرة فيما هو موجود بما يقود إلى التطور.

1-2- العملية الدائرية[2]

إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول ثم زيادة القدرة الشرائية.ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على السلع القديمة وهذا يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا. وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحو الانخفاض. ويرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكتشافات، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون وعندئذ يبدأ المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

1-3- تقييم نظرية "شومبيتر"

من الانتقادات الموجهة إلى شومبيتر زوال النظام الرأسمالي، نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتينيا فإنه يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إل زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى الزوال.[3]

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه شومبيتر، فإن التطورات التي قدمها فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسبه فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل تم فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.[4]

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

[3] فايز إبراهيم الحبيب، المرجع سبق ذكره، ص ص 51-53.

[4] Jean Arrons: Les théories de la croissance, édition du seuil: Paris, France,1999, p 32.

2- النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

وضع "جون كينز"[1] مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو الاقتصادي. لقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933) التي مرت بها الدول الصناعية، لذا فإن معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للخروج من أزمة الكساد.[2]

وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن ، كما قام بالتركيز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار. بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي، وذلك عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع. ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع.[3]

المطلب الثالث: نموذج "هارود– دومار"

لقد اهتم كل من "روي هارود"[4] و"إفيسيدومار"[5] بدراسة معدلات النمو ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وتنطلق الفكرة الأساسية من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (وتعني العرض) والدخل (وتعني الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.

1- نموذج "هارود"

يعتبر الاقتصادي هارود من الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي. في المقالة التي كتبها هارود سنة 1939 في المجلة الاقتصادية بعنوان " بحث في النظرية الحركية " قدم نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية، بين فيه إذا كان الاستثمار وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإن معدل زيادة الناتج القومي يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال.[6]

ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن، تتمثل في:[7]

---

[1] اقتصادي انجليزي، ولد عام 1883، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود "، توفي عام 1946.

[2] علي جدوع الشرفات، المرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] المرجع نفسه، ص ص 48-49.

[4] اقتصادي انجليزي (1900-1978)، اشتهر بعد نشره لمقالته بعنوان:"An essay on Dynamique Theory" الذي اعتمد في كتابتها على أفكار النظرية العامة للعمل لـ كينز.

[5] اقتصادي أمريكي (1914-1997)، اشتهر بالنموذج الذي صاغه رفقة هارود.

[6] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2012، ص 95.

[7] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، المرجع سبق ذكره،2006، ص 132.

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثانية من الدخل، وهو الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم مخزون رأس المال؛
- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

يقوم هارود بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط:[1]

أولا: معدل النمو الفعلي

يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار ومعامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال المنتج/الناتج)، بافتراض ما يلي:

- الادخار الإجمالي s كدالة للدخل الوطني $S = sy$
- المعامل المتوسط لرأس المال k ثابت $\Delta K/_{\Delta Y} = k = {}^{k}/_{Y}$

وباعتبار المساواة التالية: $I = S$ و $\Delta KI =$ نحصل على:

$$I = \Delta K = K\Delta Y = sY = S$$

وانطلاقا من العلاقة $K\Delta Y = sY$ يصبح لدينا:

$$g = {}^{\Delta Y}/_{Y} = {}^{s}/_{k}$$

ومنه فإن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال.

ثانيا: معدل النمو المضمون

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل، التي ادخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف ومبدأ المعجل المعامل الحدي c نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل المضاعف، ولرأس المال اللازم للمقاول والذي يدخل في المعجل. مع الأخذ التوازن بين الاستثمار والادخار نحصل:

$$s\,Y_0 = c(Y_1 - Y_0) \dots\dots (2-4)$$

يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة $c(Y_1 - Y_0)$ والادخار المحقق s_0.

ومن العلاقة السابقة نحصل على:

$$gw = (Y_1 - Y_0)/Y_0 = s/c \dots\dots (2-5)$$

ومن هذه المعادلة يمكن تفسير معدل نمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل يمثل c الذي يمثل السلوك الاستهلاكي، و s النمو المستهدف.

[1] أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص ص84-78.

ثالثا: معدل النمو الطبيعي[1]

هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. مع افتراض وجود عمالة كاملة، يكون لدينا:

$$G_N.G_R \dots\dots (2-6)$$

2- نموذج "دومار"[2]

نشر دومار نموذجه في بحث أسماه " التوسع والعمالة " سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة نشرها في كتاب عنونه بـ" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي " سنة 1957، وقد بنى نموذجه وفقا للإشكالية التالية: بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟.

وحسب دومار كإجابة على السؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال. اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا باستمراريتها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض ومن جانب الطلب، وأن التوازن يحصل كالاتي:

$$\Delta Y = I.\sigma \qquad \dots\dots (2-7)$$

والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لا بد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة. علما أن:

ΔY تعني التغير في الدخل، I تعني حجم الاستثمارات، σ تعني الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

3- نموذج "هارود- دومار"

إن نموذج هارود- دومار يعتبر توسع ديناميكي لتحليلات التوازن الكينزية الستاتيكية، ويستند على تجارب الدول المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر وقد توصل إلى أن الاستثمار يلعب دور رئيسي في عملية النمو.

وقد قام هارود بالبحث فيما إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار، ومعرفة معدل نمو الدخل الذي يمكن من تساوي الاستثمار والادخار لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن. أي بعبارة أخرى ما إذا كان يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد. ومن ناحية ثانية، بحث دومار الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل.[3]

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

[2] المرجع نفسه، ص ص 97-98.

[3] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 74.

ويستند النموذج على مجموعة من الافتراضات أهمها:[1]

- ✓ توازن الاستخدام الكامل وأن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة؛
- ✓ الاقتصاد مغلق مع ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار؛
- ✓ معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا والمستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية وأن معدل النمو في الناتج$(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $(\Delta S/\Delta Y)$ وكذلك معامل رأس المال /الناتج (K/Y). وعليه يكون النموذج كما يلي:[2]

بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار، يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي، أي:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = S/Y = s \dots\dots (2-8)$$

- في حالة التوازن، الادخار يساوي الاستثمار أي:

$$S = I \dots\dots (2-9)$$

وبذلك فإن: $$i = I/Y \dots\dots (2-10)$$

حيث: iمعدل الاستثمار.

- الاستثمار(I) هو التغير في مخزون رأس المال، أي:

$$I = \Delta K \dots\dots (2-11)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} =$$

$$K \equiv I/\Delta Y \dots\dots (2-12)$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y/Y = \frac{I/Y}{K} \dots\dots (2-13)$$

ومنه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج. ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = S/K \dots\dots (2-14)$$

حيث: g :معدل نمو الناتج؛ S : معدل الادخار؛ K : المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

مع الإشارة إلى هذه المعادلة رقم $(2-14)$ هي ترجمة مبسطة لنموذج هارود– دومار في النمو الاقتصادي.

4- الانتقادات الموجهة للنموذج

هناك العديد من الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هارود–دومار وذلك بسبب الفرضيات التي جاء بها اهمها:

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر،1999، ص 131.

[2] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص ص75-76.

– يفترض النموذج ثبات العديد من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها بالرغم من تسمية النموذج بالنموذج الحركي، مثل أنه لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.[1]

– إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta S/\Delta Y$) ومعدل رأس المال الناتج (K/Y) غير واقعية، حيث يمكن أن يكون صحيح على المدى القصير ولكن يتغيران في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

– فرضية ثبات نسب استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة، بسبب إمكانية الإحلال وتأثيرات التقدم التكنولوجي.

– إن فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\Delta K/\Delta Y$) غير واقعية، خاصة إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية والحديثة للنمو الاقتصادي

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في فترة السبعينات من القرن التاسع عشر، وقد قامت على أساس نقد لنظريات المدرسة الكلاسيكية. حيث خلال هذه الفترة تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأجل الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد. وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من "Jevons"، "Menger"و"Walras" وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية.

وقد ركز هؤلاء الاقتصاديين على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك. ثم جاء بعد ذلك"Marshall Alfred" الذي قام بالجمع بين جانب العرض والطلب لتحديد التوازن والقيمة، كما قام بوضع أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي واستخدم أيضا فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار وغيرها من الإضافات المهمة.[2]

خلال فترة منتصف الثمانينات ظهرت النظرية الحديثة للنمو أو التي تعرف بنظرية النمو الداخلي. وهي تبحث في تفسير النمو عن طريق التراكم، دون اعتبار العوامل الخارجية، ويعود سبب ظهورها إلى النمو المستمر الذي عرفته ولا تزال تعرفه الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.

المطلب الأول: نموذج " سولو"ونموذج "رامسي"للنمو الاقتصادي

تتمثل أهم أفكار النظرية النيوكلاسيكية فيما يلي:

- اعتبر النيوكلاسيك التقدم التكنولوجي عامل مهم في عملية زيادة مستوى تكوين رأس المال، وفي مواجهة قانون الغلة المتناقصة. لم يول النيوكلاسيك أهمية تذكر للبطالة ذلك بافتراضهم حالة التوظيف الكامل، مع علمهم بأن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي إلى ظهور بطالة مؤقتة بسبب إحلال الآلات مكان العمال.
- اعتبروا النمو الاقتصادي عملية تتصف بالترابط والتكامل لتبرز من هنا فكرة ألفريد مارشال حول الوفورات الخارجية، حيث يرى بأن التوسع في صناعة ما يعمل على زيادة طلبها على المواد الخام من باقي الصناعات، هذا ما يؤدي إلى توسع الصناعات الأخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على مستويات النمو في الاقتصادات الوطنية.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص66.

➢ أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتوافر في المجتمع من عناصر الإنتاج المتمثلة في: العمل، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم + التكنولوجيا[1]

إثر الانتقادات التي تعرض لها نموذج هارود–دومار، ظهرت العديد من النماذج التي كانت أكثر تحليلا مقدمة من طرف باحثين اقتصاديين، وسوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى نموذج "روبرت سولو"[2]ونموذج "رامسي".

1–نموذج "سولو"

1–1عرض النموذج

يقوم نموذج سولو على توسيع إطار نموذج هارود–دومار وذلك عن طريق إضافة عنصرين إلى معادلة النمو المتمثلين في العمل والمستوى التكنولوجي. ويقوم على مجموعة من الفرضيات، يمكن حصر أهمها فيما يلي:[3]

– الاقتصاد مغلق، وسيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق؛

– الدول تقوم بإنتاج سلع واحدة متجانسة والتكنولوجيا متغير خارجي؛

– التكنولوجيا يمكن أن تكون ممثلة بواسطة دالة إنتاج نيوكلاسيكية معتمدة على عاملي الإحلال، رأس المال والعمل.

– الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = cY \Rightarrow S = (1-c)\,Y = S.Y \dots\dots (2-15)$$

– العمل ينمو بنسبة ثابتة n:

$$\frac{dlog(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{L}{L^*} = n \dots\dots (2-16)$$

– الادخار يساوي الاستثمار في اللحظة (t):

$$S(t) = I(t) \quad \dots\dots (2-17)$$

وبوجود الخصائص التالية:[4]

➢ الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال متناقصة:

$$\left.\begin{array}{l} \frac{dF}{dK} > 0, \frac{d^2F}{d^2K} < 0 \\ \frac{dF}{dL} > 0, \frac{d^2F}{d^2L} < 0 \end{array}\right\} \forall K > 0, L > 0$$

$$F\left(\lambda K, \lambda L\right) = \lambda F\left(K, L\right) \forall \lambda > 0 \quad \dots\dots (2-18)$$

وفي ظل شروطInada[5] فإن:

$$\lim_{K\to 0}(F_K) = \lim_{L\to 0}(F_L) = +\infty$$
$$\lim_{K\to +\infty}(F_K) = \lim_{L\to +\infty}(F_L) = 0$$

---

[1]عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]اقتصادي أمريكي، ولد عام 1924، تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1987 م.

[3] Murat yildizoğlu, Sources de la croissance économique, université Bordeaux, France, 2011, p 16. Disponible sur le site web: Yildisoglu.10.mx/croissance/sources-croissance-économique-Yildisoglu.pdf Consulté le: 12/02/2018.

[4]Murat yildizoğlu,op.cit,p 16.

[5]تتمثل هذه الشروط في أن الإنتاجية للعمل ورأس المال تؤول إلى ما لانهاية عندما تؤول قيمة العمل ورأس المال إلى الصفر، وعندما يؤول رأس المال والعمل إلى ما لانهاية فإن الإنتاجية الحدية لهما تؤول إلى الصفر.

بالنسبة لدالة الإنتاج فقد أخذ سولو لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة التالية:[1]

$$Y = F\left(K،L\right) = K^{\alpha}L^{(1-\alpha)} \dots\dots (2-19)$$

حيث: $0 < \alpha < 1$ ؛ Y : الناتج المحلي؛ K: رأس المال؛ L : العمل.

$$f(K) = \frac{F(K,L)}{L} = \frac{K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha} = K^{\alpha}$$

$$y = f(K) = K^{\alpha} \qquad \dots\dots (2-20)$$

منه نستنتج أن دخل الفرد y تابع لكمية رأس المال للفرد K.[2]

لدينا:

$$K = \frac{dk}{dt} = I - \delta k \dots\dots (2-21)$$

أي أن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وامتلاك رأس المال.

في حالة الاقتصاد المغلق فإن الاستثمار يكون مساوي للادخار، أي أن:

$$I = S = s.Y \dots\dots (2-22)$$

$$K^{*} = sY - \delta K \dots\dots (2-23)$$

ولدينا من جهة أخرى:

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow log(K) = log(K) - log(L) \dots\dots (2-24)$$

$$\Rightarrow \frac{dlog(K)}{dt} = \frac{K}{K} = \frac{K^{*}}{K} - \frac{L^{*}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{L^{*}}{L} \dots\dots (2-25)$$

ولدينا عندما ينمو السكان بمعدل n فإن عرض العمل L ينمو بنفس المعدل.[3]

$$\frac{L^{\bullet}}{L} = n \Rightarrow \frac{dlog(L)}{dt} = n\, log(L) = \int n\, dt = n\, t + C_0 \dots\dots (2-26)$$

$$\Rightarrow L(t) = e^{nt + C_o} \dots\dots (2-27)$$

$$\Rightarrow L(t) = L_0\, e^{nt} \dots\dots (2-29)$$

ومنه تصبح المعادلة (2-25) كما يلي:

$$\frac{K^{*}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n \dots\dots (2-30)$$

ومنه:

$$K^{*} = s.f(k) - (\delta + n).k$$

وتعتبر المعادلة (2-30) المعادلة الأساسية في نموذج "سولو"، فهي تبين أن نصيب الفرد من رأس المال يتحدد على أساس الادخار (s) ومعدل نمو السكان (n) ونسبة امتلاك رأس المال (δ).[4]

---

(1) Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin , La croissance économique, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience internationale:Paris, France, 1996, p17.

(2) Muratyildizoğlu,op.cit, p 17.

(3) Ibid,op.cit, p 17.

(4) Ibid, p 17.

وقد وسع سولو نموذجه الأساسي بإضافة التغير التكنولوجي (A) والذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت. ويتم إدخال متغير التغير التكنولوجي، والعمل في دالة الإنتاج تفاعليا:[1]

$$y_t = f(k_t, A_t L_t) \dots\dots (2-31)$$

ووفقا لسولو فإن النمو بالأجل الطويل، بعد إدخال التغير (التقدم) التكنولوجي، يتحدد بمعدل النمو السكاني ومعدل نمو التغير التكنولوجي.

$$\frac{y_{t+1}}{y_t} = \frac{A_{t+1}L_{t+1}}{A_t L_t} \dots\dots (2-32)$$

يتنبأ نموذج سولو بأن التحسينات الطويلة الأجل في مستويات المعيشة تعتمد على المقومات الرئيسية للاقتصاد وهي شاملة: معدل النمو السكاني، معدل الادخار، معدل التقدم التكنولوجي، معدل اندثار رأس المال.

وبالتالي تكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:[2]

$$Y = f(k, AL) = k^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha} \dots\dots (2-33)$$

ويعتبر التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت ولحساب معدل النمو في نموذج سولو المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا التراكم الرأسمالي لا يتغير بشكل أساسي، ونكتب:

$$K^{\bullet} = SY - \delta K \rightarrow \frac{K^{\bullet}}{K} = s\frac{y}{K} - \delta \dots\dots (2-34)$$

أما دالة الإنتاج الفردية فتصاغ على النحو الآتي:[3]

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{\mathbf{1-\alpha}}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L_{\alpha}} \cdot \frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} \dots\dots (2-35)$$

$$\Rightarrow y = K^{\alpha} \cdot A^{\mathbf{1-\alpha}} \dots\dots (2-36)$$

وفي حالة التوازن تعطى نسبة رأس المال المادي للتقدم التقني $(\widetilde{K})$ في المدى الطويل وفق المعادلة التالية:

$$\widetilde{K} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots\dots (2-37)$$

1- 2- نقد النموذج

على الرغم من الجهود التي تم بذلهافي هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه لها من نقد يتمثل في كونها فشلت في أمرين: الأول يتمثل في إثبات صحة المراحل التي تم توضيحها تاريخيا، والثاني في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث في الوقت الراهن. فقد قام "روستو" بوضع نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمس، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، بالإضافة إلى تفاؤل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.[4]

---

[1] أحمد الكواز، اقتصاديات التنمية والنمو، متاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.arab-api.org/ar/training-programbists.aspx?trainingcatid=1#prettyphoto[iframe]/17/
Consulté le: 06/01/2018.

[2] سمير بواعلي دحمان، عبد الكريم البشير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري–، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.univ-chlef.dz/ar/seminaires2008/com_internationalalbachir/com8.pdfConsulté le: 06/01/2018.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

[4] عبلة عبد الحميد بخاري، المرجع سبق ذكره، ص 41.

1- نموذج "رامسي"

بعد تفسير القاعدة الذهبية بأنها وضعية توازنية في المدى الطويل وشبه مستقرة، يكون عندها الاستهلاك الفردي أعظم، ومن ثم تبيان مسار الاستهلاك الذي يجب أن يسلكه الاقتصاد لبلوغ تلك الوضعية، وجاء نموذج رامسي ليعطي أفضل مسار، حيث يتم تعريف المسار من خلال أفضلية الوكلاء، ومن أجل تفادي المشاكل المتعلقة بجمع الأفضليات، ثم تقليص الوكلاء إلى فرد هو العامل الإداري (المخطط) تمثل أفضليته بدالة المنفعة غير المنتهية زمنيا.[1]

❖ **عرض النموذج:**

بافتراض مجموعة من المؤسسات المتشابهة، التي لها نفس دالة الإنتاج من الشكل $y = f(K, AL)$،والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج سولو، وأن تنتج سلعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يوجد العديد من العائلات متشابهة أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل وليكن h،ودالة منفعتها غير منتهية زمنيا، وتعطى كالآتي:[2]

$$\int_0^T e^{-pt}\, u(c_t)dt$$

وبالتالي إذا كان معدل الأفضلية للحاضر مرتفعا كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر على المستقبلي.

وعليه فإنه في الزمن $t+1$ يتم التقسيم بين الاستهلاك $c+1$ والاستثمار $Kt+1$عن طريق الإنتاج والذي هو دالة للاستثمار في الفترة t، آخذا بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ والاستثمار الضروري من أجل تخصيص رأس المال للسكان الإضافيين $h \times K$، ويمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار كما يلي:

$$DK/dt = K = f(K) - (\delta + h)k - e$$

ومنه فحسب رامسي فإن النمو الأمثلي يتم عند تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$Max \int_0^{\infty} e^{pt} u(c_t)dt\ s/c$$

$$K^* = f(K) - (\delta + h)k - c$$

حيث $\sigma(c)$تمثل المرونة الاستبدالية للاستهلاك.

❖ **القاعدة الذهبية:**

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون $d/dt = 0$و$dc/dt = 0$،وانطلاقا من المعادلةالمتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة $\hat{k}$ كما يلي:

$$\grave{f}(\hat{k}) = \delta + h + p$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، ومنه فإن القاعدة الذهبي تكتب كما يلي:

$$\grave{f}(k^*_{or}) = \delta + h$$

---

(1) Jean Arrons, op.cit, p 80.

(2) أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص 91.

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى إذا كانت القيمة $\hat{k}$لرأس المال أقل من k_{or}^{*} فإن قيمة التخفيض مرتبطة بقيمة معدل التفضيل للحاضر، وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل للاهتلاك رأس مال الفرد ضعيف مقارنة بالقاعدة الذهبية.[1]

المطلب الثاني: النماذج الخطية للنمو الاقتصادي

يتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض النماذج الخطية للنمو الاقتصادي المتمثلة فينموذج "واسيلي ليونتيف"، نموذج "فون نيومن" ونموذج "نيومان- موريشيما".

1- نموذج "واسيلي ليونتيف"[2]

عكف ليونتيف من خلال هذا النموذج على دراسة مجالات تفاوت مستوى الرفاهية بين مناطق العالم مقاسا بالدخل النقدي الفردي، الراتب الغذائي اليومي، الثالوث ومكافحته، الطاقة والمواد الخام. وينطلق النموذج من اعتبارات إستراتيجية التنمية العالمية، التي تبنتها الأمم المتحدة عام 1970 لعقد التنمية الثاني حيث جرى تقسيم العالم في هذا النموذج إلى 15 منطقة بني لكل منها جدول (مدخلات-مخرجات) يضم 48 قطاعا ويجري ربط كل منطقة ببقية العالم من خلال تدفقات التجارة الدولية في أكثر من 40 فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية.

ويمكن تقسيم جداول المدخلات-المخرجات إلى نوعين من النماذج ساكنة وديناميكية:[3]

1-1- النماذج الساكنة (الستاتيكية)

هي النماذج التي يتوازن فيها الإنتاج والاستهلاك خلال دورة إنتاجية واحدة، لا تتجاوز السنة عادة، حيث لا يؤخذ فيها التراكم الرأسمالي اللازم لتكرار العملية الإنتاجية في الدورة التالية بعين الاعتبار، وينقسم هذا النوع الى:

1-1-1- النماذج المغلقة

تمثل الصيغة الأساسية التي اعتمدها ليونتيف، حيث عولجت كل السلع والخدمات كسلع وسيطية في الأجل القصير حيث يتميز الإنفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات، التغير في المخزون بنوع من الاستقرار والثبات، ويعالج العمل كناتج للاستهلاك العائلي. حيث تكون في حالة اتزان عندما ينتج كل قطاع ما يكفي فقط لمقابلة احتياجات الطلب الوسيطية لبقية القطاعات. وتعطى المعادلة التوازنية للنموذج المغلق كما يلي:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j \dots\dots (2-38)$$

ولدينا: $a_{ij} = X_{ij}/X_j$

حيث أن: X_i : تمثل إنتاج القطاع 1؛ X_j: تمثل إنتاج القطاع j؛ a_{ij}: تمثل المعاملات التقنية؛ X_{ij}: تمثل تدفق الإنتاج الوسيط من القطاع i إلى القطاع j.

---

[1] David Romer, Macroéconomie approfondie, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience international:Paris, France,1997, pp 53-65.

[2] اقتصادي روسي، ولد عام 1905، يعود له الفضل في وضع أسس المحاسبة الوطنية (جداول المدخلات والمخرجات)، توفي سنة 1999.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 117-126.

تتم التدفقات النقدية في النموذج المغلق على أساس أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي المحدد مكون من عناصر للطلب وهي: الطلب الاستهلاكي الخاص، الطلب الاستهلاكي العام، التغير في المخزون، تراكم رأس المال الثابت وكلها تمثل الطلب النهائي الذي هو بدوره يمثل الطلب على كل مجموعة من السلع داخل الجدول.

1-1-2- النماذج المفتوحة

أثناء الحرب العالمية وبعدها ظهرت محاولات لفصل عناصر من الطلب النهائي من الطلب الوسيط، كون أن الطلب النهائي لم يعد كمتغير داخلي أصبح خارجيا، وعليه فإن معادلة التوازن سيعاد تشكيلها على النحو التالي:

$$X_i = \sum_{j=1}^{n} a_{ij} X_j + F_i \dots\dots (2-39)$$

حيث أن: X_i : تمثل إنتاج القطاع i؛ X_j: تمثل إنتاج القطاع j؛ a_{ij}: تمثل المعاملات التقنية؛ X_{ij}: تمثل تدفق الإنتاج الوسيط من القطاع i إلى القطاع j؛ F_i: تمثل الطلب النهائي للقطاع i.

تتم التدفقات النقدية في النموذج المفتوح على أساس عمل تقدير أولي للصادرات حسب السلع، ومثل هذا التقدير يمكن أن يتم إما بالاعتماد على الاتجاهات التاريخية للصادرات أو باستخدام أساليب التنبؤ بالاعتماد على أنماط التجارة الدولية آخذين بعين الاعتبار التغير في الأسعار النسبية المحلية والمنتجة بالخارج، وفي كلا الحالتين فإن مثل هذه التقديرات ستخضع للتعديل. أما الواردات فإنها تدخل في التحليل عندما يتم تقدير مجموع الطلب على السلع.

النماذج الحركية(الديناميكية)

لعل نقطة الخلاف الرئيسية بين هذه النماذج والسابقة (أي الساكنة)، هي أن الأخيرة تعالج الاستثمار كمتغير خارجي يتحدد كبقية عناصر الطلب النهائي خارج النظام، في حين تعالج النماذج الديناميكية الاستثمار كمتغير داخلي يتحدد داخل النظام. وعليه وبغرض إنتاج وحدة واحدة من القطاع فإن هذا القطاع لا يحتاج فقط إلى مدخلات وسيطية a_{ij} من القطاع i ولكن أيضا إلى b_{ij} من رأس المال. أما متطلبات رأس المال هذه فتكون على شكل مصفوفة لها نفس أبعاد مصفوفة الطلب الوسيط Aويطلق عليها عادة مصفوفة المعاملات الرأسمالية، فإذا كان لدينا ثلاثة قطاعات اقتصادية فإن هذه المصفوفة يمكن كتابتها كالآتي:

$$B = \begin{bmatrix} B11 & B12 & B13 \\ B21 & B22 & B23 \\ B31 & B32 & B33 \end{bmatrix} \dots\dots (2-40)$$

وبالتالي فإن معادلة التوازن لنموذج المدخلات-المخرجات الديناميكي يعاد كتابتها كالآتي:

- بالنسبة للنموذج المفتوح: $X^{t} = AX^{t} + B(\ ^{t+1} - X^{t}) + F^{t}$
- بالنسبة للنموذج المغلق: $X^{t} = AX^{t} + B(\ ^{t+1} - X^{t})$

وإذا كان معدل النمو تم تحديده مسبقا لمختلف القطاعات، فإنه يمكن الحصول على نموذج ليونتيف الديناميكي:

$$X = (I - A - rB)^{-1} F \dots\dots (2-41)$$

حيث أن: r تمثل عناصر المصفوفة القطرية التي تبين معدلات النمو القطاعية، ويمكن ملاحظة الفرق بين النماذج الساكنة والحركية، حيث يحدد متغير (الاستثمار= التكوين الرأسمالي+التغير في المخزون) داخل النموذج، بعدما كان كمعطى خارج النموذج، وكلما أدخلنا متغير الاستثمار كمتغير داخلي فإن هذا يعني إدخال عنصر الزمن ضمنيا.

2- نموذج "فون نيومن"

يفترض نموذج نيومان[1] الذي نشره سنة 1938 وجود سلعتين منتجتين، حيث أن العمل الذي يدخل في إنتاجهما أجره ثابت وآلية الإنتاج تتميز بـ:[2]

- إن إدخال وحدةL_iتستخدم a_{i1} لإنتاج السلعة 1 وa_{i2} لإنتاج السلعة 2 بالمقادير b_{i1} وb_{i2}على التوالي في الفترة اللاحقة.
- وإذا استعملنا λ_i وحدة من اليد لإنتاج L_i فإن المدخلات الضرورية تتضاعف وفق λ_i ومن ثم يتضاعف إنتاج كل سلعة.
- كل إجراء أو آلية تحتاج إلى مدخلات a_{i1} و/ أو a_{i2} موجبة.
- كل سلعة يمكن أن تنتج على الأقل بقيمة $i1$ و/ أو b_{i2} موجبة.

ووفقا لهذه الفرضيات حاول نيومن التطرق لحل المشكل التالي:

إذا كان$\lambda(t)$المستوى المتطلع إليه في الفترة tو $(t+1)\lambda_i$ في الفترة $(t+1)$حيث أن كليهما موجبتان.

ليكن $\sum b_{i2}\,\lambda_i(t)$ في نظيره من السلعة في الزمن $(t+1)$وهو مجموع$\sum b_{i2}\,\lambda_i(t)$ حيث أن الطلب عليهما على التوالي هو:

$$\sum a_{i1}\,\lambda_i(t) \text{ و} \sum a_{i2}\,\lambda_i(t)$$

علما أن: $\forall t \forall i \lambda_i(t)\alpha = (t+1)\lambda_i$,

إن إنتاج كل سلعة سيتغير بنفس النسبة $\alpha - 1$ لأن: $\frac{\lambda_i(t+1)}{i(t)}$ ومنه:

$$= \alpha - 1\,\frac{\lambda_{it+1} - \lambda_{it}}{\lambda_i(t)}$$

ليكن it المبلغ المتاح في الزمن t للسلعة i و X_{it+1} مبلغها في الزمن $t+1$ومنه:

$$X_j = \sum b_{ij}\,\lambda_i(t)$$

- المشكل هنا هو إيجاد القيمةα بأعظم قيمة ممكنة.

حيث:$0 \leq \lambda(t)$ و $\alpha = 1 + r$ حيث r هو معدل الفائدة.

لحل هذه المشكلة لا يكفي فقط إيجاد القيمة الحدية العظمى لـλ^*ولكن أيضا حاصل قسمة استعمال النشاطات من أجل كل α، حيث الشعاع $(\lambda_1, \cdots\cdots, \lambda_m) = \lambda$ يحقق القيود و$k\lambda(k > 0)$ أيضا.

إذا فسرنا α^* على أنها $1 + r$ نفترض أنه هناك وقت للإنتاج وبأنه يجب دفع الفوائد على المدخلات مع r^* معطى، ومن ثم فإنه يوجد حل للاقتصاد المتميز بالمنافسة التامة والذي يوافق اختيار الآلية التي تسمح لمعدل النمو بأن يصبح أعظمي حيث: $\alpha^* = 1 - r^*$.[3]

---

[1] اقتصادي أمريكي وعالم رياضيات بارز، أكثر كتبه شهرة نظرية الألعاب والسلوك الاقتصادي، توفي عام 1957.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 132-134.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، المرجع سبق ذكره، ص ص 132-134.

3-نموذج "نيومان- موريشيما"[1]

يستعمل هذا النموذج الذي ظهر عام 1960 النموذج السابق لفون نيومن، يضيف إليه عنصر الاستهلاك. وقد أثبت أن معدل النمو الأقصى هو دالة متناقصة بالنسبة للأجر الحقيقي، كما أن القيمة الواجب أخذها هي معدل الأجر الحقيقي للحصول على نمو متوازن في ظل الاستخدام الكامل. كما يفترض أن أصحاب رؤوس الأموال لا يدخرون إلا جزءا من دخولهم، أما العمال أصحاب الرواتب يستهلكون مجمل دخلهم.

❖ **محتوى النموذج:**

ينطلق من اعتبار معدل النمو الديموغرافي معطى ورمزه m حيث يكون التوازن ممكنا لا بد من: $m = s\,r$ حيث أن r معدل الفائدة، s معدل الأجر الحقيقي، وهنا يتعين قيمة r التي يجب أخذها، لكن هذا لا يكفي يجب معرفة معدل الأجر الحقيقي ومجموعة الأسعار. وبما أن لا يوجد آلية يمكن العمل بها تحقق ربح عالي، يعني أنه يجب معرفة مجموعة سعر للآلية المختارة يكون فيها معدل الفائدة، يقيس فيها المردود المالي الحدي $\sum a_{rj}\,p_j$ فلا يجب أن يكون شديد الكبر أو متناهيا في الصغر بالنسبة للمردود المحصل عليه من توظيف مبلغ من المال لشراء a_{r1} وحدة من السلعة 1 و a_{r2} وحدة من السلعة 2 بالأسعار الجارية.

المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد أدى إلى عدم الرضا على النظريات، والتي تؤكد على وجود خاصية في الاقتصادات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن هذه الاقتصادات سوف توقف النمو، وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو الاقتصادي التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم.[2]

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأمد في مخزون رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سولو. والنظرية النيوكلاسيكية ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي. وقد ازدادت المعارضة للنماذج النيوكلاسيكية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).[3]

إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان. وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معدل النمو لدسولو والذي يعرف بمتبقي سولو، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 134-135.

[2] مدحت القرشي، المرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] المرجع نفسه، ص 78.

1- نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية

1-1نموذج "بول رومر"[1]ورأس المال المادي عام 1986

يعتبر نموذج رومر الذي تم عرضه عام 1986من أول الإسهامات النظرية في النمو الداخلي، حيث أعطى نفسا جديدا للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة فإن الفرضية الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في الاقتصاد، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI، هذا يعني أن التغير dAI/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد.[2] والذي يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال، ومنه دالة الإنتاج:

$$y_i = F(K_i, kL_i) \dots\dots (2-42)$$

بحيث F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى مالا نهاية. حسب رومر يعبر عن دالة الإنتاج الفردية كما يلي:[3]

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha}(A_t L_{it})^{\alpha} \dots\dots (2-43)$$

حيث: y_{it} : مخرجات المؤسسة i في الزمنt؛ A_t:رأس المال البشري؛

K_{it}،L_{it}: كمية رأس المال، العمل على التوالي.

مع الإشارة إلى أن رومر يفترض في نموذجه سيادة المنافسة الكامل في الاقتصاد، ذلك بين عدد من المؤسسات n تنتج سلعة متجانسة. افترض أيضا أن المعرفة المتوفرة المتراكمة في مؤسسة معينة يمكن أن تستفيد منها باقي المؤسسات الاقتصادية، وعليه يمكن التعبير عن تراكم المعرفة في كل مؤسسة وفق المعادلة الآتية:[4]

$$A_t = A^{1/\alpha}\left(\sum_{i=1}^{n} K_{it}\right)^{B} \dots\dots (2-44)$$

توضح هذه المعادلة أن مستوى المعرفة التكنولوجية المشتركة A_tيرتفع بزيادةK_t. كما يفترض أن الثابت A يعبر عن قدرة المؤسسة في جذب الوفورات الخارجية الموجبة من خلال استثمارها في رأس المال المادي.

من خلال المعادلتين (2-43) و(2-44) نجد أن:

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha}(A_t L_{it})^{\alpha}$$

$$\Rightarrow y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha}(A^{1/\alpha}\left(\sum_{i=1}^{n} K_{it}\right)^{B} L_{it})^{\alpha}$$

وبوجود تماثل بين جميع المؤسسات في رأس المال والعمل ومع امتلاكهم تكنولوجيا متماثلة، تصبح دالة الإنتاج:

$$y_t = A(K_t)^{(1-\alpha+\alpha B)}(L_t)^{\alpha} \dots\dots (2-45)$$

من خلال اشتقاق المعادلة (2-44) بالنسبة لـK_iنجد:

---

[1] اقتصادي وخبير أمريكي، من أبرز المنظرين فيما يخص نظريات النمو الجديدة.

[2] أشواق بن قدور، المرجع سبق ذكره، ص 95.

[3] Dominique Guellec,Pierre Ralle, Les nouvelles théories de la croissance, 5ème édition,la découverte: Paris,France, 2003, p51.

[4] Dominique Guellec,Pierre Ralle, op.cit, p 51.

$$r_{it} = \frac{\Delta(y_{it})}{\Delta(K_{it})} = (1-\alpha)(K_{it})^{-\alpha} \dots\dots (2-46)$$

حيث: r_{it}يمثل العائد الحدي الخاص لرأس المال.

لدينا أيضا:

$$r_t = (1-\alpha+\alpha B)A(L_t)^{\alpha}(K_t)^{\alpha(B-1)} \dots\dots (2-47)$$

حيث: r_tيمثل مجموع العوائد الحدية الخاصة برأس المال.

وباشتقاق المعادلة (45-2) بالنسبة لـK_tنجد:[1]

$$r_t^* = (1-\alpha+\alpha B)A(L_t)^{\alpha}(K_t)^{\alpha(B-1)} \dots\dots (2-48)$$

حيث: r_t^*تمثل العائد الاجتماعي لرأس المال.

من خلال المعادلة (45-2) وبافتراض أن كمية العمل المتاح ثابتة، نجد أن الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي يحدد على أساس رأس المال المادي وبقيمة أسية $(1-\alpha+\alpha B)$، حيث:[2]

- إذا كانت$B < 1$: ترتفع قيمة الناتج الفردي مع مقدار رأس المال للفرد؛
- إذا كانت $B > 1$: حدوث انفجار في معدلات النمو؛
- إذا كانت $B = 1$: وجود تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة بهدف تحقيق النمو.

وبتحقيق الفرضية $B = 1$ وبافتراض أن المستهلك عقلاني ولديه دالة منفعة ذات مرونة ثابتة مع الزمن نتحصل على معدل النمو في التوازن اللامركزي من خلال المعادلة الآتية:[3]

$$g = (1-\alpha)AL^{\alpha} - p \qquad \dots\dots (2-49)$$

ويعطى معدل النمو الاجتماعي وفق المعادلة التالية:[4]

$$g^{\bullet} = AL^{\alpha} - p \qquad \dots\dots (2-50)$$

حيث أن: p يمثل معدل التفضيل الحالي (المنفعة الحدية).

1-1- نموذج "لوكاس" ورأس المال البشري

من خلال هذا النموذج نلاحظ بأن لوكاس قد ركز على رأس المال البشري في دراسته. حسب لوكاس فإن الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، الأول مخصص لإنتاج السلع والثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يتم استعماله في القطاع الأول. كما افترض إمكانية زيادة رأس المال البشري، ويكون تراكمه بإنتاجية حدية ثابتة. مع افتراض عدم وجود اختلاف في المستوى التعليمي للأعوان وعددهم ثابت n.[5] تعطى دالة الإنتاج كما يلي:[6]

$$y = AK^{\alpha}(\mu nL)^{1-\alpha} \dots\dots (2-51)$$

حيث: Y : قيمة الانتاج؛ A : معامل سلمي؛ K : رأس المال المادي؛ μ : الوقت المخصص في انتاج السلع؛

h: مخزون رأس المال البشري؛ α : ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في الناتج؛ L : العمل.

---

(1) Dominique Guellec,Pierre Ralle, op.cit, p51.
(2) Ibid, p51.
(3) Ibid, p51.
(4) Ibid, p51.

(5) سميربواعلي دحمان،عبد الكريم البشير، المرجع سبق ذكره، ص 16.

(6) Christopher D.Carroll, The Lucas Growth Model, p 1.Disponible sur le site web: www.econ2.jhu./edu/people/carooll/public/lecturenotes/growth/lucasgrowth.pdf Consulté le: 19/01/2018.

كما يمكن أن تعطى دالة الإنتاج وفق المعادلة التالية:

$$y = AK^{\alpha}(\mu h)^{1-\alpha} \dots\dots (2-52)$$

وحسب لوكاس يعبر عن تراكم رأس المال البشري وفق المعادلة التالية:[1]

$$h_t^{\bullet} = \beta(1-\mu)n_t \dots\dots (2-53)$$

حيث: $h_t^{\bullet}$: مقدار التغير في رأس المال البشري, β : مقدار الفعالية الخاص بتراكم رأس المال البشري؛

$(1-\mu)$: الزمن المسخر للحصول على المعرفة؛ μ : الزمن المسخر للعمل؛ h_t: مخزون رأس المال البشري.

$$\Rightarrow \frac{h_t^{\bullet}}{h_t} = \beta(1-\mu) \dots\dots (2-54)$$

كلما تم تخصيص وقت كبير من أجل التعليم، يمكن للاقتصاد بتحقق مستويات نمو مرتفعة في رأس المال البشري.

2- نموذج "رومر" عام 1990

في إطار هذا النموذج اعتبر رومر الاقتصاد مكون من ثلاث قطاعات رئيسية، متمثلة في قطاع البحث، قطاع إنتاج السلع الوسيطية، قطاع إنتاج السلع النهائية. ويقوم النموذج على عدة فرضيات أهمها:[2]

- إن الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في التقدم التقني وتراكم رأس المال؛
- التقدم التقني ناتج عن إنتاج المعارف الخاص بالعملاء الذين يستجيبون كحوافز السوق؛
- المعرفة التكنولوجية (التقنية) هي مدخلات غير متنازعة.

2-1-قطاع البحث

إن الأعوان التابعين للشركات الخاصة بقطاع البحث يعملون في إطار البحث والتطوير، وذلك بهدف الوصول إلى أفكار جديدة وقيمة من الناحية الاقتصادية، تساهم في ابتكار مخططات وتصاميم لإنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية. ومن هنا يرى رومر ضرورة وجود تفاعل ما بين رأس المال البشري ومجموعة المعارف المتوفرة حتى يتم ابتكار أفكار جديدة توصل إلى تطور تكنولوجي. وتعطى دالة تراكم المعرفة A في هذا القطاع وفق المعادلة التالية:[1]

$$A^{\bullet} = \delta L_A A \dots\dots (2-55)$$

حيث: $A^{\bullet}$: التغير في مخزون المعارف؛ A : مخزون المعارف المتوفرة لكل الباحثين؛

L_A: حجم رأس المال البشري؛ δ : ثابت موجب يعبر عن فعالية نشاط البحث.

ومنه يعبر عن معدل نمو مخزون المعرفة وفق المعادلة التالية:

$$\dots\dots (2-56) \delta L_A = \mathrm{A}^{\bullet}/\mathrm{A}$$

2-2-قطاع السلع الوسيطية

هو قطاع احتكاري، تقوم شركات هذا القطاع بإنتاج سلع وسيطية عن طريق شراء اختراعات من قطاع البحث. وإذا كان هناك A سلعة وسيطية و A مؤسسة في هذا القطاع، يكون برنامج تعظيم الربح كما يلي:[3]

$$max: \pi_j = p_j(x_j) - r(x_j) \dots\dots (2-57)$$

ومنه: $0 = -rp(x) + \frac{x}{p}$

---

(1) Robert.R. Lucas, On the mechanics of economic development, journal of monetary economics, Volume 22, Issue 1, Netherlands,1988, p 19.

(2) Paul Romer, Endogenous technological change, Journal of political Economy,Volume 98, Issue 5, USA, p 83.

(3) Murat Yildizoğlu, op.cit, p 43.

$$\pi = \alpha(1-\alpha)\frac{y}{a} \dots\dots (2-58) \Rightarrow$$

ويعبر على رأس المال الكلي وفق المعادلة التالية:[1]

$$K = \int_0^A xj\, dj \Rightarrow x = \frac{K}{a} \dots\dots (2-59)$$

ومنه دالة الإنتاج لهذا القطاع تعطى بالصيغة التالية:[2]

$$y = AL_y^{1-\alpha}x^{\alpha} \dots\dots (2-60)$$

وبتعويض المعادلة(59-2) في المعادلة (60-2) يصبح لدينا:

$$Y = A\, L_y^{\mathbf{1}-\alpha}A^{-\alpha}\, K^{\alpha} = K^{\alpha}\left(AL_y\right)^{\mathbf{1}-\alpha} \dots\dots (2-61)$$

2-3-قطاع إنتاج السلع النهائية

تقوم شركات هذا القطاع بإنتاج سلع نهائية متجانسة، التي يمكن استخدامها للاستهلاك أو إسهاما لسلع رأسمالية. وتعتمد هذه الشركات في إنتاجها على تكنولوجيا تربط بين رأس المال المادي والبشري. وتعطى دالة الإنتاج:[3]

$$y = L_y^{1-\alpha}\sum_{j=1}^{A} x_j^{\alpha} \dots\dots (2-62)$$

حيث:A: عدد السلع الوسيطية المتاحة؛x_j: السلع الرأسمالية.

$$y = L_Y^{1-\alpha}\, x_1^{\alpha} + L_Y^{1-\alpha}\, x_2^{\alpha} + \dots\dots + L_Y^{1-\alpha}\, x_A^{\alpha}$$

$$\Rightarrow y = L_Y^{\mathbf{1}-\alpha}\int_o^A x_j^{\alpha} dj \dots\dots (2-63)$$

3-نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد "AK"

من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي عدم تناقص مردودية رأس المال (K). ويعود غياب تناقص هذا إلى الرأس المال البشري. وتعطى صيغة النموذج العام لAKكما يلي:[4]

$$Y = AK \quad \dots\dots (2-64)$$

حيث:A : معامل ثابت؛K : مخزون رأس المال.

بافتراض أن عدد السكان ثابت $(n = 0)$

$$\gamma K = \frac{K^{\bullet}}{K} = \frac{Y}{K} - \delta = sA - \delta = C_{ste}\forall K \quad \dots\dots (2-65)$$

$$\gamma Y = \gamma K = sA - \delta \quad \dots\dots (2-66)$$

حيث:

Y: حجم الإنتاج؛K : رأس المال الموسع؛[5]s : معدل الادخار؛A : متغير ثابت وموجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة.

---

[1] Ibid, p 43.
[2] Ibid, p 43.
[3] Ibid, p 43.
[4] Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin, op.cit, pp 44-47.

[5] يشمل المال الموسع رأس المال العيني، الآلات والمعدات، العمالة.

وعليه فإن الاقتصاد ذو نموذج بتكنولوجيا AKيمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، وعلى عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي مطلق وهذا من أجل كل مستويات Y.

3- نظرية مراحل النمو لـ"روستو"

تعتبر نظرية "والت ويتمان روستو"[1] من أهم الإسهامات التي ظهرت في مطلع الستينات. ظهرت في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" عام 1960 والتي لاقت صدى كبير جدا. يشير أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية، يجب أن تمر بها كافة المجتمعات، لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل النمو الاقتصادي.[2] وقد قسم روستو مراحل النمو إلى خمس مراحل تتمثل في:

3-1مرحلة المجتمع التقليدي: يتميز هذا المجتمع بالبدائية، يمتهن أغلب أفراده الزراعة بالاعتماد على الطرق التقليدية وعدم استعمال التكنولوجيا. كما يتميز بانخفاض الإنتاجية وانخفاض متوسط الدخل الفردي. أما من الناحية الاجتماعية فقد كان يحكمه النظام القبلي وتميز بسيطرة ملاك الأراضي ذوي النفوذ.

3-2مرحلة التهيؤ للانطلاق: هي مرحلة انتقالية، تميزت بحدوث تغيرات على مستويات اقتصادية واجتماعية. اقتصاديا تم استخدام تقنيات متقدمة ساهمت في زيادة الإنتاجية مع تداخل القطاعين الزراعي والصناعي، مما ساهم في تخفيض نسبة الاستيراد. كما تميزت باتساع مجال التجارة الداخلية والخارجية وانتشار البنوك والمؤسسات المالية.

3-3مرحلة الانطلاق: وتمثل المرحلة الحاسمة في عملية النمو، يتمكن فيها المجتمع من التغلب على كافة المعوقات، وبالتالي يصبح تحقيق النمو المستمر أمرا طبيعيا للمجتمع.[3] وحسب روستو فإن هذه المرحلة تنطوي على:

- ✓ ارتفاع معدل الاستثمار من5% إلى 10% من الدخل الوطني؛
- ✓ حدوث تغييرات جوهرية في تقنيات الإنتاج، مما يساهم في نمو القطاع الزراعي ومن ثم القطاع الصناعي؛
- ✓ وجود فئة كبيرة من المسؤولين والعمال الأكفاء ذوي المهارات المميزة.

3-4مرحلة النضج: تتميز هذه المرحلة بما يلي:[4]

- ✓ انتشار التقدم التكنولوجي وتطبيقه في مختلف المجالات؛
- ✓ زيادة نسبة الاستثمار والادخار من10 % إلى 20 % من الدخل الوطني؛
- ✓ وجود نسبة عمالة ذات كفاءة ومهارة عالية، بالإضافة إلى امتلاك قدرات تنظيمية وتسييرية عالية؛
- ✓ ارتفاع نسبة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة؛
- ✓ زيادة درجة الانفتاح على الخارج وتسجيل فائض في الميزان التجاري.

---

[1] اقتصادي أمريكي،ولد عام 1916، تحصل على شهادة الدكتوراه عام 1938، عمل في مجال النمو الاقتصادي، توفي عام 2003.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، سياساتها، نظرياتها-، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2001، ص 157.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، المرجع سبق ذكره، ص 158.

[4] محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصفوعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص154-155.

3-5مرحلة الاستهلاك الوفير: تعتبر هذه المرحلة من أرقى مراحل النمو الاقتصادي، وتتميز بالميزات الآتية:[1]

✓ ارتفاع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاه، وبالتالي ينصرف تركيز المجتمع إلى إنتاج السلع الكمالية والاستهلاكية والتوسع في تقديم الخدمات والرفع من نوعيتها؛

✓ ارتفاع متوسط الدخل الفردي، مع وجود برامج دعم رفاهية الأفراد من خلال زيادة الضمان الاجتماعي.

❖ **نقد النظرية:**

بالرغم من البصمة التي تركتها هذه النظرية في الميدان الاقتصادي، إلا أنه قد تم توجيه العديد من الانتقادات لها:

- اعتماد هذه النظرية على مجموعة نقاط لا يمكن تطبيقها على الدول النامية؛
- عدم اعتماد روستو في تقديم نظريته على تحديد دقيق وواضح للمراحل مما يصعب عملية التقدير والتنبؤ.

4- نظرية الدفعة القوية

يتمثل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات وفي بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها، والتي سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وأيضا إغراق حجم ضخم من الاستثمار في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا وأفقيا.

فالوفورات الخارجية على جانب الطلب تنبع من حقيقة تكامل دالة الطلب الكلي على إنتاج المشروعات الصناعية في مجموعها أو عدم قابليتها للتجزئة، وذلك التنوع وتعدد وتكامل حاجات المستهلكين مما يؤدي إلى اتساع السوق أمام كل مشروع صناعي، والوفورات الخارجية في جانب عرض الإنتاج تنبع من خاصية تكامل أو عدم قابلية دالة عرض إنتاج المشروعات في مجموعها للتجزئة وذلك للتعامد والتشابك بين مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لمشروعات صناعية معينة من الصناعات الأخرى أفقيا ورأسيا، الأمر الذي يستدعي إنشاء جبهة عريضة من الصناعات في آن واحد كي تتوافر مستلزمات وخدمات عناصر الإنتاج لكل صناعة مما يخفض من تكاليف إنتاج كل منها. كما أن القيام ببرنامج استثماري ضخم سوف يستفيد من خاصية عدم قابلية دالة الادخار القومي للتجزئة.[2]

ويرى رودان أن للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية. فالسوق المحلي الضيق في الدول المتخلفة لا يحفز المستثمر الخاص بإنشاء مشروعات صناعية ذو أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة. فالمستثمر يبني قراره على أساس الاستفادة الخاصة وليس على الاستفادة الاجتماعية فقد يكون المشروع له جدوى اقتصادية واجتماعية مرتفعة ولكن لها جدوى اقتصادية خاصة منخفضة.[3]

وعليه فقيام الدولة ببرنامج استثماري ضخم لإنشاء مرافق رأس المال الاجتماعي ومجموعة من الصناعات الاستهلاكية يوفر الخدمات الاجتماعية المطلوبة للمشروعات الجديدة التي يتقرر القيام بها لجدواها الاقتصادية والاجتماعية، كما أن تدخل

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 156-157 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، المرجع سبق ذكره، ص154.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 156.

الدولة ضروري لضمان توفير الموارد التمويلية ولاسيما لضمان حركة رؤوس الأموال الأجنبية وبشكل يكفل لها أداء مهمتها الاقتصادية وفي الدفاع عن مبدأ الدفعة القوية والتغلب على عقبة ضيق السوق أمام الاستثمار الصناعي.[1] إن تكامل دالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون ينبع من حقيقة تنوع الحاجات الإنسانية وعدم قابليتها للتجزئة، وعليه فإنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة تؤدي إلى اتساع السوق. ويضيف بأن هناك نوع آخر من الوفورات الخارجية تظهر خلال عملية التصنيع على نطاق واسع، هو الذي يتحقق لصالح كل صناعة نتيجة لتوسع صناعات أخرى ولكي يتحقق هذا يتعين الاستثمار في عدد من الصناعات مرة واحدة مع تكوين حجم ملائم من الاستثمار الاجتماعي.

ويؤكد رودان عدم تصوره لنجاح صناعة جديدة وحيدة في بيئة غير صناعية، كما يضيف أيضا الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة، ولكن يؤكد على تكامل دالتي الطلب والعرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 157.

خلاصة الفصل

تحظى دراسة النمو الاقتصادي بأهمية كبيرة على مستوى تحليل الواقع الاقتصادي لأي اقتصاد في العالم، حيث يعتبر مؤشر مهم يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي.

أثبتت مختلف النظريات الاقتصادية التي عملت على تفسير النمو الاقتصادي على أن هذا الأخير مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تساهم في دفع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التنويع والتحسين في المنتجات التي تسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن محددات النمو الاقتصادي تتمثل في كل من تراكم رأس المال، رأس المال البشري، التطوير والابتكار، دون إهمال عنصري التنظيم والتسيير، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود ارتباط بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

اختلفت نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في تفسيرها ونظرتها للنمو، حيث أن أفكار المدرسة الكلاسيكية تبين أن النمو محدود على المدى البعيد، أما هارود- دومار بين أن استمرار النمو مرتبط بمعامل رأس المال، معدل النمو السكاني ومعدل الادخار. بعد ذلك قام سولو بإدخال عامل التطور التكنولوجي في نموذجه، هذا النموذج الذي ترك بصمة في تاريخ الفكر الاقتصادي التنموي. ثم خلال فترة الثمانينات ظهرت نظريات النمو الحديثة التي اهتمت بتفسير النمو على المدى البعيد.

الفصل الثالث

دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالتطبيق على حالة الجزائر

تمهيد

سيتم من خلال هذا الفصل دراسة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالتطبيق على حالة الجزائر بشكل دقيق ومفصل. في المبحث الأول سيتم تحليل شامل لديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 حيث سنتطرق لعرض اتجاهات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 وتطور سوق العمل في الجزائر خلال نفس الفترة، كما تم الاهتمام بتحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال نفس الفترة وباللجوء لنفس مصادر البيات السابقة

أما المبحث الثاني خصص لعرض وسرد وتقييم أهم برامج وسياسات التشغيل التي أنشأت خلال العقدين الأخيرين. وفي المبحث الأخير تم القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال الفترة 2000-2017 بالاعتماد على تقدير نموذج تصحيح الخطأ واختبار غرانجر للسببية لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين المتغيرين واتجاهها.

المبحث الأول: ديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

يعتمد تحليل سوق العمل في الدول النامية خاصة على ازدواجية النشاط الاقتصادي وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي، وآخر غير رسمي[1]، لذا يمكن تقسيم سوق العمل في الجزائر إلى سوقين قبل إجراء أي تحليل سوق رسمي و آخر غير رسمي.

المطلب الأول: سوق العمل الرسمي

1- الاتجاه العام التشغيل في الجزائر:2016 -1980

سيتم عرض بعض الإحصائيات انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و كذا بعض الإحصائيات من مصادر ثانوية، لإبراز أهم المراحل مرت بها فئة السكان المشتغلين خلال الفترة1980-2016، والتي تعتبر القوة الفعلية للاقتصاد، لأنها هي التي تزاول النشاط الاقتصادي. ويتأثر حجم السكان المشتغلون أساسا بمعدل خلق مناصب شغل جديدة.

يمكن تقسيم مراحل تطور الفئة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 إلى أربع فترات وهي:

-الفترة الأولى: تمتد هذه الفترة من (1980إلى 1984) تخص هذه المرحلة المخطط الخماسي الأول، أين سجل متوسط تزايد معّدل التشغيل السنوي بـ 2.4%، و تحّقق هذا المعّدل بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة، خصوصا بعد تحسن سعر النفط سنة 1979. و تعد هذه المرحلة من ابرز المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني لأنها تميزت بمعّدلات نمو كبيرة للفئة التشغيلة. أما فيما يخص القطاعات المسئولة عن هذا النمو، فهي تخص قطاع الإدارة، قطاع الأشغال العمومية، وكذا قطاع الخدمات، بينما اتضح استمرار ضعف مشاركة القطاع الصناعي، بينما عرف القطاع الفلاحي استقرار في عملية التشغيل.[2]

الفترة الثانية :تخص هذه الفترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، والتي صادفت الأزمة البترولية 1986 في هذه المرحلة تدهور معّدل التشغيل لينخفض من 1.90%إلى 9.81%كنسبة من الفئة النشطة، حيث تراجع بصفة ملحوظة، و صاحبه ارتفاع رهيب في حجم البطالة من 9.69% إلى 20.42% انها فترة بداية الأزمة الحادة. تميّز تطّور التشغيل خلال هذه الفترة بجملة من العوامل تضافرت مع عناصر الظرف الخارجي (الصدمة البترولية 1986 التي أّدت إلى نزول ساحق للموارد المالية الخارجية). وعوامل أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية والتي تندر بالشروع في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية)إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص وإصدار قوانين تكّرس استقلالية

[1] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي،كلية الآداب جامعة المنيا، 2003، ص 2.

[2] Conseil National Economique et Social, Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger , 11-13 Mars 1996, P 24

المؤسسة العمومية .(خلال هذه الفترة أدّى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض معّدل النمو الاقتصادي إلى أضعف المستويات حيث قّدر بـ 1% وبالتالي حدوث انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل التي تم خلقها 75000منصب شغل جديد سنويا خلال تلك الفترة أي ما يعادل نسبة 9.1% سنويا .وقد أثر هذا الاتجاه على جميع القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة. وقد سّجل على كل من قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية تراجعا كبيرا لتحتل بذلك الإدارة العمومية المرتبة الأولى في مجال إنشاء مناصب الشغل بنسبة 56% ومع تراجع الوفرة المالية، و تباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية و الصعوبات التي عرفتها ميزانية تسيير الدولة، شهدت عمليات إنشاء مناصب شغل جديدة تراجعا كبيرا: من 125000 منصب سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986، 64000 منصب سنة 1987، 80000 منصب سنة 1988 وفي الأخير 75000 منصب سنة 1989.[1]

– الفترة الثالثة: انطلقت من سنة 1989 إلى غاية 1999، تميّزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق وكانت المؤشرات الاقتصادية و المالية سلبية للغاية أهمها، تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل الديون الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري، تقليص حجم الواردات، تسريح العمال من المؤسسات العمومية[2].

وتعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر، حيث تدهور عدد مناصب الشغل الجديدة تدهورا شديدا، أضف إلى هذا غلق المؤسسات و بيع الجزء الآخر الذي زاد من حجم البطالة، و كذلك ضعف الجهاز الإنتاجي وتخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني. والاتفاقيات المبرمجة مع الهيئات المالية الدولية التي لها آثارا سلبية جدا.

–الفترة الرابعة :تمتد هذه المرحلة من 2000 إلى يومنا هذا، و خاصة بعد الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية و برنامج دعم و تعزيز النمو والبرنامج الخماسي الحالي (2010-2014) ما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للحركية التي ميّزت قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية. وانتقل معّدل التشغيل من 7.72%سنة 2001 ليصل إلى11.58 % سنة 2015.

2– تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي

لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبة 28%في عام 2007 (إحصائيات صندوق النقد العربي) وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائدا، إذ لا تجد المرأة في الغالب فرصا للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى 3« عرفت

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم اجهزة الشغل في الجزائر، 2002، ص 52.

[2] Conseil National Economique et Social , Ibid., pp 24-25.

عدد النساء العاملات في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك تبقى النسبة الإجمالية للعاملات ضعيفة مقارنة بفئة الرجال. الجدول التالي يوضح توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987- 2016.

الجدول رقم(3-1): توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987- 2016

	1987			1997		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	3772642	427182	4199829	4819000	889000	5708000
النسبة	89.83	10.17	100	84.43	15.57	100
	2004			2006		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	6439158	1359254	7798412	3771940	1496864	8868804
النسبة	82.57	17.43	100	83.12	16.88	100
	2009			2010		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	8025000	1447000	9472000	8261000	1474000	9735000
النسبة	84.72	15.27	100	84.86	15.14	100
	2016					
	الرجال	النساء	المجموع			
المشتغلون	8930000	1920000	10845000			
النسبة	82.4	17.6	100			

المصدر :من إعداد الطالب بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات حول التشغيل في الجزائر. المتاح عبر الموقع الالكتروني: WWW.ONS.DZ consulté le ;03/04/2018

ففي سنة 2004 بلغت النسبة 43.17% تقريبا، يضاف إلى ذلك أكثر من 600 ألف امرأة تمارس عملا لا نظاميا. ويستنتج من الإحصائيات المتوفرة أن 56%من النساء العاملات أقل من 40سنة. ونصف هذه النسبة تتراوح أعمارهن بين24 و29سنة، أما 21% من العاملات فيتراوح سنهن بين 20 و 24سنة. ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هو ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية 62.49% سنة2000 الصحة 54% والصيدلة 73%، أما القضاء30.75.[1]

[1] برنامج الأمم المتحدة، استعراض عام للانجازات المحققة والتحديات المصادفة في تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، 2000، ص 12.

إن نسبة المشتغلات من النساء في الجزائر من إجمالي المشتغلين ضعيفة جدا مقارنة بنسبة المشتغلين الرجال سواء في الحضر أو في الريف. إن هذا الضعف يفسر بضعف معّدل مشاركة المرأة. كما أن القطاع الحضري ما زال مهيمنا على الريف في توفير مناصب الشغل و خاصة بالنسبة للنساء و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن المرأة في الريف متمسكة بالبيت أكثر من مثيلتها في المدينة و كذا فهي أقل تعليما منها. إن هذه الهيمنة لها أعراض سلبية من بينها الهجرة الريفية أو ما تعرف بالهجرة الداخلية، سوء توزيع الدخل بين الحضر والريف، هدر الموارد البشرية وحتى الاقتصادية منها.

3- تطور العمالة في مختلف القطاعات

سيتم دراسة تطور العمالة في مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني (القطاع الفلاحي، الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات)بمفهومه الواسع. يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع الخدمات في استهداف البطالة، فخلال سنة 2016نجد أن قطاع التجارة والخدمات (الخدمات السوقية و الخدمات غير السوقية) يحتل المرتبة الأولى في التشغيل بحصة 61% من العمالة، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 5,17%، أما قطاع الصناعة يساهم بنسبة 5,13% وأخيرا، قطاع الزراعة فيقتصر على نسبة 8% فقط من اليد العاملة و نلاحظ أن تطور العمل حسب القطاعات خلال السنوات من2007 إلى غاية 2012قد شهد انخفاض في قطاع الزراعة بـ:07 نقاط مئوية ثم ارتفع في بنقطة واحدة سنة 2013 ثم عاد وانخفض مرة أخرى بنقطتين مئويتين خلال السنوات من 2014 إلى2016.

بالنسبة لقطاع الصناعة فقد ارتفع خلال السنوات من 2007 إلى 2010 بأربع نقاط مئوية، ليصبح مستقرا تقريبا خلال السنوات 2011 إلى 2016.

قطاع البناء والأشغال العمومية نجده قد ارتفع سنة 2011 ليبلغ نسبة 19.4% و هي السنة التي تم فيها اتخاذ إجراءات وتحفيزات كبيرة لدعم تشغيل الشباب، ثم انخفض هذا المعدل بثلث نقاط مئوية في سنة 2012، ليشهد استقرار نسبي ما بين 16% و 18% خلال السنوات من 2013 إلى 2016. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): نسب التشغيل في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية منذ 2007 – 2016

البيان/السنة	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة	16.02	10.8	11.7	9	10.6	8.8	8.6	8
الصناعة	10.62	14.2	13.7	13.1	13	12.6	13	13.5
البناء والاشغال العمومية	13.99	16.6	19.4	19.4	16.6	17.8	16.8	17.5
التجارة-الخدمات	36.46	58.4	55.2	55.2	59.8	60.8	61.6	61
المجموع %	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للسنوات من 2007- 2016. المتاح عبر الموقع الالكتروني:03/04/2018; WWW.ONS.DZ consulté le

4- توزيع العاملين حسب الحالة المهنية

من خلاله يتم توضيح توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية وتطور نسبتهم عبر الزمن من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) : توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية 1992-2010

	1992	1997	2000	2001	2003	2004
المستخدمون و المشتغلون	920773	1597000	1645897	1826020	1855361	2471805
%	20.1	28	26.63	29.32	27.76	31.7
الأجراء الدائمون	2655138	2693000	3017956	2570793	2829197	2902364
%	58	47.2	48.83	41.27	42.33	37.22
الأجراء غير الدائمون و المتدربون	759763	1072000	1213054	1306407	1515442	1784641
%	16.6	18.8	19.63	20.97	22.67	22.88
المساعدات العائلية	241840	346000	303095	525552	484057	639602
%	5.3	6	4.9	8.44	7.42	8.2
حجم التشغيل الكلي	4577514	5708000	6179993	6228772	6684056	7798412
%	100	100	100	100	100	100
	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المستخدمون و المشتغلون	2183000	2846217	2515977	2655000	2762000	2875000
%	27.14	32.09	29.28	29.03	19.16	29.5
الأجراء الدائمون	3076181	2900503	2908861	3198000	3136000	3208000
%	38.24	32.7	33.85	34.97	33.11	32.9
الأجراء غير الدائمون و المتدربون	2202844	2429620	2679977	2816000	3101000	3250000
%	27.38	27.4	31.18	30.79	32.74	33.4

المساعدات العائلية	582047	692463	489428	477000	473000	404000
%	7.24	7.81	5.69	5.22	4.99	4.1
حجم التشغيل الكلي	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000
%	100	100	100	100	100	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات. المتاح عبر الموقع الالكتروني:

consulté le ;03/04/2018WWW.ONS.DZ

إن العمل المأجور (الدائم والغير دائم) يشكل النسبة الكبرى من العمالة الكلية قّدر المتوسط خلال الفترة-2010 1992بحوالي 42.65%من إجمالي العمالة، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا محسوسا خلال السنوات القليلة الماضية، من 74%سنة 1992إلى 3.66%سنة 2010، و خاصة العمل المأجور الدائم بالنسبة للعمالة الكلية الذي انخفض من 58%سنة 1992إلى 9.32%سنة 2010 وهذا التراجع هو بسبب العرض الكبير من اليد العاملة، و انخفاض الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات و الإدارات على حساب العمالة الغير دائمة أو العمالة لبعض الوقت.[1]

إن العمل المستقل يأتي في المرتبة الثانية بعد العمل المأجور حيث يقدر متوسط الفترة 1992-2010 بـ 31.28% من العمالة الكلية. إن العمل الحّر عكس العمل المأجور تزايد عبر الزمن ثم عرف بعض التذبذب والاستقرار بداية من سنة 2001، و هذه الزيادة تعكس صعوبة إيجاد مناصب العمل المأجورة، و بالتالي اعتماد العاطلين على المبادرات الشخصية في إيجاد منصب شغل ملائم. ويعتبر العمل للحساب الخاص أحد الحلول الناجعة للتخفيف من حدة مشكلة البطالة خاصة في الدول النامية.

عرف العمل المأجور المؤقت (العمل غير الدائم) ارتفاعا بالضعف من 6.16%سنة 1992إلى 4.33%سنة 2010هذا الارتفاع يعني عجز الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة، كما تعكس تدهور ظروف سوق العمل لغير صالح العمل الدائم. بالرغم من أن هذه الأخيرة تجعل من سوق العمل أكثر مرونة وخاصة في حالة الركود الاقتصادي[2] .

يعتبر العمل المؤقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، لكن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين .فهو يسّهل اندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعّدة أعمال و خاصة النساء بحيث يجمعن بين عمل البيت

[1] حساب البيانات الخاصة بنسبة توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية خلال الفترة 1992-2016انطلاقا من البيانات الدورية للديوان الوطني للإحصائياتONS.

[2] البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، الملتقى الدولي حول "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 6-7جويلية، 2004،ص6 .

والعمل في الخارج، و يكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل إن المؤسسات الاقتصادية وأصحاب الأعمال يتعاملون مع الأيدي العاملة وفق سوقين مختلفين، سوق داخلي وسوق خارجي. يكون العمل في السوق الداخلي)الأجراء الدائمون (محميا عن طريق أجور أعلى، حماية اجتماعية كافية وإمكانية الترقية، أما السوق الخارجي)الأجراء غير الدائمون و المتدربون (فيتعامل مع العمال المؤقتين والذين يكونون معرضين للبطالة في أي وقت. إن هذه التفرقة بين السوقين ازدادت حّدة في الآونة الأخيرة.

إن توظيف الأشخاص مؤقتا أو لبعض الوقت يقلّص من البطالة لكن يمكن أيساهم من زيادة حدة الفقر وتراجع المستوى المعيشي للعمال. إن البيان أسفله يبّين بشكل واضح ارتفاع حجم حصة الأجراء غير الدائمون والمتدربون على حساب الأجراء الدائمون.

5-مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي 1980-2016

إن مرونة العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تمثل درجة استجابة الطلب على العمل للتغير لما يتغّير حجم الناتج. إن المرونة المرتفعة ترتبط عادة بإتباع أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة. كما يمكن الاستفادة من القيمة المقدرة لمرونة الاستخدام بالنسبة للناتج في إعداد تقديرات مستقبلية لاحتياجات القطاع العام و الخاص من الأيدي العاملة بهدف تحقيق معّدل سنوي معّين للنمو الاقتصادي.[1]

و يمكن احتساب المرونات إما باستخدام معادلة الانحدار لتقدير مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي، أو فقط بحساب المرونة على أساس أنها تمثل التغير النسبي بين نمو التشغيل ونمو الناتج، وسنحاول تقدير مرونة العمل بالنسبة للإنتاج باستخدام طريقتين مختلفتين:

1-باستخدام مرونة الطلب المباشرة أو مرونة القوس

ويمكن استخراج مرونة الطلب على العمل بقسمة نسبة الزيادة في العمالة (التشغيل) على نسبة الزيادة في الناتج أي:

$$eEm = \Delta Em/\Delta \mathrm{GDP}$$

حيث أن:

eEm : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي

ΔEm : التغير النسبي للعمالة

$\Delta \mathrm{GDP}$: التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

[1] البشير عبد الكريم، محددات البطالة: دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، الجزائر، 2002/2001، ص 16.

هذه القيمة تعطينا مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج في كل سنة. نقوم بحساب التغير النسبي للعمالة وكذا التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ثم نقوم بعد ذلك بحساب المرونة لكل سنة. نقوم أولا بحساب مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1985-2011 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-4) :مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	GDP بالاسعار الحالية المحلية	حجم العمالة (الالاف)	مرونة الطلب على العمل(مرونة مباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
1985	205549060096	3840	0.91	0.91
1986	206371258368	3914	4.82	4.78
1987	204926664704	3978	-2.336	-2.309
1988	202877386752	4093	-2.89	-2.83
1989	211803996160	4095	0.01	0.01
1990	213498429440	4144	1.496	1.49
1991	210936446976	4236	-1.85	-1.82
1992	214733307904	4286	0.656	0.66
1993	210223906816	4273	0.14	0.14
1994	208331898880	4325	-1.35	-1.35
1995	216248500224	4505	1.095	1.09
1996	225114685440	4641	0.74	0.74
1997	227590946816	4719	1.53	1.52
1998	239198093312	4858	0.58	0.58
1990	246852435968	4898	0.26	0.26
2000	252283191296	4977	0.73	0.73
2001	258842542080	5198	1.71	1.69
2002	271008153600	5462	1.08	1.079
2003	289707720704	5741	0.74	0.74
2004	304772513792	5981	0.80	0.81
2005	320315909820	6222	0.79	0.79
2006	326722228016	6517	2.37	2.339
2007	336523894857	6771	1.30	1.29
2008	344600468333	7002	1.42	1.41
2009	352870879573	9472	14.70	12.64
2010	364515618599	9736	0.84	0.85

2011	373628509064	9599	-0.56	-0.57
المتوسط للفترة 1985-1989			**0.1028**	**0.1122**
المتوسط للفترة 1990-1999			**0.329**	**0.332**
المتوسط للفترة 2000-2011			**2.16**	**1.98**
المتوسط خلال كل الفترة			**1.072**	**1.008**

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات المتاح عبر الالكتروني:03/04/2018; consulté le WWW.ONS.DZ

موقع البنك الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني: WWW.WDI.ORG consulté le 29/03/2018.

بعدها نقوم بحساب مرونة الطلب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية أي المرونات القطاعية (الفلاحة، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، التجارة الإدارة و الخدمات (و تختلف فترة الدراسة من قطاع لآخر نظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية عن كل قطاع سواء فيما يخص حجم العمالة و كذا القيمة المضافة في كل قطاع:

جدول رقم(3-5) : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الصناعي

	GDP بالاسعار المحلية الثابتة (القطاع الصناعي)	حجم العمالة في القطاع الصناعي	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط للفترة 1985-1989	24445134000	525.2	-1.80	-1.778
المتوسط للفترة 1990-1999	21544069000	519.2	0.558	0.558
المتوسط للفترة 2000-2010	23174732727	615.54	2.105	1.421
المتوسط خلال كل الفترة			**1.072**	**1.008**

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات المتاح عبر الالكتروني:03/04/2018; consulté le WWW.ONS.DZ

موقع البنك الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني: WWW.WDI.ORG consulté le 29/03/2018

جدول رقم(3-6) : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الفلاحي

	GDP بالاسعار المحلية الثابتة (القطاع الفلاحي)	حجم العمالة في القطاع الفلاحي	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط للفترة 1985-1989	15965261619	1001.6	-0.764	-0.768
المتوسط للفترة 1990-1999	21372605235	1090	0.254	0.259
المتوسط للفترة 2000-2011	3275169860	1514.27	-1.375	-1.734

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات المتاح عبر الالكتروني:03/04/2018; consulté le WWW.ONS.DZ

موقع البنك الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني: WWW.WDI.ORG consulté le 29/03/2018

جدول رقم(3-7) : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع البناء والاشغال

	GDP بالاسعار المحلية الثابتة (القطاع BTP)	حجم العمالة في القطاع BTP	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط للفترة 1994-1999	23336800786	709.33	-0.314	-0.297
المتوسط للفترة 2000-2011	27659453103	1197.66	0.019	0.078

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات المتاح عبر الالكتروني:03/04/2018; consulté le WWW.ONS.DZ

موقع البنك الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني: WWW.WDI.ORG consulté le 29/03/2018

2- باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

هي طريقة أكثر تمثيلا للمرونة. من خلال إجراء علاقة انحدار بسيطة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بين حجم العمالة (التشغيل)كمتغير تابع و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغّير مستقل. و يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$LnEm = \alpha + \beta \ln RGDP$$

حيث أن:

β :تمثل مرونة العمل بالنسبة للإنتاج. و سوف نقوم بتقدير المعادلة بالنسبة حجم العمالة الكلي، ثم تقدير المعدلة بالنسبة لحجم العمالة فيكل قطاع و الجدول التالي يبين ذلك:

يتضح من خلال نتائج التقدير، أن مرونات التشغيل تختلف حسب طرق التقدير. كما أن نتائج معادلة الانحدار تعطي تقديرات أفضل من الطريقة الأولى. ففي القطاع الفلاحي حصلنا على مرونة يتميّز بعدم الاستقرار وهذا ما توقعناه قبل عملية الحساب، و خاصة أن هذا القطاع يعتمد على العمالة الموسمية، بالإضافة إلى انخفاض المرونة نتيجة انخفاض فائض العمالة في القطاع الناجم عن ارتفاع الإنتاجية الحاصل عن المكينة .[1] أما القطاع الصناعي تم التحصل على مرونة ضعيفة. فبالرغم أن القطاع الصناعي كونه قطاعا دو كثافة عمالية مرتفعة إذا ما استخدمت التقنيات المناسبة، ونظرا لما يتعرض له هذا القطاع من بيئة خارجية و داخلية غير مواتية، فإن قدرته على النمو السريع، و زيادة دوره في استيعاب العمالة يتعمد على الإصلاحات التي يحتاجها لتطويره. فيما يخص قطاع التجارة الإدارة و الخدمات، فهو بطبيعته قطاع كثيف العمالة لذا جاءت الطلب على العمالة مرن باستخدام الطريقتين. خاصة في مجال خدمات التشييد والبناء الخدمات المهنية، و الخدمات الإنتاجية الأخرى مثل التجارة والنقل والتوزيع والاتصالات و السياحة و السفر.

6- انخفاض إنتاجية العمل

تأتي أهمية قياس الإنتاجية كمؤشر للنمو الاقتصادي، كما تشير إلى خط تطور الاستخدام الأمثل للموارد في سبيل إنتاج أكثر. إنتاجية العمل في اقتصاد بلد معين هي معدل العلاقة بين المخرجات وقوة العمل و غالبا ما تمثل الناتج المحلي الإجمالي منسوبا إلى إجمالي القوى العاملة أو ناتج كل فرد عامل. كما أن إنتاجية قطاع اقتصادي بعينه تعرف بحجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي منسوبا إلى إجمالي عدد القوى العاملة في القطاع أو ناتج كل فرد عامل في القطاع.

ظل المتوسط السنوي لإنتاجية العمل في الجزائر راكدا بين سنة 2000-2008، وسلبيا بالنسبة للقطاع غير الهيدروكاربوني (النفط والغاز)، مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد.

7- أنظمة سوق العمل في الجزائر: مؤشر جمود التوظيف

يقيم البنك الّدولي مسح أنظمة العمل في تقريره "ممارسة أنشطة الأعمال" وفقا لمعيار مؤشر جمود التوظيف (0= أقل جمودا إلى 100=أكثر جمودا) منذ سنة 2004، و هو مؤشر يقيس جمود التوظيف، عملية تنظيم التوظيف، خصوصا توظيف وفصل العاملين من الخدمة، وجمود أو عدم مرونة ساعات العمل. هذا المؤشر يمثل متوسط خمس مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة توظيف العمالة، مؤشر عدم مرونة ساعات العمل اليومية، ومؤشر صعوبة فصل العاملين، جمود تشريعات العمل، مؤشر تكلفة الاستغناء العمالة. بصفة عامة يقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم في 183دولة، منها 19دولة عربية يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال لعام

[1] بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي واوضاع البطالة وسوق العمل، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد الاول، المعهد العربي للتخطيط الكويت، يناير 2013، ص 161.

2009-2010 . ويشتمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا. وأشار تقرير تفصيلي أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أن الجزائر جاءت في المرتبة 122، سنة 2010، لتتراجع بعدما كانت عند 118سنة 2009 في مؤشر صعوبة التوظيف.

قامت الجزائر مؤخرا بمجموعة من الإصلاحات التي تخص أنظمة سوق العمل بعد مرور عقود طويلة من الجمود المفرط، وأنتجت هذه الإصلاحات عقود أكثر مرونة، و حرية أكثر لأرباب العمل لتسريح العمال من حيث الإجراءات ودفع التعويضات. و تمنح الجزائر حاليا إعانات للبطالة منذ ما لا يقل على خمس سنوات تقريبا، وفقط للموظفين الدائمين و المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي، والذين ساهموا في صندوق البطالة لمدة لا تقل عن ستة أشهر قبل فصلهم لأسباب اقتصادية، و الذين لا يتوفرون على أي مصدر بديل للدخل، والمسجلين على انهم يبحثون عن عمل منذ شهرين على الاقل، والذين لم يرفضوا أي عرض للعمل او فرصة للحصول على تدريب. وتتراوح مّدة هذه الإعانات بين سنة و ثلاث سنوات حسب أقدمية العامل في الوظيفة. وبسبب المعايير المقيّدة فإن أقل من 20% فقط من العمال المفصولين يمكنهم تقديم طلبات للحصول على إعانات البطالة في الجزائر.[1] وبالرغم من الإصلاحات الأخيرة في سوق العمل، لا تزال الجزائر توفّر توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم الدول الناشئة.

المطلب الثاني: سوق العمل غير الرسمي (التشغيل الموازي) في الجزائر نظرا لتوسع رقعة البطالة و عدم مواكبة النمو الاقتصادي لسرعة معّدل نمو القوى العاملة، و خاصة تحّول فائض العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى المناطق الحضارية، و نتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فإن جزءا كبيرا من العمالة يتم استيعابه في القطاع غير الرسمي الذي يمتاز بالعمالة الهشة، التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو الميزات النسبية التي يتحصل عليها العاملون في القطاع الرسمي.

إن القطاع العام في الجزائر الذي ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل، أصبح لا يؤّمن فرص العمل الكافية، لدى يلجأ الشباب اليوم للعمل ضمن القطاع غير الرسمي، لتأمين سبل العيش لهم و لأسرهم. لذا من الواجب التطرق إلى الاقتصاد غير الرسمي، بالرغم من أن هذا الأخير لم يخضع إلى دراسات دقيقة ورسمية في الجزائر، إلا أنه يعد حقيقة موجودة.

يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن تشكل ملامح العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر الذي أصبح المنفذ والمخرج للعديد من الشباب البطال؛ هو نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، و انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه

[1] الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي، اوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010، ص 26.

في آليات الاقتصاد العالمي، حيث بلغت معّدلات البطالة أرقاما قياسية، لتصل إلى 50.29% سنة 2000، خاصة مع الارتفاع المتواصل للطلب على العمل، و تسريح العمالة أمام غلق العديد من المؤسسات العمومية.

يشكل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الجزائر كغيرها من الدول العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم بحوالي الثلث في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و خلق ثلثي الوظائف في الدول العربية. و باستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع غير النظامي عن 7% من مجموع الوظائف. وتحتل قطاعات الزراعة والخدمات والتشييد والبناء المراتب الأولى لجهة إيجاد الوظائف غير الرسمية. وتتميّز غالبية الوحدات غير النظامية بحجمها المتناهي الصغر، فستة من أصل كل 10مشاريع لا توفّر أكثر من وظيفة واحدة.

أكد الاقتصادي نصر الدين حمودا، مدير الأبحاث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) في الجزائر، أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي تخطّت نسبة الـ 50% في العام 2008 في الجزائر، و هو ما يؤشر إلى حجم القطاع غير الرسمي في هذا البلد. أكثر من ذلك فإن الإحصائيات الأخيرة للبنك الدولي 2011 تشير إلى أن نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي في الجزائر كانت في حدود 63.3%. هذه الحصة ارتفعت بـ: 05 في سنة 2016 نقاط بين 2010 و2011، وفي ONSوصل عدد العمال غير المصرحين لدى الضمان آخر إحصائيات بـ: 37% من اليد العاملة.

يمكن قياس حجم القطاع غير الرسمي بقياس حجم الناتج غير المصّرح باستخدام مؤشر شنايدر[1] Schneider index. (GDP of %)فقد طّور Schneider, F[2]نموذجا لقياس حجم هذا القطاع كنسبة من الناتج المحلي.

الجدول رقم (3-8): تطور العمل في القطاع الموازي إلى إجمالي التشغيل(2010-2015)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة العمل الموازي /العمل الاجمالي	50.1	45.6	41.8	42.4	41.7	38.5

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. المتاح عبر الموقع الالكتروني:

consulté le ;03/04/2018WWW.ONS.DZ

[1]مؤشر شنايدر: وضعه Schneider, F.لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي مستخدما مجموعة من علاقات الارتباط القطرية لتقدير هذا المؤشر.

[2]فريدريش شنايدر هو أستاذ مشارك في علم الاقتصاد في جامعة يوهانسكبلر، لينز، النمسا. اهتم منذ أكثر من 25سنة تقريبا في البحوث الاقتصادية التجريبية وفي الغالب الموجه للاقتصاد غير الرسمي وكذا التهرب الضريبي. وقد وضع رفقة عدد من الاقتصاديين مجموعة كبيرة من الأساليب لقياس حجم وتطور هذا القطاع وكذا التهرب الضريبي في أكثر من 165دولة (بين دول نامية ودول المتقدمة)

يحتل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري كسائر الاقتصاديات العربية الأخرى، مكانة مميّزة ضمن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية. فقد بيّنت بعض الدراسات التجريبية أن الأنشطة القطاعية الكلية لهذا القطاع الهام تساهم في تشغيل حوالي 3.41%من إجمالي التشغيل خارج القطاع الزراعي. وهناك العديد من الدراسات التي قام بها نخبة من الباحثين حيث توصلوا إلى تقديم إضافة من أجل فهم طبيعة هذا القطاع الهام، إدراك مقّوماته مراميه و تفسير مسبباته، والوقوف عند إيجابياته، وإظهار سلبياته، و الدعوة إلى أخذه بعين الاعتبار في وضع الاستراتيجيات الإنمائية.

المطلب الثالث: الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2016

يعاني الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن، من مشكلة البطالة، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص. ولم تخّفف أساليب و برامج التشغيل و التوظيف الاجتماعي التي اتبعت منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات، وإلى يومنا هذا من تفاقم هذه المشكلة. بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1980-2016 حدود 43.19% وقد ترافق تطور هذه المشكلة واستمرارها مع متوسط معدل نمو اقتصادي حقيقي ضعيف في حدود 52.2%خلال الفترة نفسها.

1-تطور حجم البطالة وحالة التعطل في الجزائر

1-1-الاتجاه العام للبطالة

تشير بيانات منظمة العمل العربية إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية. ووصفت في تقريرها الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم، حيث أن حجم البطالة في طريقه إلى تجاوز الخطوط الحمراء. و في هذا السياق ذكرت جنيفر بلانكي كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي، أن البطالة تشكل قنبلة موقوتة في العالم العربي، وأن العالم العربي لن يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعّدلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته.[1]

معّدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها التدريجي، إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أن البطالة في صفوف الشباب في الجزائر تبقى من أعلى المستويات أيضا مقارنة بالمتوسط لمجموعة الدول نفسها. فمن معّدل 3.24%عام 1994ارتفعت لتصل إلى 29.5% عام 2000، ثم لتتراجع و تصل إلى أدنى مستوى له سنة 2010حيث قّدر معّدل البطالة بـ 10.00%.

بالرغم من تراجع معّدل البطالة في الجزائر من 66.23%في المتوسط في عام في الفترة 1986-2000إلى حوالي 54.16%في المتوسط في الفترة 2001-2010، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معّدلات البطالة بالمقارنة مع

[1] مجلة التدريب والتقنية، خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية، العدد 78، جمادى الآخرة، الرياض: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني،2005، ص 10.

مختلف دول العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 7.5% و يبقى ارتفاع معّدلات البطالة أهم تحّد تواجهه الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعاني نفس المشكل. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع البطالة بين الدول العربية، إلا أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يضل مصدر قلق بالنسبة للسلطات، التي ترى أن هذا الأخير يمثل عقبة رئيسية أمام تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر. وعلى الرغم من عدم وجود رصيد إحصائي دقيق لهذا القطاع، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن القطاع غير الرسمي ينمو على نطاق كبير و واسع حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية اقل دخلا، أو في الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار.

إن انخفاض معّدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسن أوضاع أسواق العمل الأثر الإيجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي من جّراء تراجع معّدلات الخصوبة ومعّدلات نمو عدد السكان في سن العمل. إلا أن هذا الّتراجع قابلته زيادة في معّدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معّدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معّدل نمو قوة العمل النسائية.[1]

1-2- تطور معدل البطالة حسب النوع:

بالرغم من إن النساء يشكلن نصف المجتمع في الجزائر 53.49%سنة 2010 فانهم لا يشكلون سوى14.15% سنة 2010 من القوى العاملة في الجزائر في حين يشكل الذكور 86.84%من القوى العاملة ويعود هذا إلى إن الإناث لها وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير المنزل و تربية الأولاد كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة. و إذا كانت الإناث تشكل حوالي 14.15%من القوى العاملة فإن البطالة كانت في صفوفها في حدود 85.17% كمتوسط خلال الفترة 2003-2008 و يعود و يرتفع مّرة أخرى ليصل إلى 97.25%سنة 2010 بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور انخفضت لتصل إلى حدود 8.87% في نفس السنة. ويرجع هذا الارتفاع إلى عّدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي:[2]

1- التوسع في تعليم الإناث: فضلا عن تغّير بعض العادات و التقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة و خاصة في الريف، مما أّدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، و من تم، زيادة عرض العمل من طرفهن؛ تحيّز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم و الصحة، الخ. مما جعل هذه القطاعات متخمة بالعمل النسوي ومن تم تقل معّدلات الطلب عليهن؛ مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهم، وبالتالي يسهم في زيادة حجم البطالة ومعّدلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيرتها فيما بين الذكور؛

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2009، ص38.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر :مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، 2007، ص ص13-14.

تراجع الحكومة تدريجيا في تعيين الخريجين، مما أّدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، وذلك إذا أخدنا بعين الاعتبار أن القطاع العام كان يمثّل المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل.

2- البطالة بين الشباب وخاصة المتعلمين

الإحصائيات المتوافرة حول الفترة 2007-2010 تؤكّد أن المتوسط التقريبي لمعّدل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-25 سنة من الجنسين في المنطقة العربية يزيد على ربع العدد الإجمالي للشباب نحو 25.27% منها 22% تقريبا للذكور ونحو 29% للإناث، أي ما يقارب ضعف المتوسط العالمي لنفس الشريحة. وتتفاوت النسبة بين الأقطار العربية في هذا المجال تفاوتا واضحا[1]. والجدول التالي يوضح تفاوت البطالة للشباب للفترة 2004-2015:

الجدول رقم(3-9) : بطالة الشباب في الجزائر للفترة 2004- 2015%

	2004	2008	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة الوطنية	17.7	11.3	11	9.8	11.6	11.2
نسبة بطالة الشباب	32.4	23.8	27.5	24.8	25.2	29.9

Source: Conseil National Economique et Social -CNES (2016), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, Rapport national sur le développement humain :2013- 2015, p 104.

في الواقع أن هذه السمة غالبة على ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث انها تصيب في الغالب فئة الشباب الذين يسعون لفرصة عملهم الأولى. ففي عام 2003، كان ما يقارب 50%من العاطلين أقل من 25سنة وما يقارب 73% تقل أعمارهم عن 30سنة. و الأكثر من ذلك أن جزءا كبيرا يقدر بـ 63%من السكان العاطلين يبحث عن فرصة العمل الأولى، ممّا نجم عنه نوع من الشعور بالاستبعاد الاجتماعي، وفتح أبواب الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة، وانقطاع الثقة بين المؤسسات و تآكل رأس المال البشري والاجتماعي.[2]

تبّين أيضا أن البطالة الهيكلية هي السائدة في الجزائر، و قد تبلورت في شكل بطالة المتعلمين حيث تبّين أن نسبة المتعلمين المتعطلين عن العمل قد ارتفعت مع النمو الاقتصادي.

تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من أهم التحديات التي تواجهها السلطات في الجزائر، حيث تختلف حالة الجزائر عن الافتراضات السائدة و التي ترى أن زيادة التعليم من شأنه أن يقلّل احتمال الوقوع في البطالة فتكون حينها نسبة

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية: المحور الأول حول التشغيل و البطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية من إعداد علي همال الجزائر، 2012، الجيزة، جمهورية مصر العربية، ص 10.

[2] منسقو الفيميز، التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى البحوث الاقتصادية و معهد البحر المتوسط FEMISE، ديسمبر 2004، ص 9.

المتعلمين بين المتعطلين قليلة. وتشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم و سوق العمل حيث ينتج عدم التوافق بين المهارات والكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم والتدريب[1] .كما يدّل ارتفاع معّدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي في الجزائر متحيّزة لغير المتعلمين.

يتوقف تحقيق الاستقرار الاجتماعي على توفير فرص العمل، وخاصة للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد قطعت الجزائر شوطا طويلا بالفعل في هذا المجال .فبعد عشر سنوات انخفضت بطالة الشباب إلى حوالي 21.5% وهو مستوى لا يزال مرتفعا إلى حد غير مقبول، حيث أن أعدادا أكبر بكثير من البالغين صغار السن ستنضم قريبا إلى فئة الباحثين عن عمل. ومن ثم فإن إصلاح سوق العمل هو مطلب ضروري للاستمرار في خلق فرص العمل.

طرح تضخم فئة الشباب فرصا كبيرة خاصة في الدول الناشئة، في حين تمثل تحدي كبير للتنمية في الجزائر. فهي فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريبها وإدماجها في النشاط الاقتصادي، فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة و الابتكار والإبداع وهي مميّزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية والدخل.كما أن تضخم فئة الشباب إذا تم إدماجها في النشاط الاقتصادي ستخّفض من عبء الإعالة، أي نسبة السكان الذين ليسوا في سن العمل أقل من 15 وأكبر من 65سنة إلى الذين هم في سن العمل .[2]

3-بطالة طويلة الأجل

لا تزال معّدل البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب، وهذا يدعو إلى القلق والتشاؤم حيث أن العروض المقدمة تفوق بكثير الطلب عليها،كل هذا يزيد من مّدة البحث عن العمل. إن نسبة الباحثين عن الشغل في سنة 2003، الذين تجاوزا السنة، يفوق عددهم 807870شخص أي 87,38%من مجموع الباحثين عن العمل سنة 2003 وأكثر بقليل من النصف الذين تجاوزا السنتين. ويبقى هذا العدد مرتفعا بالنسبة للذين تجاوزا خمس سنوات من البحث أي العاطلين منذ 5سنوات هم في حدود 388745 شخص.

المسح الأسري السنوي للقوى العاملة سنة 2010، و2011 في الجزائر يقّدم معلومات أكثر دقة حول توزيع العاطلين حسب مّدة البحث عن العمل وكذا مستواهم التعليمي و الجدول التالي يوضح ذلك لسنة 2011:

[1] حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، سلسلة الخبراء ، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص 10.

[2] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، مرجع سابق الذكر ، ص 8.

الجدول : رقم(3-10) توزيع العاطلين حسب مدة البحث عن العمل ومستواهم التعليمي 2011

	2011				
المستوى التعليمي	اقل من شهر	12-23 شهر	24 شهر و+	ND	المجموع
بدون تعليم	24.1	17.8	58.1	0.0	100
ابتدائي	22.1	16.0	61.1	0.8	100
المتوسط	22.5	19.1	57.0	1.5	100
الثانوي	25.5	20.4	53.1	0.9	100
العالي	41.7	18.2	39.2	0.9	100

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات المتاح عبر الموقع الالكتروني:05/04/2018; consulté le WWW.ONS.DZ

تظهر بيانات الجدول أن معّدلات البطالة تزيد مع ارتفاع مّدة البحث عن العمل (سنتين فأكثر) خاصة بالنسبة للفئات التي تملك مستوى ثانوي أو أقل، في حين ترتفع بنسبة أقل بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية. وترتفع أيضا معّدلات البطالة بالنسبة لفئة حاملي الشهادات الجامعية، لما تكون فترة البحث عن العمل أقل من شهر واحد، في حين تكون هذه النسبة أقل لباقي الفئات الأخرى و التي تمتلك مستويات تعليمية أقل.

4- البطالة الدورية و البطالة الهيكلية

ما يلاحظ أن معّدلات البطالة الطبيعية في الجزائر سواء من خلال تقديرها، اعتمادا على علاقة فليبس المطورة أو من خلال حسابها بالاعتماد على الطريقة الإحصائية باستخدام مرشح هودريك بروكويست[1] مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل وبنية الاقتصاد، وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام.

كما تؤكد الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء أيضا، أن البطالة في الاقتصاد الجزائري أصبحت بطالة هيكلية بسبب طول الفترة اللازمة للفرد للحصول على فرصة عمل سواء بالنسبة للذين هم بدون تأهيل أو بالنسبة لحاملي الشهادات العليا، حيث توضح، أي الدراسة؛ أن 6بطالين من ضمن 10 أفراد بطالتهم هي بطالة طويلة المدى، أي أكثر من سنة ؛ أي بنسبة 62.2%، أما من ناحية توزيع البطالة حسب الشهادات فتبرز نفس الدراسة أن 52.2% من البطالين ل تحوز على أية شهادة، في حين أن النسبة الباقية، و هي نسبة معتبرة فتتوزع على خريجي المعاهد و مراكز التكوين المهني ب 24.1% وأصحاب الشهادات الجامعية 23.7%.

[1] طريقة مرشح أو مصفيهودريك وبريسكوت تستعمل للفصل بين الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة و البطالة الدورية. يختصر هذا المرشح بالصيغة التالية: HP- Filter.

المبحث الثاني: عرض و تقييم مختصر لأهم البرامج و الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل

محاولة لوضع حّد لتفاقم مشكلة البطالة، و مواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر أجهزة جديدة و متنوعة لمواجهة الشباب مهنيا، و أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى. و من أجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج و وكالات لدعم تشغيل الشباب، من بينها جهاز الإدماج المهني للشباب، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغّر، أجهزة إعادة الإدماج التي يسّيرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و ما إلى ذلك. فهل كان لتطبيق هذه البرامج نتائج إيجابية على مستوى خلق مناصب شغل جديدة ؟

المطلب الأول: تطور أجهزة و برامج التشغيل

أجهزة التشغيل في الجزائر أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص العاطل عن العمل، يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

1- الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

1-1- برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP

في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم وغير المؤهلين والذين دخلوا سوق العمل. و تشمل عقود إدماج حاملي الشهادات(**CID**)الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية، عقود الإدماج المهني (**CIP**) وتخص طلبة التعليم المتوسط والمتحصلون على شهادات التكوين والتعليم المهنيين، وعقود التكوين والإدماج و الموجهة للفئات غير المؤهلة (**CFI**).ويتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

الجدول رقم (3-11) : الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني

Daip	2010	2011
عدد الوظائف	273141	660810
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي%	2.81	.88

المصدر:وزارة الاستشراف والاحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني، 2011، 2012، ص 61.

1-2- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية :ADS

و يضم هذا الجهاز

1-2-1- التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة :(IAIG)

بالإضافة إلى المنحة الجزافية للتضامن (AFS)الموجهة للأشخاص عديمي الدخل، و الغير قادرين على العمل والغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى. تساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي حالة هشاشة و عدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة .(IAIG).

يتعامل هذا الجهاز مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل، و يتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في النشاطات ذات المنفعة العامة، في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل والاستفادة من الحماية الاجتماعية. و لا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن .تحدّد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، ويعطي حق الاستفادة من أجر زهيد، و يضمن البرنامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة و هو التغطية الاجتماعية[1].

1-2-2- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و الذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية. وإنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل وتخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات وغير ذلك.

1-2-3- برنامج عقود ما قبل التشغيل

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب. و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز. و يقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية. و يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19سنة، و الحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين)تقني سامي (و الباحثين عن منصب شغل لأول مّرة . وقد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج (سنة واحدة قابلة

[1] CNES, rapport sur : « Evolution des dispositifs d'emploi », juin, 2002

للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص).

1-2-4- الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب)

منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12شهرا. وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية 1و يسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التمنية الاجتماعية (ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي DAS).

إن التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار برامج العمل المأجور، الذي اعتمدته الدولة من خلال برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ESIL، خلال العقد 1999-2011، يقدّم تشريحا واضحا لمساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة. و بالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة، إلا أن هذا الجهاز تميّز خلال الفترة الأخيرة بتذبذب عدد مناصب الشغل التي أنشأها.

2- أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات

2-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :(ANDI)

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية و متابعة الاستثمار APSI، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها. تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها، ومن تم اتخاد القرارات بشانها سواء بالقبول او الرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم، بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه و آليات عمله، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام ووسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.[1]

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وهي تتولى خاصة مهام إعلام ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع.

[1] CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004. p 118.

الجدول رقم (3-12): الوظائف في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002-2012)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف	30647	37579	25007	44244	62887	91808	97698	72440	67594	133824	91415

المصدر: إحصائيات ANDI المتاح على موقع الالكتروني: www.andi.dz consulté le 25/03/2018 .

2-2- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية :PNDA

هو إستراتيجية كلية تهدف الى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري .قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة. ويهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي. حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي. و هذا ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة.[1]

3-جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) ANSEJ

تمّ الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997،كما أن الهيئة المختصة المعروفة باسم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، هي التي كلّفت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز.

الجدول رقم(3-13): مشاريع مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 2008-2014

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشاريع	6960	14817	16213	32314	50591	33009	30772
نسبة التزايد	-	112.9	9.4	99.3	56.6	34.8-	6.8-

Source: Conseil National Economique et Social -CNES (2016), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, Rapport national sur le développement humain :2013- 2015, p 195.

اعتمادا على دراسة مركز أبحاث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD.

4- أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :CNAC

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقيين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50سنة. ويمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي:

- الإجراءات الغير فعّالة: و تضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة و مراقبة المنظمين على الصندوق لمدة قدرها 23شهرا.

[1] Ouardia ANSEUR, usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon, octobre 2009.

- الإجراءات الّفعالة :و تضم هذه الإجراءات نشاطات للمساعدة و الّدعم للرجوع إلى العمل، و القيام بالنشاطات، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف • **مركز البحث عن العمل** و **مركز دعم العمل الحّر**، و التي انطلق نشاطها في سنة 1998.

الجدول رقم (3-14): عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC

السنوات	2009-2001	2014-2010	2014-2001
عدد الوظائف	23155	47800	709555

المصدر: دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 227.

5- جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM

تمثل آلية جديدة أنشأت سنة 2004لترقية الشغل الذاتي، تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي وخاصة لدى فئة الإناث. وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.[1]

كان العدد الاجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2012يقدر ب 677412وظيفة. و الجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا الجهاز منذ 2005 وإلى غاية 2016.[2]

الجدول رقم (3-15): الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوظائف	4994	33331	25847	63148	91101	77934	161417	219641	166053	176315	126152	22607
النسبة	0.06	0.37	0.3	0.17	0.96	0.8	1.68	2.15	1.54	1.67	1.19	0.21

المصدر :بيانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:WWW.ANGEM.DZ consulté le 25/03/2018

تشير الحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل الجمالي خلل الفترة 2016 – 2005لا تزال ضعيفة جدا، حيث لا تتجاوز في أحسن الأحوال % 15.2وهذا خلال عام 2012.

[1] غني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15-16نوفمبر 2011، ص 6.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر .

1-5تجربة صندوق الزكاة

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية القاعدية، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005بموجب مرسوم تنفيدي 3و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلّف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها . من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه تكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسّدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات. يعرف بـ "القرض الحسن".

الجدول رقم(3-16): المشاريع التي تم تمويها من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن 2004-2010

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1200	3000

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والاوقاف- الجزائر- 2011.

يلاحظ من الجدول السابق أن توزيع القروض كان بداية من سنة 2004بـ 256قرض سنة 2003كانت التجربة مقصورة على ولايتين فقط، و رغم أن عدد القروض المقدمة قد تضاعف تقريبا في السنة الموالية أي سنة 2005، إلا أن عددها بقي ضئيلا. وعرفت هذه القروض ارتفاعا متواصلا باستثناء سنة 2008 وتواصل هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى 3000قرض سنة 2010.

المطلب الثاني: تقييم لبرامج وسياسات التشغيل في الجزائر

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود.[1]

استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوى جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها. فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل، ممّا يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها. فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات. ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم آثار برامج أداء سوق العمل، وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا

[1] لحسن عشي، سياسات التشغيل العربية :كلفة مرتفعة وتأثير متدن، 10-01-2012، مركز كارنيغي للشرق الأوسط:
http://carnegie-mec.org/experts/?fa=585&type=analysis

توفر معلومات عن أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات.[1]

واستنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق. فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجّزأ ،مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة. فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق العمل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة، ومراكز التدريب المهني، وغيرها.

فيما يخص **خدمات التشغيل العامة** في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل. فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها لكن قليلة جدا هي المكاتب التي توفر بيانات دقيقة ،مصنّفة بحسب نوع الجنس والمنطقة، ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محّددة في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة، فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنى التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز على عدد فرص العمل التي أوجدت. ونادرا ما تتوفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية، ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة. وبالرغم من أن الأرقام المتوفرة عن نتائج هذه البرامج قليلة، فهي توفر معلومات مفيدة عن أثرها على المدى القصير. ومن الواضح أن الجزائر تفتقر إلى تقييم أثر البرامج المذكورة على خفض نسبة البطالة، ولذلك فإن قياس هذه النتائج، من شأنه توفير معلومات قيمة عن قدرة برامج الأشغال العامة على تمهيد الطريق أمام الفئات التي تعمل في إطار العمل الغير رسمي، لإدماجها في سوق العمل النظامي[2]. كما أن هذه البرامج لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاركين فيها، بل هي عبارة عن حل مؤقت للبطالة إلى حين حصول المنتسبين إليها على وظائف دائمة. ومن المرجح أن 10%فقط من المشاركين في برامج الأشغال العامة ينجحون في الحصول على وظائف مناسبة عند انتهاء عملهم في هذه البرامج[3].

[1] للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 26مارس، 2012، ص 47

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره ص 38-39.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

فيما يخص تقييم أثر **برامج إعانات التشغيل** فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير (مثل عدد المستفيدين)، لكنها لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة، ولا لأثرها على التشغيل الطويل الأمد أو على الدخل.

نفس الشيء بالنسبة **لبرامج التدريب و التكوين**، فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب، أو مدى ملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل، أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات. فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2000–2017)

من خلال هذا المبحث سوف يتم القيام بدراسة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بالتطبيق على حالة الجزائر، ذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017. بالتالي ستتم دراسة إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة، من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التكامل المشترك، واختبار وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والبطالة باستخدام اختبار غرانجر للسببية. أي الهدف الرئيسي معرفة فيما إذا كانت:

- ❖ توجد علاقة تتجه من البطالة نحو النمو الاقتصادي؛
- ❖ توجد علاقة تتجه من النمو الاقتصادي نحو البطالة؛
- ❖ توجد علاقة تبادلية بين النمو الاقتصادي والبطالة؛
- ❖ لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والبطالة.

وذلك من خلال استخدام عدة أساليب حديثة للقياس الاقتصادي، تتمثل في اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. بالتالي سوف يتم التطرق إلى:

- ❖ المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية؛
- ❖ اختبار التكامل المشترك؛
- ❖ نموذج تصحيح الخطأ؛
- ❖ اختبار غرانجر للسببية.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

قبل تطبيق اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، سوف يتم التعريف بمعطيات الدراسة والمنهجية المتبعة.

1- معطيات الدراسة والمنهجية المتبعة

الهدف من خلال هذه الدراسة القياسية إلى دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وكذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ بين النمو الاقتصادي في الجزائر مُعبّر عنه بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة. وقد جُمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة من: البيانات المتاحة عبر موقع بنك الجزائر وموقع البنك الدولي.

بالتالي سوف يتم في المرحلة الأولى تطبيق اختبار جذر الوحدة لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استخدام اختبار ديكي-فولر الموسع. وبعد إثبات أن السلاسل الزمنية مستقرة نتحول إلى اختبار التكامل المشترك أو المتزامن باستخدام اختبار جوهانسن.

في المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة، ذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ، لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير. في المرحلة الأخيرة يتم اختبار وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والبطالة خلال فترة الدراسة.

مع الإشارة إلى أنه يرمز إلى متغيرات الدراسة كما يلي:

- معدل البطالة " CH"؛
- الناتج المحلي الإجمالي " PIB "

2- اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع

قبل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، سوف يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ذلك باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع لاختبار وجود جذر الوحدة. حيث يسمح هذا الاختبار بفحص فرضية العدم بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، مقابل الفرضية البديلة بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها مستقرة.

يعتمد اختبار ديكي- فولر الموسع ADF على ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامها في حالة ADF:

2-1- الصيغة الأولى I:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

ويلاحظ على هذه الصيغة أنها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني، وتتمثل الفروض في هذه الحالة في:

$$oup = 1\ \mathrm{H}_0{:}\lambda = 0$$

$$oup < 1\ \mathrm{H}_1{:}\lambda < 0$$

ويتم إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) في الصيغة حتى تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي معبرا عنها بإحصائية DW. ويلاحظ هنا أنه إذا كانت المشكلة تختفي بعد إدراج ثلاثة حدود للفروق مثلا، فإن هذه الفروق تتمثل في:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$$
$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$$
$$\Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_{t-4}$$

وبعد تقدير الصيغة السابقة يتم حساب t^* باستخدام الصيغة التالية:

$$t^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}}$$

ثم يتم الحصول على القيمة الحرجة $AD_{\lambda(I,n,e)}$ من الجداول المخصصة لذلك النموذج I، وحجم العينة n، مستوى المعنوية α، وبعد ذلك يتممقارنة t^* المحسوبة مع القيمة الحرجة وفقا للطريقة التي سوف يتم شرحها فيما بعد.

2-2- الصيغة الثانيةII:

تختلف هذه الصيغة عن الصيغة الأولى في كونها تحتوي على حد ثابت.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها في هذه الحالة في:

$$\alpha = 0\ ou\ p = 1\ \mathrm{H}_0{:}\lambda = 0$$

$$\alpha \neq 0\ ou\ p < 1\ \mathrm{H}_1{:}\lambda < 0$$

وحتى يتم الاختبار حساب $(\hat{t}^*)$باستخدام الصيغة (3-3)، وt للمعلمة الناقلة $(\hat{t}_\alpha^*)$ باستخدام الصيغة التالية:

$$\hat{t}_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}}$$

ثم يتعين البحث عن القيم الحرجة لكل من $(,\lambda)$ في الجداول، حيث:

- ✓ القيمة الحرجة لـ λ هي: $ADF_{\lambda(II,n,e)}$؛
- ✓ القيمة الحرجة لـα هي:$ADF_{\alpha(II,n,e)}$.

على أن تتم المقارنة بين القيم المحسوبة والجدولية على النحو الذي سوف يوضح فيما بعد، وتعطي برامج الكمبيوتر القيم الحرجة بطريقة تلقائية.

2-3- الصيغة الثالثةIII:

تتضمن هذه الصيغة حد ثابتا واتجاها زمنيا حيث أن:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k P_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

وتتمثل الفروض المراد اختبارها:

$$\alpha = 0 \quad \beta = 0 \; ou \; p = 1 \; \mathrm{H_0}: \lambda = 0$$

$$\alpha \neq 0 \quad \beta \neq 0 \; ou \; p < 1 \; \mathrm{H_1}: \lambda < 0$$

ثم يتم حساب القيم المحسوبة لـ t للمعلمات المختلفة على النحو التالي:

$$t_\lambda^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} \; t_\alpha^* = \frac{\hat{\alpha}}{s\hat{\alpha}} \; t_\beta^* = \frac{\hat{\beta}}{s\hat{\beta}}$$

وتتمثل خطوات اختبار ديكي- فولر الموسع ADF في:

الخطوة الأولى:

- تقدير الصيغة الثالثة III ثم إجراء اختبار الفرض:

$$\lambda = 0 \; ou \; p = 1$$

- إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{III},n,e)} < t_\lambda^*$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل بأن بيانات السلسلة للمتغير Y_t مستقرة أو ساكنة، ثم نتوقف عن إجراء أي اختبارات أخرى.
- إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{III},n,e)} > t_\lambda^*$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ثم نمر للنقطة التالية.
- نختبر الفرض$(\beta = 0)$ وهي معلمة الاتجاه الزمني.
- إذا كانت $ADF_{\beta(\mathrm{III},n,e)} > t_\beta^*$ نقبل فرض العدم ويؤكد هذا وجود جذر الوحدة ونمر للخطوة التالية في الاختبار مباشرة ونسقط ما بقي من نقاط في الخطوة الأولى.
- إذا كانت $ADF_{\beta(\mathrm{III},n,e)} < t_\beta^*$ نرفض فرض العدم للاتجاه الزمني ونقبل الفرض البديل، وعندئذ نعيد اختبار الفرض$(\lambda = 0)$ بإستخدام إختبار (t)في ظل التوزيع الطبيعي المعتدل:

✓ إذا كانت $t_{\lambda,n,e} < t_\lambda^*$ نرفض فرض العدم $(p = 0)$ ونقبل الفرض البديل $(p < 0)$ وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نكمل اختبارات أخرى.

✓ إذا كانت $t_{\lambda,n,e} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة الزمنية ونمر للخطوة الثانية.

الخطوة الثانية:

❖ نقوم بتقدير الصيغة الثانية للنموذج (II).

❖ نختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$$

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{II},n,e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة بالسلسلة ونقبل الفرض البديل ($p < 1$) ومن ثم تكون السلسلة مستقرة ونتوقف عند هذا الحد.

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{II},n,e)} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، ونمر للنقطة التالية.

❖ نختبر الفرض ($\alpha = 0$) وهي معلمة الحد الثابت في النموذج II.

❖ إذا كانت $ADF_{\alpha(\mathrm{II},n,e)} > t_{\alpha}^{*}$ نقبل فرض العدم، ونمر مباشرة إلى الخطوة الثالثة وإسقاط ما تبقى من نقاط في الخطوة الثانية.

❖ إذا كانت $ADF_{\alpha(\mathrm{II},n,e)} < t_{\alpha}^{*}$ نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ($\alpha \neq 0$) ثم نختبر الفرض ($\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$) باستخدام إحصائية t التابعة للتوزيع المعتدل الطبيعي ومن ثم:

✓ إذا كانت $t_{\lambda,n,e} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم ($p = 1$) ونقبل الفرض البديل ($p < 1$) وهو ما يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، ونتوقف عند هذا الحد ولا نعمل اختبارات أخرى.

✓ إذا كانت $\lambda,n,e > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم، ومن ثم يكون هناك جذر الوحدة بالسلسلة ونمر للخطوة الثالثة.

الخطوة الثالثة:

❖ نقوم بتقدير الصيغة الأولى للنموذج (I) ونختبر الفرض التالي:

$$\lambda = 0 \ \ ou \ p = 1$$

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)} < t_{\lambda}^{*}$ نرفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرض البديل ($p < 1$) ومن ثم تكون السلسلة مستقرة وتتوقف عند هذا الحد.

❖ إذا كانت $ADF_{\lambda(\mathrm{I},n,e)} > t_{\lambda}^{*}$ نقبل فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، وتكون السلسلة الزمنية غير مستقرة ونقوم بعمل تصحيحي لجعلها مستقرة بأخذ الفرق الأول لسلسلة البيانات ونعيد الاختبارات لنتأكد من أنها

مستقرة، ويحدث هذا بالطبع إذا تأكدنا أنها لا تتمتع بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف يتم بيانه فيما بعد. والجدول رقم (3-17) يلخص نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF).

الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)

		PIB	CH	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	
				PIB	CH
السلسلة الأصلية	النموذجIII	-1.96	-1.47	-3.87	-3.87
	النموذج II	-1.83	-2.14	-3.14	-3.14
	النموذج I	-0.93	-0.82	-1.97	-1.97
سلسلة الفروق الأولى	النموذجIII	-4.26	-1.20	-3.93	-3.93
	النموذج II	/	-4.94	/	-3.87
	النموذج I	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)الموضحة في الجدول رقم (3-17) يتبين أن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، بالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، وتكون بالتالي السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

3- اختبار التكامل المشترك

كما تطرقنا سابقا هناك العديد من الطرق التي يتم استخدامها لاختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية. وسوف يتم في هذه المرحلة استخدام اختبار جوهانسن - جوسليوس للتكامل المشترك الذي يعتبر الأفضل في هذه الحالة، وذلك عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، وذلك بهدف تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة.

يتفوق هذا الاختبار على اختبارEngle et Granger ذي الخطوتين، ذلك لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم وذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين.كما يكشف هذا الاختبار ما إذا كان هناك تكاملا فريدا، أي أن

التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل.[1]

يقوم اختبار Johansen (1988) بتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$x_t = \pi_1 x_{t-1} + \pi_k x_{t-k} + \mu_0 + \mu_t t + \varepsilon_t$ حيث أن:

$\pi_1 , \cdots\cdots , \pi_k$: مصفوفة المعاملات ذات البعد $(p \times p)$؛

ε_t: مصفوفة البواقي ذات البعد $(p \times 1)$؛

μ_0, μ_t: حدين ثابتين.

ويمكن إعادة صياغة المعاملة رقم (4-47) لتصبح كما يلي:

$$\Delta x_t = \pi' x_{t-1} + \sum_{i=1}^{k=1} T_i \, \Delta x_{t-i} + \mu_0 + \mu_1 t + \varepsilon_t$$

حيث:

$$T_1 = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots - \pi_i)$$

$$\pi' = -(I - \pi_1 - \cdots\cdots - \pi_k)$$

يقترح (Johansen ,1988)و(Johansen et Juseluis, 1990)اختبار إحصائيتين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك.

- **اختبار الأثر (trace test, λ trace)**: حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريد يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل $(q = r)$، ويحسب بالصيغة التالية:[2]

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{k} In(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث أن: λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيمة الذاتية، k:عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة.

وتتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع مربع كايمجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها Johansen et Juseluis(1990) يكون الاختبار على الشكل التالي:[3]

---

[1] عابدبن عابد العبدلي، (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ص 24.

[2] عابد بن عابد العبدلي، المرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] Bourbonnais Régis, économétrie, 3éme édition, Dunod: Paris, France, 2003.p293,

✓رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 0$) أي: $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية $H_1 : r > 0$ ، إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0)؛

✓رتبة المصفوفة π تساوي الصفر ($r = 1$) أي: $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية $H_1 : r > 1$، إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لجوهانسن فإننا نرفض H_0) وهكذا.

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واختبرنا بعدها الفرضية $H_0 : r = k - 1$ ضد الفرضية $H_1 : r = k$ فإن رتبة المصفوفة هي $r = k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$. والجدول رقم (3-18) يوضح نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

فرضيات عدد المتجهات المتكاملة	جذور أيقن Eigen value	إحصائية الأثر Trace statistic	القيم الحرجة مستوى معنوية 5%	الاحتمال**
لا شيء*	0.2196	52.2134	29.3325	0.0001
على الأكثر 1*	0.8234	25.1003	20.2147	0.0042
على الأكثر 2*	0.7431	20.6253	15.2077	0.0064
على الأكثر 3	0.0037	6.2246	2.9154	0.1203

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

** تبني القيم المعيارية ماكينون- هوج- ميشيلس (1999).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-18) أن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% بالنسبة للفرضية العدمية القائلة بعدم وجود علاقة للتكامل المشترك وبالتالي يتم رفضها، كما أن قيمة الاحتمال تقدر بـ 0.0001 وهي أقل من 5% مما يؤكد رفض الفرضية العدمية. ونفس الملاحظات تنطبق على الفرضية القائلة بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك على الأكثر، وبوجود علاقتين للتكامل المشترك على الأكثر. بالتالي يؤكد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات.

في هذه المرحلة وبعد تطبيق اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، سوف يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ .

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر وفق مرحلتين:

✓ تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. ويعطى وفق المعادلة التالية:

$$PIB = a_0 + a_1 CH + \varepsilon_t$$

والذي يفترض وجود علاقة تكاملية مشتركة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي. من خلال مخرجات برنامج Eviews 8.1 تم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وفق معادلة انحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما يلي:

$$PIB= 1296.320 - 3475.642\ CH + \varepsilon_t$$

$$R^2 = 0,79 \quad F= 4,21$$

✓ بعد التأكد من سكون بواقي انحدار التكامل المشترك باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز له بـ: ECT_t

$$ECT_t = PIB_t - (\widehat{a_0} + \widehat{a_1}\ CH_t)$$

ويضاف كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى، كما يلي:

$$\Delta PIB_t = b_0 + \sum_{i=1}^{n} b_{1i}\, \Delta PIB_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} b_{2i}\ \Delta CH_{t-i} + \varepsilon_t$$

والجدول رقم (3-19) يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم(3-19): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية (t)	الاحتمال
الثابت	244.632	116.233	2.2108	0.0522
تفاضل معدل النمو الاقتصادي	2110.644	2120.400	0.2780	0.1033
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.6076	0.3944	-1.3961	0.0202
معامل التحديد	0.84			
إحصائية فيشر	2.61			
إحصائية دربن- واتسون	1.21			

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال الجدول رقم (3-19) يتضح أن النموذج معنوي بشكل عام، لدينا إحصائية دربن- واتسون معنوية عند مستوى 5%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في إدراج المتغير التابع مبطأ لفترة واحدة كمتغير تفسيري. نجد أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5%، وقيمة معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة حيث قدرت بـ 0.6076- أي أن سرعة تعديل الاختلال في النموذج المقدر تقدر بـ 60.76% سنويا. بالتالي يمكن القول أنه عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير في الفترة (t-1)، عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 60.76% من هذا الاختلال في الفترة (t).

وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة. كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.84 وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي. كذلك لدينا قيمة معامل التحديد أقل من قيمة إحصائية دربن- واتسون وهو ما يدل كذلك على معنوية النموذج.

المطلب الثالث: نتائج اختبار غرانجر للسببية

قبل القيام باختبار غرانجر للسببية، يجب تحديد عدد درجات التأخر، ويتم ذلك اعتمادا على معياري Akaike وSchwarz حيث نختار درجة التأخر p التي تحقق أقل قيمة للمعيارين السابقين.

بالاستعانة ببرنامج Eviews 8.1 تم اختيار درجة التأخير رقم 02 عند تحديد العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (3-20): نتائج اختبار غرانجر للسببية

	قيمة فيشر المحسوبة	قيمة الاحتمالية
D(PIB) ← D(CH)	1.7004	0.1227
D(CH) ← D(PIB)	4.2410	0.0041

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8.1.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الجدول (3-20)، يتبين أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد، حيث أن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالة وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث أن قيمة الاحتمال مساوية لـ 0.0041 وهي أقل من 0.05. ولا توجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05.

وحسب هيكلية الاقتصاد الجزائر المتعمدة على المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، وعلى الإنفاق الحكومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني وعلى الواردات من الخارج في ظل غياب قاعدة صناعية و زراعية محلية تلبي الطلب المحلي المتزايد تؤكد هذه النتيجة، فكلما زاد معدلات النمو الاقتصادي تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد معها حجم الإنفاق العام، والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل و يفتح مناصب الجديدة خصوصا في القطاع العام القطاع المسيطر، رغم أنه من المعروف أن النمو الاقتصادي الكبير ليس بضرورة يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

والنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة. فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة.

كما يمكن تفسير نتيجة اختبار السببية، بأن سبب الزيادة في معدل البطالة في الجزائر هو الاعتماد على العمالة الأجنبية بدل الوطنية في مشاريع الكبرى كالقطاع النفطي والطرق السريع والعقارات...الخ، والتي تحول أجورها للخارج مما يخفض نسبيا PIB الوطني ، كما يفسر كذلك بأن أي ارتفاع في معدلات البطالة يرفع من حجم إعانات الدولة الضخم لشباب البطال بدون خلق وظائف حقيقية منتجة مما ينعكس على الـ PIB بالانخفاض. لذا تبقى أهم وسيلة لخفض مستويات البطالة المرتفعة هو تشجيع القطاع الخاص وتوفير المناخ المثالية لعمله، وتسهيل وجذب الاستثمار الأجنبي،

وضع منظومات تضامنية لتوفير أفكار مشاريع وتمويلاتها لشباب الراغب في العمل الحر، وضع برامج بحثية جادة لخلق طرق لتقليل من البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تطبيقية جاءت على ثلاثة مستويات، في مرحلة أولى، تم تفكيك السلسة الزمنية الخاصة بمعّدلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية (مرشح HP)، وقد تبّين أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمس جزءا صغيرا من البطالة الكلية. وفي المرحلة الثانية تم تقديم محاولة لاختبار قانون أوكن باستخدام التكامل المشترك، وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن هذا قانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معّدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف (النمو بدون تشغيل) ولكن باستخدام اختبار السببية الاختبار الأول هو اختبار السببية لقرانجر Test Causality Granger، أما الاختبار الثاني فهو اختبار للسببية ولكن يعتمد على طريقة (Yamamoto Toda) تّبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما (معّدل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جّدا حتى لما تكون معّدلات النمو مرتفعة .(كمرحلة ثالثة، قمت بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغّير في معّدلات البطالة في الجزائر. وتبين وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معّدلات البطالة .في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار، حجم الصادرات وكذا أسعار النفط الحقيقية.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يتبين أن مشكلة البطالة في الجزائر تعود إلى عدة أساب يمكن إجمالها في مجموعتين، مجموعة الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة و تتمثل في انخفاض أسعار المحروقات و الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة، وأن انخفاض سعر الصرف مقارنة بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى و تدهور شروط التبادل التجاري، و ارتفاع معدل النمو السكاني، أما المجموعة الثانية وهي الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الحكومة و هي ترجع للدولة في التزامها بتعيين خريجي الجامعات و المعاهد العليا و عدم ملائمة المنظومة التعليمية و التكوينية مع متطلبات السوق، و انخفاض النفقات الاستثمارية و استخدام فنون إنتاجية كثيفة لرأس المال، يضاف إليها التشريعات الخاصة بالعمل و عدم الاهتمام بالبحث العلمي و كذلك قصور تخطيط للقوة العاملة مع سوء توزيع السكان و يؤثر بعض الأسباب في جانب الطلب على العمل بينما يؤثر جانب آخر من جانب العرض منه و قد يؤثر بعض منها في كلا الجانبين، و إن كانت الإصلاحات الاقتصادية قد ساعدت في إعادة التوازنات النقدية و المالية إلا أنها ساهما في زيادة قيمة الفاتورة الاجتماعية بمعدلات متزايدة للبطالة، و بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية بعد موجة الانتقادات التي وجهت لهم عملت هذه الأخيرة على تنفيذ بعض الإجراءات للتخفيف من آثار هذه الإصلاحات. غير أن مواجهة البطالة في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي شديدة التواضع وغير كافية فلم تتقدم هذه الأجهزة منذ نشأتها إلا 23000 منصب عمل سنوي أي ما يقارب حوالي 245.000 منصب دائم منها حوالي 60% فرص عمل دائمة 40 % فرص عمل مؤقتة و إذا تم الاقتصار على فرص العمل الدائمة فقط و هو الأجر الأكثر دقة فإن هذه النسبة تكون2.7% فقط و هو عدد محدود جدا من مناصب شغل المستديمة بالمقارنة مع الشغل المؤقت في النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية و التشغيل التضامني (الإعانة للنشاطات ذات المنفعة العامة، التنمية التكميلية، التأمين على البطالة، التكوين و باقي التشغيل).

- **نتائج الدراسة:**

– من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)الموضحة في الدراسة يتبين أن السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين مستقرة بعد أخذ الفرق الأول عند مستوى معنوية 5%، بالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن السلاسل الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، وتكون بالتالي السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى؛

– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة؛

– من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية الموضحة في الدراسة يتبين أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد، حيث أن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي يسبب التغيير في معدل البطالة وذلك عند مستوى معنوية 5%،

حيث أن قيمة الاحتمال مساوية لـ 0.0041 وهي أقل من 0.05. ولا توجد علاقة سببية في الاتجاه المعاكس حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05

- **اقتراحات الدراسة:**

إن القضاء على مشكلة البطالة تتمثل ففي وضع نمط تنموي هدفه تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف و ذلك برسم وتنفيذ برامج تطوير القطاعات الإنتاجية مع الإسراع نحو تطوير سوق العمل وعلى ضوء كل هذا تكون التوصيات على النحو التالي:

- العمل على تحسين نظام التعليم و خاصة التعليم المهني بما يتناسب واحتياجات سوق العمل وكذلك العمل على تنسيق مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل؛
- زيادة الطلب على العمالة من خلال تنشيط الاقتصاد و النمو كثيف العمل؛
- التنسيق بين العرض والطلب على العمالة من خلال إصلاح النظام التعليمي والتدريبي؛
- تطوير أداء سوق العمل عن طريق الحّد من تجزئته وجموده، مع توفير حماية للعامل وأجر مقبول وتوفير ظروف عمل ملائمة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. باللغة العربية

1– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، دار الشروق: الإسكندرية، مصر، 2000.

2– إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

3– أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

4– إسماعيل شعباني،مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية،دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

5– إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2012.

6- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 2013.

7– انيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي، سورية، 2004.

8– برنامج الأمم المتحدة، استعراض عام للانجازات المحققة والتحديات المصادفة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، 2000.

9– جامع محمد نبيل، البطالة قنبلة موقوتة وفك شفراتها، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الاسكندرية، مصر، 2008.

10– حبيب كميل، البني حازم، من النمو والتنمية إلى العولمة والغات، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان، 2000.

11– حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

12– خالد الواصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2006.

13– خضر عبد المجيد وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد، دار الامل للنشر والتوزيع، أربد، 1992.

14– الراوي، احمد عمر احمد، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الكتوم للعلوم، شارع المتنبي، العراق، 2009.

15– زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة و العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.

16– زينب صالح الاشوح، الاطراد والبيئة ومداواة البطالة، دار غريب للطباعة ، القاهرة، مصر، 2003.

17– سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية: القاهرة، مصر، 2000.

18– صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي،كلية الآداب جامعة المنيا، 2003

19– ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي–قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية–، مطبعة النخلة ودار الفكر، الجزائر، بدون سنة طبع.

20– طارق كمال، أنور حافظ، مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الادمان والبطالة، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

21– عارف حمو وآخرون، محاضرات في الاقتصاد، دار الهلال، عمان، 1990.

22– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية، كلية الاقتصاد: جامعة الإسكندرية، مصر، 2005.

23– عبد الله النفيعي، التعطل في دول الاسكوا. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا، الاردن، 1993.

24– عبد المجيد قدى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

25– عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.

26– عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي–، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

27– علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي—الواقع، العوائق، سبل النهوض—، دار جليس الزمان: عمان، الأردن، 2010.

28– فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود: الرياض، السعودية، 1985.

29– فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدار للكتاب العالمي: عمان، الأردن، 2006.

30–كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية: بيروت، لبنان، 1986.

31–كريا سعد الدين الاسدي، "البطالة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية –أسس المواجهة"–، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.

32–كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، 2004.

33– للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 26مارس، 2012.

34– مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد ،مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر.

35– مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2004.

36– محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن،2010.

37– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية–دراسات نظرية وتطبيقية–، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، مصر،2003.

38– محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية – مفهومها، سياساتها، نظرياتها–، الدار الجامعية:الإسكندرية، مصر، 2001.

39– محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف وعلي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية:الإسكندرية، مصر، 2007.

40– محمد فوزي أبو السعود، علي عبد الوهاب نجا، عفاف عبد العزيز عايد، أسامة أحمد الفيل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، جامعة الإسكندرية، مصر، 2014.

41– محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية: الإسكندرية، مصر، 1999.

42– محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي–النظرية والمفهوم–، دار القاهرة للنشر: القاهرة، مصر، 2001.

43– مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية–نظريات، سياسات وموضوعات–، دار وائل للنشر: عمان، الأردن، 2007.

44– مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل النشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

45– مصطفى حسين، محمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، 1995.

46– مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

47– منذر قحف، ندوة بعنوان قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات، الطبعة الثانية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2003.

48– ميشيلتودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ: الرياض، السعودية، 2006 .

49– نبيل حشاد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، ج1، النسر الذهبي للطباعة،الدوحة، 1996.

2. باللغة الأجنبية

1- Bourbonnais Régis, économétrie, 3éme édition, Dunod: Paris, France, 2003.
2-Bureau international du travail , la normalisation international du travail, nouvelle série 53,GENEVE, 1953.
3-David Romer, Macroéconomie approfondie, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience international:Paris, France,1997
4-Dominique Guellec,Pierre Ralle, Les nouvelles théories de la croissance, 5ème édition,la découverte: Paris,France, 2003
5-Georges Gilder, Richesse et pauvreté, Ed. ALBIN MICHEL, 1981.
6-Jean Arrons: Les théories de la croissance, édition du seuil: Paris, France,1999.
7-l'office national des statistiques ,*l'emploi et le chômage, (*données statistiques, nr226, éditions ONS), ALGERIE, 1995,
8-Michel Beaud & Gilles Dostaler , La pensée économiques depuis Keynes, Ed. du Seuil, 1996.
9-Milton Friedman , Le rôle de la politique monétaire, The American Economic Review, mars 1968.
10-Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.
11-Robert Barro, Xavier Sala-I- Martin , La croissance économique, traduire par Fabrice Magrolle, édition Ediscience internationale:Paris, France, 1996.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

1. باللغة العربية

1– ارنستو هيرناندیزكاتا، لزيادة النمو والاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء ماذا يمكن عمله؟،مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي،واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ديسمبر 2000.

2– بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي وأوضاع البطالة وسوق العمل، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 15، العدد الاول، المعهد العربي للتخطيط الكويت، يناير .2013.

3– ج. هيرشليفر، مقال عنوانه "المجال الواسع لعلم الاقتصاد"، المجلة الاقتصادية الأمريكية، المجلد 75، رقم 6، سنة 1985.

4– الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010.

5– حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، سلسلة الخبراء ، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

6– عيادة سعيد حسين، البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، المجلد 4، العدد 8،العراق، 2012.

7– مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر، 2005.

8– مجلة التدريب والتقنية، خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية، العدد 78، جمادى الآخرة، الرياض: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني،2005.

2. باللغة الأجنبية

1-Paul Romer, Endogenous technological change, Journal of political Economy,Volume 98, Issue 5, USA

2-Robert.R. Lucas, On the mechanics of economic development, journal of monetary economics, Volume 22, Issue 1, Netherlands,1988

3-Susan George, "L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui", International View point, N° 326 Décembre, 2000.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

1. باللغة العربية

1– البشير عبد الكريم، محددات البطالة: دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، الجزائر، 2002/2001.

2– دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013.

3– الطالب مصطفى ولد حام، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2004.

4–كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر–، الجزائر، 2009–2010.

2. باللغة الأجنبية

1-Ouardia ANSEUR, usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon, octobre 2009.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1– البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، الملتقى الدولي حول "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 6-7جويلية، 2004.

2– روابح عبد الباقي، البطالة في الجزائر–دراسة تقييمية–، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يومي 22و23 نوفمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر.

3– سامية فقير، محمد أمين لعروم، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 22و23 نوفمبر 2017.

4– عافلي فضيلة، البطالة تعريفها أسبابها وآثارها الاقتصادية :سياسة التشغيل في الجزائر، مداخلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة، الجزائر.

5– عبد الصمد سعودي، الهام بوروبة، دور برامج الاستثمارات العمومية وسياسات التشغيل في خلق مناصب الشغل في الجزائر–دراسة تحليلية كلية–، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر بين جهود البرامج الحكومية، ومبادرات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 22و23 نوفمبر 2017.

6– غني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يومي 15–16نوفمبر 2011.

خامسا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات والتقارير

1. باللغة العربية

1– أحمد الكواز، اقتصاديات التنمية والنمو، متاحة عبر الموقع الالكتروني:
www.arab-api.org/ar/training-programbists Consulté le: 06/01/2018

2– إحصائيات ANDI المتاح على موقع الالكتروني:

www.andi.dz consulté le 25/03/2018

3– بيانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

WWW.ANGEM.DZ consulté le 25/03/2018

4– منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية: المحور الأول حول التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية من إعداد علي همال الجزائر، 2012، الجيزة، جمهورية مصر العربية.

5– منسقو الفيميز، التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى البحوث الاقتصادية و عهد البحر المتوسط FEMISE، ديسمبر 2004.

6– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2009.

7– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر :مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، 2007.

8– تقرير حول التشغيل في العالم سنة 2000 م، مكتب الشغل الدولي، جينيف.

9– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002.

10– وزارة الاستشراف والاحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني، 2011، 2012.

11– وزارة الشؤون الدينية والاوقاف– الجزائر– 2011.

12– لحسن عشي، سياسات التشغيل العربية :كلفة مرتفعة وتأثير متدن، 10-01-2012، مركز كارنيغي للشرق الأوسط: http://carnegie-mec.org/experts/?fa=585&type=analysis

13– الديوان الوطني للإحصائيات حول التشغيل في الجزائر. المتاح عبر الموقع الالكتروني:

WWW.ONS.DZ consulté le ;03/04/201

14– موقع البنك الدولي المتاح عبر الموقع الالكتروني:

WWW.WDI.ORG consulté le 29/03/2018

15– عبلة عبد الحميد بخاري، (2009): التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، متاحة عبر الموقع الالكتروني:

faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.7265.pdf نظريات%20النمو Consulté le: 14/03/2018.

16– سمير بواعلي دحمان، عبد الكريم البشير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري–، المتاحة عبر الموقع الالكتروني:

www.univchlef.dz/ar/seminaires2008/com_internationalalbachir/com8.pdfConsulté le: 06/01/2018

2.باللغة الأجنبية

1-Christopher D.Carroll, The Lucas Growth Model, p1. Disponible sur le site web: www.econ2.jhu./edu/people/carooll/public/lecturenotes/growth/lucasgrowth.pdf Consulté le: 19/01/2018

2-CNES, rapport sur : « Evolution des dispositifs d'emploi », juin, 2002.

3-CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004.

4-Conseil National Economique et Social -CNES (2016), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie?, Rapport national sur le développement humain :2013- 2015

5-conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006

6-Conseil National Economique et Social, Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le cite :www.lille1.fr/afsemedee/communications/huchetbourdon.marilyne.pdf. date de

consultation :15/10/2010.

7-chômage et l'emploi des jeunes : Alger , 11-13 Mars 1996.

8-Durand, J., Huchet-Bourdon. **« La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : peut-on parler de convergence des structures ? »** ; Communication , in Journées de l'Association françaises de sciences économiques ; Lille 26-27 , mai 2003.

9-Murat yildizoğlu, Sources de la croissance économique, université Bordeaux, France, 2011,. Disponible sur le site web: Yildisoglu.10.mx/croissance/sources-croissance-économique-Yildisoglu.pdf Consulté le: 12/02/2018.

10-STATEC، notes de conjectures n° 2-04.